

ترامب
ينتقد الغارات
الإسرائيلية
على سوريا



6

لجنة تحقيق الساحل: انتهاكات جسيمة ضد الدولة والمدنيين



2

«دماء السوريين حرام»

العدالة الانتقالية.. تحقيق المصالحة

الوطنية وإرساء سيادة القانون



17



5-3

عندما يصبح القانون والدين والتربية جبهة واحدة 10

الشياباني يبحث مع سفراء الدول العربية والإسلامية الأوضاع الإقليمية والدولية

• الثورة:

بحث وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشياباني، مع سفراء الدول العربية والإسلامية، مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، حيث أكد السفراء دعم بلادهم لوحدة وسيادة سوريا واستقرارها.

جاء ذلك خلال استقبال الوزير الشياباني للسفراء في دمشق اليوم، وذلك في إطار تعزيز التنسيق والتشاور المشترك.

ويأتي ذلك وسط استمرار مواقف الدول العربية والإسلامية التضامنية مع سوريا في وجه التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة، والتأكيد على وقوفها إلى جانب الشعب السوري وقيادته السياسية لتجاوز كل العقبات أمام إعادة التعافي والبناء والنهوض، على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، وتعزيز الأمن والاستقرار، بما يخدم شعوب المنطقة.

يشار إلى أنه في الساعات العشر من الشهر الحالي، أكد وزراء خارجية الأردن والإمارات والبحرين والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر وتركيا، في بيان مشترك، دعمهم لأمن سوريا و وحدتها واستقرارها وسيادتها، ورفض كل



التدخلات الخارجية في شؤونها.

و وفق وكالة "واس" السعودية، أدان الوزراء في البيان المشترك الذي أصدره عقب محادثات مكثفة بينهم، الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية، وأكدوا رفضها بصفتها خرقة فاضحة للقانون الدولي، واعتداءً سافراً على سيادة سوريا يزعمان أمنها واستقرارها و

وحدة وسلامة أراضيها ومواطنيها، ويقوضان جهود الحكومة السورية لبناء سوريا الجديدة بما يحقق تطلعات وخيارات شعبها الشقيق. وأضاف الوزراء في بيانهم حينها: نرحب بالاتفاق الذي أنجز لإنهاء الأزمة في محافظة السويداء، ونؤكد ضرورة تنفيذه حماية لسوريا و وحدتها ولمواطنيها، بما يحقن الدم السوري ويضمن حماية المدنيين، وسيادة الدولة والقانون، كما رحبوا بالتزام الرئيس أحمد الشرع بمحاسبة كل المسؤولين عن التجاوزات بحق المواطنين السوريين في محافظة السويداء، ودعم كل جهود بسط الأمن وسيادة الدولة والقانون في محافظة السويداء وفي جميع الأرض السورية، ونبذ العنف والطائفية ومحاولات بث الفتنة والتحريض والكراهية.

ودعا وزراء الخارجية المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة السورية في عملية إعادة البناء، كما دعا مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لضمان انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي السورية المحتلة، و وقف جميع الأعمال العدائية الإسرائيلية على سوريا والتدخل في شؤونها، وتطبيق القرار 2766، واتفاقية فض الاشتباك لعام1974.

لجنة التحقيق تؤكد ارتكاب انتهاكات جسيمة في الساحل بهجمات ممنهجة ضد الدولة والمدنيين

• الثورة:

أعلنت اللجنة الوطنية للتحقيق وتقصي الحقائق، اليوم الثلاثاء، نتائج عملها بشأن أحداث الساحل السوري، بعد أربعة أشهر من التحقيقات المكثفة، كاشفة عن حجم الانتهاكات التي ارتكبتها مجموعات مسلحة مرتبطة بنظام الأسد البائد، والمعروفة إعلامياً باسم «الفلول»، والتي بدأت هجماتها الواسعة في السادس من آذار/مارس الماضي، وأسفرت عن مقتل 238 عنصراً من الجيش والأمن، إضافة إلى مئات الضحايا المدنيين. وأكد المتحدث باسم اللجنة، خلال مؤتمر صحفي في العاصمة دمشق، أن اللجنة عملت وفق معايير الاستقلالية والشفافية، وأجرت مشاورات رفيعة مع جهات دولية، شملت مكتب المبعوث الأممي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمتي «هيومن رايتس ووتش» و«العفو الدولية»، مع الحفاظ على سرية بعض الشهادات بناء على طلب أصحابها، وحصر أسماء المشتبه بهم بالأطراف القضائية المختصة.

وكشف التقرير أن المجموعات المسلحة سيطرت بشكل جزئي أو كلي على عدد من البلدات والقرى في الساحل، في محاولة لعزل المنطقة عن الدولة بدعم خارجي وبنية تنظيمية واضحة، واستهدفت مقرات أمنية وعسكرية، ومرافق طبية، ما أدى إلى تدمير ستة مستشفيات بالكامل، ومقتل عدد من الجرحى والأسرى. بحسب المعطيات التي أوردتها التقرير، تم تدوين 930 إفادة، والتحقيق من 1426 حالة وفاة، من بينهم 90 امرأة، إضافة إلى 20 مفقوداً، بينهم مدنيون وأفراد من القوات الحكومية. كما جمعت اللجنة قرائن ضد 265 شخصاً من «الفلول»، وتم توثيق أسماء 298 مشتبهاً بظلوهم في انتهاكات، أحيلت لأختان باسميهم إلى النائب العام السوري.

وأشار التقرير إلى أن أكثر من 200 ألف مقاتل تحركوا من مختلف المناطق لاستعادة السيطرة على الساحل، إلا أن الفوضى التي خلفها استهدافهم من قبل «الفلول» تسببت بوقوع تجاوزات أثناء عمليات المداخلة، لاسيما بين 7 و9 آذار، رغم صدور أوامر رئاسية ووزارية صارمة بالالتزام بالقانون.



في ختام التقرير، أعلن رئيس اللجنة، القاضي جمعة العنزي، سلسلة توصيات، على رأسها، بالإسراع في تنفيذ خطة وزارة الدفاع لضبط السلاح، وتفعيل لائحة قواعد السلوك الأمني ومنع بيع الزي العسكري، وتعزيز برامج السلم الأهلي وملاحقة قادة «الفلول» الفارين.

وطالب بمواءمة النظام القضائي مع المعايير الدولية والتوقيع على اتفاقية منع الاختفاء القسري، وإطلاق هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وبرامج جبر الضرر وتعويض الضحايا، وكفالة الرقابة على الخطاب الإعلامي لمنع التحريض الطائفي والعنف. في ختام المؤتمر، أعلن القاضي جمعة العنزي انتهاء مهام اللجنة، مؤكداً أن السلطة القضائية ستتولى الآن متابعة المشتبه بهم وملاحقتهم قضائياً، مشدداً على التزام الدولة السورية الجديدة بمسار العدالة والمحاسبة، وحرصها على عدم تكرار هذه الانتهاكات مستقبلاً.

وأظهرت إفادات الشهود تفاوتاً كبيراً في سلوك القوات المشاركة، إذ تعامل بعض العناصر باحترام مع السكان، بينما ارتكب آخرون انتهاكات جسيمة، ما دفع اللجنة للتجريح بأن الانتهاكات لم تكن ممنهجة بالكامل. وأوضح التقرير أن بعض الانتهاكات وقعت بدوافع ثأرية لا أيديولوجية، وتورطت فيها عصابات انتحلت صفات أمنية، بينما تركزت التجاوزات في القرى الواقعة على الطريق الدولي، والتي استخدمتها «الفلول» لتنفيذ هجمات، بحسب شهادات ذوي الضحايا.

كما رصد التقرير ارتياحاً نسبياً من السكان لسلوك عناصر الأمن العام، مقابل انتقادات موجهة لسلوك بعض الفصائل غير المنضبطة، وأكد أن سيطرة الدولة على الأرض كانت جزئية في ظل فراغ أمني خلفه حل جيش النظام السابق، وعدم اكتمال اندماج الفصائل المسلحة ضمن وزارة الدفاع.

العدالة الانتقالية.. ركيزة أساسية في تحقيق المصالحة الوطنية

• الثورة - راغب العطييه:

إن العدالة الانتقالية في سوريا لها علاقة وثيقة بتحقيق المصالحة الوطنية وبناء الدولة، وذلك لأن هذه العملية السياسية والقانونية هي الأداة الأساسية للتعامل مع مفرزات الحرب، ومعالجة إرث النظام المخلوع المثقل بالانتهاكات والجرائم، ما يجعل المصالحة الوطنية وبناء الدولة هدفان أساسيان لهذا الاستحقاق الوطني، فالإجراءات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى معالجة آثار الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها نظام بشار الأسد المخلوع بحق السوريين على امتداد سنوات الثورة، بما تشمل من محاكمات عادلة، ولجان لكشف الحقيقة، وتعويض الضحايا، كل ذلك وغيره، الغاية منه هو إحقاق العدالة للضحايا، ومساءلة الجناة، والأمر الأهم هو منع تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل.

وجاء في نص المرسوم رقم (20) لعام 2025 القاضي بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية الذي أصدره السيد الرئيس أحمد الشرع في 18 أيار الماضي ما يلي: «بناءً على الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية العربية السورية واستناداً إلى أحكام الإعلان الدستوري، وإيماناً بضرورة تحقيق العدالة الانتقالية كركيزة أساسية لبناء دولة القانون، وضماناً لحقوق الضحايا، وتحقيقاً للمصالحة الوطنية الشاملة، تشكل هيئة مستقلة باسم «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية»، تعنى بكشف الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي تسبب فيها النظام البائد، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها بالتنسيق مع الجهات المعنية وجبر الضرر الواقع على الضحايا، وترسيخ مبادئ عدم التكرار والمصالحة الوطنية».

وقال رئيس الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية عبد الباسط عبد اللطيف في كلمة مصورة بثت في 23 أيار 2025 على حساب الهيئة في «فيسبوك»: تؤكد الهيئة أن العدالة



في سوريا لن تكون انتقامية، بل قائمة على كشف الحقيقة، والمساءلة، والمحاسبة، ومنع الإفلات من العقاب، وترسيخ العدالة وسيادة القانون، وستكون هذه الهيئة منصة فاعلة لإنصاف الضحايا، وتكريمهم، وتخليد ذكراهم، وجبر الضرر، وصولاً إلى مصالحة وطنية شاملة، تحفظ كرامة السوريين جميعاً. بدورها أشادت الأمم المتحدة بقرار تشكيل هذه اللجنة واصفة إياه بأنه خطوة أساسية نحو بناء مستقبل أفضل لجميع السوريين، وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك من جنيف بتصريح في هذا الخصوص: «إن العدالة الانتقالية ضرورية لتحقيق السلام الدائم والمصالحة بين جميع السوريين، وإن لكل ضحية وكل مجتمع متضرر الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر، وضمان عدم تكرار الانتهاكات والفظائع التي وقعت في الماضي»، ولأن عملية بناء الدولة السورية الحديثة تقوم على مبدأ العدالة والمساواة، فالعدالة الانتقالية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ سوريا، تساعد بشكل كبير في التأكد من أن حقوق الإنسان الأساسية ستكون محمية في المستقبل.

كما يتطلب بناء الدولة في سوريا اليوم إلى جانب إقامة نظام سياسي يتناسب مع التغيير الذي أحدثته الثورة السورية، إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والحقوقية التي تضمن الحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون، وذلك من خلال وضع أسس سليمة لنظام قضائي عادل ونزيه ومستقل، يعزز من فاعلية المؤسسات الوطنية ويمنع تكرار الأزمات. بالتوازي تتحقق المصالحة الوطنية في سوريا من خلال تعزيز الحوار بين جميع السوريين، والبحث عن حلول سلمية للمشاكل الاجتماعية والسياسية، وخلق بيئة من التعاون والتفاهم بين الأفراد والجماعات، بما يساهم في بلسم الجراح المجتمعية، والذي يأتي من محاسبة الجناة ومساعدة الضحايا على استعادة حقوقهم، وبالتالي المساهمة في تقليل مشاعر الغضب والكراهية بين مختلف فئات المجتمع، للوصول إلى بناء الثقة بين جميع أفراد الشعب السوري.

وفي حديث سابق مع «الثورة» أكد المحامي والناشط الحقوقي ميشال شماس إن تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا واجب أخلاقي وسياسي وقانوني وإنساني، وهو حجر الزاوية في عملية إعادة بناء الدولة، والطريق الأفضل لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة بين أطراف المجتمع السوري. وفي الختام فإن سوريا تقف اليوم على مفترق طرق مفصلي في تاريخها الجديد، بعد أربعة عشر عاماً من الحرب المدمرة، وعليه فإن الخيارات الاستراتيجية التي ستأخذها الدولة والمجتمع خلال هذه المرحلة الانتقالية الحرجة، ستحدد بشكل حاسم مسار البلاد لعقود قادمة، وستؤثر بصورة مباشرة وعميقة على فرص بناء الدولة القوية الحاضرة لجميع أبنائها، وفي الوقت نفسه تحقيق مصالحة وطنية حقيقية تؤدي إلى استقرار مستدام وسلام اجتماعي ينشده كل السوريين.

.. والمجتمع الدولي شريك أساسي في تحقيقها

• الثورة - منذر عيد:

تعد العدالة الانتقالية خطوة حاسمة نحو مستقبل سلمي ومستقر في سوريا، بعد أكثر من عقد من الصراع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلا أن تحقيقها لا يمكن أن يتم بمعزل عن تكامل الجهود بين الداخل السوري والمجتمع الدولي. فالعدالة لا تفرض من الخارج، لكنها تحتاج إلى إرادة سورية حقيقية تتلاقى مع دعم دولي يوفر الأرضية المناسبة، ويضمن عدم إفلات الجناة من العقاب، ويُمهد الطريق نحو سلام مستدام.

في هذا السياق، أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، خلال زيارته إلى دمشق في كانون الثاني الماضي، أن «العدالة الانتقالية أمر بالغ الأهمية مع تقدم سوريا نحو المستقبل»، مشدداً على أن «الانتقام والثأر ليسا أبداً الحل».

وأوضح تورك أن التحقيق في الانتهاكات مثل الإخفاء القسري، والتعذيب، واستخدام الأسلحة الكيميائية، يجب أن يتم بشكل عادل ومحاييد، مشيراً إلى أن هذه الأفعال تُعد من أخطر الجرائم وفق القانون الدولي الإنساني، وتعكس الوحشية المفرطة التي استخدمها النظام السابق في قمعه. ورغم صعوبة محاسبة الجناة داخل سوريا في الوقت الراهن، فإن المجتمع الدولي كان قد خطا خطوات ملموسة في هذا المسار، من خلال دعم آليات مثل «الآلية الدولية المحايدة والمستقلة» التي تعمل على جمع الأدلة على الجرائم منذ عام 2011، إضافة إلى محاكمات في عدد من الدول الأوروبية لمسؤولين سوريين سابقين بناءً على مبدأ «الولاية القضائية العالمية»، وهذه الجهود تُرسل برسالة واضحة بأن العدالة قد تتأخر لكنها لا تسقط بالتقادم.

كما يمكن للدول الكبرى والمنظمات الدولية أن تلعب دوراً محورياً في دعم العدالة الانتقالية في سوريا، عبر الضغط



السياسي على جميع الأطراف للانخراط في عملية سياسية عادلة وشاملة، بما يضمن محاسبة مرتكبي الانتهاكات، ويفتح الباب أمام الانتقال السياسي الذي ينشده السوريون. ولا يكتمل مسار العدالة الانتقالية من دون تمكين الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، إذ تلعب هذه الجهات دوراً فاعلاً في توثيق الانتهاكات، وتمثيل صوت الضحايا، وكشف الحقيقة، كما أن إشراك اللاجئين والنازحين في هذا المسار يضمن عدالة شاملة لا تستثني أحداً من السوريين، ومن هنا، يُعد دعم هذه المنظمات أولوية، كونها تشكل الجسر بين المعاناة والعدالة. ومن جهة أخرى، يمكن ربط إعادة الإعمار في سوريا

بتقدم ملموس في مسار العدالة الانتقالية، من خلال تمويل مشاريع تُعنى بالمصالحة الوطنية، وبناء مؤسسات نزيهة، وتأهيل الضحايا، وتطوير النظام القضائي ليصبح مستقلاً وقادراً على تحقيق العدالة.

وقد تبنت الأمم المتحدة تحت مبدأ سيادة القانون سياسة واضحة لمنع الإفلات من العقاب، معتبرة أن محاسبة مرتكبي الانتهاكات والجرائم الجسيمة هي مسؤولية تقع أولاً على عاتق الدول، وينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن الجرائم الأشد خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي لا يجب أن تمر دون محاسبة، بل يجب ملاحقة مرتكبيها عبر أنظمة قضائية وطنية مدعومة بتعاون دولي فعال.

ووفق ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 23 أغسطس/آب 2004، فإن أدوات العدالة الانتقالية لا تقتصر على المحاكم وحدها، بل تشمل لجان الحقيقة، والمحاكم المختلطة، والدعم المؤسسي الذي تقدمه الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في الدول الخارجة من النزاعات.

فإرساء العدالة هو حجر الأساس لإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع السوري، للخروج من دوامة العنف نحو مستقبل أكثر إنصافاً واستقراراً.

في المحصلة، إن العدالة الانتقالية في سوريا ليست مهمة مستحيلة، لكنها تتطلب تضافر الإرادة الوطنية مع الالتزام الدولي، وتغليب منطق العدالة على منطق الثأر، والمحاسبة على التواطؤ أو التغاضي، والعدالة الانتقالية ليست رفاهية ولا انتقاماً، بل هي خطوة جوهرية لبناء سوريا جديدة قائمة على الحقوق، والكرامة، والمواطنة، والمجتمع الدولي، بما يملك من أدوات سياسية وقانونية ومادية، يمكن أن يكون شريكاً حقيقياً في هذا الطريق، إذا وجدت إرادة سورية جامعة، تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

العدالة الانتقالية.. والفرق بينها وبين العدالة الجنائية

• الثورة - عبد الحليم سعود:

منذ انتصار الثورة السورية في الثامن من كانون الأول عام 2024 وسقوط نظام الدكتاتورية، تم تداول مصطلح العدالة الانتقالية بصورة واسعة جداً وغير مسبقة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، كما تكرر هذا المصطلح كثيراً في تصريحات لمسؤولين محليين ودوليين، ناهيك عن تداوله بكثرة على ألسنة الخبراء والحقوقيين والمحامين السياسيين، وذلك لأن هذا الموضوع يعد مطلباً شعبياً واستحقاقاً وطنياً، وجزءاً أساسياً في المرحلة الانتقالية. ويقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان في العدالة الانتقالية: «هي مجموعة العمليات والآليات التي تستخدمها المجتمعات لمعالجة إرث الصراعات والانتهاكات واسعة النطاق في الماضي، بهدف تحقيق المساءلة، والعدالة، والمصالحة»، وبتعبير آخر هي مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تتخذها الدول لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي حدثت في فترة سابقة من تاريخها، ولاسيما في فترات التحول السياسي أو النزاعات والحروب، ولها أربع ركائز أساسية أهمها الملاحقات الجنائية، والبحث عن الحقيقة، والتعويضات، وأشكال مختلفة من الإصلاح والوقاية.

وتختلف إجراءات العدالة الانتقالية الاستثنائية من بلد إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، ويتم اعتمادها بناءً على مشاوراتٍ جماعية واسعة النطاق «مؤتمرات أو ورشات عمل مثلاً» لأفراد المجتمعات صاحبة المصلحة وهم الأشخاص المتضررون والمتأثرون بالحرب و النزاعات وبقية المواطنين الذين عانوا من انتهاك حقوقهم وعدم المساواة أمام القانون بسبب النظم الديكتاتورية والقمعية، وهدفها معالجة آثار نزاع سياسي أفرز إشكالات مجتمعية ومظالم تاريخية كبيرة.



فالدول الخارجة من عهود الاستبداد، والمجتمعات الباحثة عن الاستقرار بعد الثورات أو الحروب الأهلية، تحتاج إلى وسائل استثنائية تتناسب وطبيعة الانتهاكات والخروقات لقواعد العقد الاجتماعي الناظم لحياتها، ولحقوق البشر المؤلف منهم هذا المجتمع أو المنتمين لتلك الدولة. وتهدف العدالة الانتقالية إلى إعادة السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي وتجاوز انتهاكات الماضي ومنع إمكانية تكرارها مستقبلاً، وتستند آليات عمل العدالة الانتقالية وأدواتها، إلى خيارات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، مثل محاسبة مرتكبي

الانتهاكات، وإنصاف الضحايا وتعويضهم مادياً ومعنوياً، وإصلاح مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها وفق معايير تمنع ارتكاب الانتهاكات وتحترم حقوق الإنسان في المستقبل، وكذلك بيان مصير المختفين قسرياً والمفقودين، وتخليد ذكرى الضحايا والشهداء عبر نصب التذكارية وتسمية بعض الشوارع والأماكن بأسمائهم.

فالدول التي خرجت حديثاً من حروب و صراعات أو تخلصت من نظام ديكتاتوري متسلط ارتكب فظائع وجرائم بحق شعبه، مطالبة بأن توفر للضحايا سبل إنصاف فعالة تشمل جبر الضرر، ولا يجوز لها التنصل من

هذه الالتزامات عن طريق تدابير العفو أو غيرها، وهذا الالتزام منصوص عليه ومكرس في العديد من المعاهدات، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك كي لا يتشكل لدى المجتمع دافع قوي ورغبة بالانتقام، وهو ما يدخل المجتمع في دوامة لا نهائية من العنف والعنف المتبادل. وفي تصريح له تعليقاً على تشكيل لجنتي «العدالة الانتقالية» و«المفقودين» في سوريا، قال مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك في 19 أيار الماضي: إن العدالة الانتقالية ضرورية لتحقيق السلام الدائم والمصالحة بين جميع السوريين، مضيفاً «لكل ضحية ومجتمع متضرر الحق في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر، وضمان عدم تكرار الانتهاكات والفظائع التي وقعت في الماضي».

وفي سياق التفريق بين العدالة الانتقالية والعدالة الجنائية، نجد أن الأخيرة مرتبطة بتاريخ ظهور الجريمة والعقاب وقواعد القانون التي تحمي المجتمع من المجرمين، ولكنها تعمل في ذات الوقت على حماية حقوق المتهمين وضمان محاكمتهم بشكل عادل، وهي تتعلق بالنظام الجنائي لبلد ما كأداة اجتماعية لتطبيق معايير السلوك الضرورية لضمان حرية وسلامة الأفراد وحفظ النظام العام في المجتمع، ولديها هدفان هما: تحقيق المصلحة الخاصة للأفراد بضمان حرياتهم وحقوقهم، وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بضمان الأمن والاستقرار، من خلال تطبيق قواعد عامة ضمن بيئة طبيعية لاستقرار المجتمع.

كما تعتمد على استقلال السلطة القضائية وحيادها، بما يوفر حماية حقوق الإنسان الأساسية، خصوصاً التقاضي بمختلف درجاته، والاستناد إلى مبدأ البراءة المفترض بالمتهم وضمان حقوقه في الدفاع واستئناف القرارات، فضلاً عن ضرورة تنفيذ الأحكام جبراً بقوة القانون وأجهزة الدولة المعنية.

.. تعزز الثقة بالمؤسسات وتدعم سيادة القانون

والواقع أن ترسيخ ثقافة عدم الإفلات من العقاب يسهم تلقائياً في تعزيز الديمقراطية ودولة القانون القائمة في الأصل على ربط المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة، لكن العدالة الانتقالية مع صرامتها لا تسعى إلى العقاب في جوهرها، وإنما إلى تحديد المسؤوليات وجبر الضرر وإعادة الثقة للضحايا في الدولة والمجتمع وفي قدرتهما على حمايتهم، وهي قيم حيوية للتماسك الاجتماعي والاستقرار.

الحكومة السورية واضحة في العمل على تعزيز أسس السلام والأمن والاستقرار في البلاد وترسيخ ثقافة المحاسبة وتعزيز منطق المؤسسات، وتفعيل دولة القانون كمظلة للجميع تقوم بتحمل المسؤولية والمساءلة والمحاسبة على أي انتهاك، وتحديد المسؤولين، وفي كل الأحداث التي مرت بعد سقوط النظام المخلوع أبدت الحكومة استعدادها وسعيها إلى حماية مواطنيها، ضمن إطار يدعو للتماسك الاجتماعي والاستقرار.

وفي الوقت نفسه، يشارك الأفراد بكونهم لکنف الدولة كملاد لا بديل عنه لهم في دعم خطوات العدالة الانتقالية، ويعتبر السعي إلى تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مرحلة ما بعد الحروب والأحداث الفوضوية، عنصراً أساسياً ووسيلة مركزية لحل الملفات، وجسر الهوة بين الأفراد والمجتمعات، وتعزيز ثقة الأفراد والمجتمعات ببعضهم البعض، وبدولتهم التي يسود فيها صوت العدالة والقانون والمساواة.



السلام الدائم والعدالة والحقيقة والمصالحة، كما أن العدالة والمساءلة أساسيتان للتصدي لخطر وقوع انتهاكات ومعالجتها في المستقبل لإرساء سلام دائم. ولا بد من الإشارة إلى أن العدالة الانتقالية حماية وطنية، وفيها ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، وهي طبيعتها تطلعية ووقائية، فهي إجراءات محددة تعالج الأسباب الجذرية والفورية للانتهاكات بهدف تجنب تكرارها، وهذا أمر حيوي ومهم يعزز ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها، ويدعم السلام وسيادة القانون في المجتمع، خصوصاً في دولة كسوريا خارجة من رجم حرب طويلة وسياسات قمعية فرضها النظام المخلوع، وارتكب خلالها انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان.

• الثورة - منهل إبراهيم:

سوريا الجديدة من المجتمعات التي تحاول إعادة بناء نفسها من جديد، والانتقال من حقبة تتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتعد صارخ على الحريات العامة، إلى دولة ديمقراطية تلبّي مطالب الشعب في العدالة والمساواة وتعزيز مكانة القانون وسيادته، بما يقوي النسيج الوطني، وتحقيق أمن وسلام مستدامين.

وفي هذا السياق تسعى الإدارة السورية الجديدة إلى العدالة الانتقالية وتبذل كل ما يلزم للوصول إلى غاياتها السامية، كي ينجح المجتمع السوري في التعامل مع نتائج الانتهاكات والمظالم التي ارتكبت بحقه في المرحلة السابقة، وذلك للوصول إلى رفع ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وتدعيم احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، كخطوة أساسية نحو المصالحة ومنع الانتهاكات، وقد أظهرت مبادرات العدالة الانتقالية مراراً وتكراراً في دول أخرى أنها تساهم في معالجة المظالم والانقسامات وتوحيد الصف.

وتساهم عمليات العدالة والمساءلة في إطار العدالة الانتقالية في كسر دوامة العنف والفوضى، والانتهاكات واستعادة سيادة القانون والثقة في المؤسسات، وبناء مجتمعات قوية وقادرة على وأد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل وقوعها. وقد ركزت قرارات مجلس الأمن على أهمية المساءلة في منع النزاعات في المستقبل، وفي تجنب تكرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وفي تمكين

المحامي جواد خرزم لـ «الثورة»: تطبيق العدالة الانتقالية يحتاج وعياً استثنائياً



وختم المحامي خرزم حديثه بالقول: إن الوعي الوطني هو ضرورة لتعزيز وترسيخ مقومات الدولة، والتي تُعتبر العدالة الانتقالية من أهم مقوماتها وركائزها للعبور نحو المستقبل الآمن لنا ولأبنائنا وللأجيال القادمة.

سوريا واستقرارها وسيادتها فحسب، بل تطبيق وتحقيق العدالة والانتقال إلى مرحلة جديدة من التعايش والسلام الأهلي، يساهم بتوحد السوريين خلف دولتهم من أجل إعادة النهوض بسوريا ودفع عملية التنمية والبناء بأقصى طاقاتها ودرجاتها.



مثالي وصحيح بعيداً عن الانتقام والثأر، وفق مسارات قانونية صحيحة تنتهي بمحاسبة كل مجرمي النظام المخلوع ومنتهكي حقوق الإنسان.

وأكد خرزم في تصريحات لصحيفة الثورة أن هذا الوعي يجب أن ينطلق من الحرص والخوف على وحدة الوطن ومستقبل الشعب السوري، أي يجب أن تكون مرجعيته وطنية بامتياز، لأنه يشكل حصانة حقيقية لكل السوريين، ليس في مواجهة التحديات والمخططات التي لا تزال تستهدف وحدة

• الثورة - فردوس دياب:

تعد «العدالة الانتقالية» من خطوات ومراحل بناء الدولة السورية الجديدة، التي قامت على أنقاض نظام مجرم قتل وشرذ وعذب ملايين السوريين، وعمل طوال عقود على توسيع الشرخ والفجوة بين أبناء الوطن الواحد، تحت شعارات وعناوين وطنية زائفة ومضللة، لم تكن في حقيقة الأمر إلا أداة لتوطيد حكمه وفساده وإجرامه.

ويأتي أهمية الحديث عن العدالة الانتقالية في هذه الظروف الصعبة التي نعيشها جميعاً، من باب الضرورة والحاجة إلى بناء مجتمع ودولة يجتمع تحت جناحيها كل أبنائها بمختلف شرائحهم وأطيافهم، يجمعهم في ذلك التعايش والتآلف والمحبة، والسمو فوق الأوجاع والجراح والخلافات والانقسامات التي عمل النظام المخلوع على ترسيخها وتعزيزها طوال سنوات حكمه. وبحسب المحامي جواد خرزم، فإن تطبيق «العدالة الانتقالية» يحتاج إلى وعي استثنائي يرسّي ثقافة الفهم العميق لسيروية تطبيق مراحل وخطوات وآليات تطبيق العدالة الانتقالية على الأرض بشكل

استخلاص العبر في التطبيق والاستفادة من دروس الآخرين

لبيوشيه نفسه، وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية قبل وفاته عام 2006.

كما أطلقت الحكومة التشيلية مؤسسة للجبر والمصالحة وقدمت تعويضات مالية وركزت على نظام الرعاية الصحية للناجين، وتم تقديم تعويضات بلغ مجموعها 3,2 مليار دولار، وشكلت لجان لاحقة كلجنة «فاليس» ولجان حقوقية رسمية للمتابعة في كشف الحقائق ومصير المختفين، فيما استمرت إشكالية حفظ الذاكرة الوطنية بسبب وجود إجراءات جزئية غير متكاملة، فمثلاً: تم إنشاء متحف ذاكرة كمؤسسة رسمية وهو «متحف الذاكرة وحقوق الإنسان» الذي يتلقى تبرعات الأرشيف والمواد الأخرى من الناجين وأقاربهم مع تمويل حكومي.

ولتباين سياقات الانتهاكات في هذه الدول، عن الحالة السورية، فذلك يستدعي بلورة نموذج خاص للعدالة الانتقالية، يستفيد من التجارب الدولية ويتكيف مع تعقيدات الواقع السوري.

وفي تقرير صادر عن «وحدة التوافق والهوية المشتركة» في مركز الحوار السوري والذي ركز في نهايته على عدة نقاط يمكن المساعدة في توجيه آليات التفكير الوطنية السورية لإنتاج مقاربة العدالة الانتقالية، ومن أبرزها: طبيعة التحول في سوريا يفتح الباب أمام إمكانية التركيز على المساءلة بطرق متنوعة قضائياً وعبر المساءلة غير القضائية. و ضرورة عدم الخضوع لموجات الابتزاز في ملف العدالة. وأيضاً ضرورة حضور العوامل الاقتصادية والاجتماعية عند التخطيط لمسارات العدالة الانتقالية، وعدم التفكير بأطر نظرية فقط. وكذلك ضرورة الحوار وحشد أكبر قدر ممكن من التوافق حولها قبل المضي في إصدار تشريعات وقوانين.

بالإضافة إلى التركيز على الآليات غير القضائية، وعدم حصر التفكير بآليات قضائية تقليدية فقط. وأيضاً كشف الحقائق بمعناها الواسع، كالقضايا الوطنية الكبرى، وترسيخ النتائج الواسعة في الضمير العام للشعب السوري لضمان عدم التكرار، إضافة إلى أهمية مناصرة الأفراد والروابط لمسارات العدالة، وأيضاً ضبط التوقعات، وتفعيل المشاركة المجتمعية بأبكر شكل ممكن.



فقد شكلت لجنة الحقيقة والمصالحة عام 1995 ضمن برنامج من بناء السلام واستدامته في الجمهورية، عبر ما يسمى بأداة «العدالة الانتقالية»، كوسيلة للتعايش من آثار وويلات عمليات انتهاك حقوق الإنسان ما بين عام 1960-1994. وصدرت اللجنة تقريرها الذي نُشر في عام 1998، والتي اعتمدت مبدأ «العفو مقابل الحقيقة»، حيث يمكن للجنة الحصول على عفو خاص إذا اعترفوا بجرائمهم بشفافية، وكان دافعهم سياسياً لا إجرامياً، مع وجوب عقد جلسات استماع علنية، خاصة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ورغم نجاح اللجنة في توثيق أكثر من 21 ألف شهادة، إلا أن التطبيق العملي شهد فجوات، أبرزها امتناع كبار المسؤولين عن التعاون، وضعف الجدية في الملاحقات القضائية لاحقاً. أما في تشيلي، وبعد سقوط نظام أوغستو بينوشيه عام 1990، فقد بدأت عملية العدالة الانتقالية ولكنها بطء بسبب الضغوط التي مارسها النظام السابق، وقد أنشئت اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة عام 1991، وكشفت عن آلاف الانتهاكات دون تحديد الجناة، ولاحقاً، وُجّهت اتهامات قضائية

• الثورة - نور جوخدار :

تطمح الشعوب بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية ومنها الشعب السوري، إلى بناء دول جديدة تسودها العدالة والمساواة وحكم القانون، إلا أن طريق هذا التحول غالباً ما تعترضه عقبات كبيرة، على رأسها كيفية التعامل مع إرث الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها الأنظمة السابقة.

والتاريخ السياسي المعاصر مليء بالتجارب، حيث شهدت العديد من الدول ظروفًا مختلفة من الإبادة الجماعية وقمع الحريات، ومن هذه الدول نستعرض حالات، رواندا وجنوب إفريقيا وتشيلي، وذلك لاستخلاص العبر والاستفادة من دروسها التي من الممكن تطبيقها على الوضع في بلادنا. وتميزت العدالة الانتقالية في التجربة الرواندية لأنها تعتمد حلولاً محلية متناسبة مع ثقافتها وتكوينها الاجتماعي دون انتظار تدخل المجتمع الدولي، واتخذت خطوات جادة لحل الآثار السلبية للنزاع من خلال اعتمادها على نظام «غاتشاتشا» التقليدية، وهو محاكم محلية تهدف لتحقيق العدالة السريعة، وتعزيز المصالحة المجتمعية، من خلال جلسات علنية هدفت إلى محاسبة الجناة وإعادة ترميم العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

كما أسست عام 1999 اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، التي ركزت على تعزيز الوعي الوطني وفهم الماضي، وليس التحقيق في الجرائم أو كشف الانتهاكات، وقامت اللجنة بأنشطة عديدة كمعسكرات التحقيق والتعليم والنصب التذكارية للإبادة والإصلاحات التعليمية.

واعتمدت أيضاً على إصلاحات قانونية وهيكلية شملت سنّ قوانين جديدة كقانون الإبادة الجماعية لعام 1998، ودستورا حديثاً عام 2003، والتركيز على بناء العلاقات الاجتماعية في البلاد.

في حين تعتبر تجربة جنوب إفريقيا من أبرز نماذج العدالة الانتقالية عالمياً، فبعد انتهاء نظام الفصل العنصري عام 1994 وما صاحبها من حرب دامت أكثر من ثلاثين سنة، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية شاملة ومشاركة المواطنين من ذي البشرة «السوداء» في الانتخابات، بعد عقود من عدم مشاركتهم أو إيلاء أي اهتمام بهم في الشأن العام، كنتاج نظام الفصل العنصري، الذي أنشئ بعد الاستعمار الأوروبي،

مشاريع الهيمنة الإسرائيلية تستهدف مستقبل سوريا والمنطقة

• الثورة - منهل إبراهيم:

المشروع الذي تقوده إسرائيل في المنطقة، يهدف بشكل واضح لتحقيق الحلم القديم بفرض نفوذ جيوسياسي من الفرات إلى النيل.

وما تفعله إسرائيل اليوم يستهدف مستقبل سوريا أكثر من أي وقت مضى، كما يستهدف جميع دول المنطقة من خلال حلمها بعملية تقسيم، تخدم مصالحها، وستكون النتيجة تعميق الفقر والنزوح وانعدام الأمن للشعب السوري وشعوب الجوار. وفي هذا السياق اعتبرت صحيفة «حرييت» التركية أن إسرائيل تحاول إذكاء حرب أهلية في سوريا، مشيرة إلى أن مساعدة أنقرة لدمشق لا تروق لتل أبيب.

وقالت الصحيفة: «لذلك، تحرض إسرائيل الدروز في الجنوب وحزب العمال الكردستاني في الشمال والهدف الرئيسي لإسرائيل هو تركيا، إسرائيل لا تريد تركيا تعمل بفعالية في سوريا ولبنان، إنها تريد إشعال حرب أهلية وإخراج تركيا من معادلة سوريا». ولفتت الصحيفة التركية إلى أن «الهدف الثاني للسياسة الإسرائيلية تجاه تركيا، هو منع نزع سلاح حزب العمال الكردستاني»، موضحة أن «تركيا تدير الأزمات بدناميكية ضد إسرائيل، إنها تعرق كل خطوة لإسرائيل على الأرض، سينزع حزب العمال الكردستاني سلاحه، وستعود إسرائيل إلى ديارها بهزيمة جديدة».

وفي سلوك يعكس الرغبة الإسرائيلية في التوسع واصلت إسرائيل بعد سقوط نظام الأسد، قصف الأهداف التي حددتها في الأراضي السورية، كما كانت تفعل سابقا، وشرعت باحتلال المناطق منزوعة السلاح والجنود، بموجب «اتفاقية فض الاشتباك» الموقعة بين سوريا وإسرائيل عام 1974.



وإنشاء نقاط عسكرية في هذه المناطق.

ويؤكد خبراء عسكريون انه يمكن اعتبار إنشاء نقاط عسكرية في الأراضي السورية بعداً جديداً للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد سوريا، بذريعة «الأمن القومي»، بالإضافة

إلى ذلك، فإن احتلال إسرائيل جبل الشيخ، وتهديد بعض المسؤولين الإسرائيليين، مثل الوزير كاتس، الحكومة السورية، يكشفان أن إسرائيل ليس لديها نية لتحقيق الأمن في المنطقة، بل تسعى إلى احتلال المزيد من

الأراضي السورية.

ويمكن اعتبار الغارات الجوية الإسرائيلية الشاملة لتدمير القدرات العسكرية السورية بالكامل، والتحركات البرية العسكرية لاحتلال أراضيها، بالإضافة إلى سلوكها في جنوب سوريا، والتصريحات التي أدلت بها، خطوات تتخذها حكومة نتنياهو لتقسيم سوريا، ومن أجل تفعيل ما يسمى «ممر داود».

ووفقا لما نقلته صحيفة «إسرائيل هابوم»، فإن مجلس الوزراء الإسرائيلي بحث خطة لتقسيم سوريا إلى «كانتونات» ذات حكم ذاتي على أسس إثنية وطائفية، مشيرة إلى أن هذه الخطة طرحتها السلطات الإسرائيلية منذ سقوط نظام الأسد في كانون الأول الماضي.

في المقابل، نرى أن الإدارة السورية الجديدة تتوخى الحذر الشديد في خطواتها العسكرية والسياسية، وفي التصريحات التي تدلي بها بشأن أفعال الاحتلال الإسرائيلي، وذلك لحماية سيادة البلاد، وتجنب الدخول في حرب جديدة مع الاحتلال.

وقد صرح السيد الرئيس أحمد الشرع في العديد من المناسبات بأن سوريا لن تتحول إلى منطقة تؤثر سلباً على أمن أي دولة، بما في ذلك إسرائيل، وأن حزب الله وإيران لم يعودا موجودين في سوريا، وبالتالي لا يوجد مبرر لإسرائيل لشن غارات جوية على سوريا، لذلك، فإن إصرار الإدارة السورية على سياسة الحفاظ على وحدة أراضي البلاد، ورؤية تركيا لممر داود على أنه تهديد لمصالحها الوطنية، يؤثران سلباً على تحقيق حلم إسرائيل.

ومن الثابت أن اعتراف دول المنطقة والدول الغربية بالإدارة السورية الجديدة، ورفع العقوبات الأميركية، وبقاء ترامب مع الرئيس الشرع، فرمل العديد من خطط إسرائيل تجاه سوريا، وساهم في حل العديد من المشاكل المعقدة.

ترامب ينتقد الغارات الإسرائيلية على سوريا والبيت الأبيض يطالب بتصحيح المسار

• الثورة:

عبرت المتحدثة باسم البيت الأبيض، كارولين ليفيت، عن تفاجؤ الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الغارات الجوية الإسرائيلية الأخيرة على الأراضي السورية، مؤكدة أنه أبدى امتعاضه الشديد منها، وطلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو العمل على تصحيح الوضع.

وفي تصريحات نقلتها وكالة «أسوشيتد برس»، أوضحت ليفيت أن الرئيس ترامب «يحافظ على علاقة مهنية جيدة» مع نتنياهو، لكنه فوجئ بعمليات عسكرية تسببت في انتقادات واسعة، وهما القصف الذي استهدف مواقع داخل سوريا، وقصف كنيسة كاثوليكية في قطاع غزة.

وأشارت المتحدثة إلى أن ترامب تواصل مباشرة مع نتنياهو عقب الحادثتين، مؤكداً رفضه لأي تصعيد غير مبرر، لافتة إلى أن وزير الخارجية ماركو روبيو تدخل أيضاً لاحتواء التصعيد المرتبط بالغارات على سوريا.

بدوره، أوضح المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توم باراك، أن واشنطن لا تتحمل مسؤولية الضربات الإسرائيلية، معتبراً أن تل أبيب تصرفت منفردة باعتبار تلك العمليات جزءاً مما تسميه «الدفاع عن النفس»، مشيراً إلى أن توقفت هذه



الهجمات كان سيئاً وأدى إلى مزيد من التعقيد في المشهد السوري.

وقال باراك إن إسرائيل تعتبر جنوب دمشق منطقة ذات أهمية استراتيجية، وترى أن أي تحرك عسكري فيها يجب أن يتم بالتنسيق معها، وهو ما لم تقوم به الحكومة السورية الانتقالية، مما زاد من حدة التوتر.

وأكد باراك أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه مؤخراً يقتصر على أحداث السويداء، دون أن يشمل النزاعات الكبرى أو مطالب إسرائيل بتحويل الجنوب السوري إلى منطقة خالية من السلاح.

وأضاف: «السؤال حول أحقية إسرائيل بالتدخل في شؤون دولة ذات سيادة يبقى موضع نقاش منفصل». لافتاً إلى أن إسرائيل تميل إلى رؤية سوريا ضعيفة ومجزأة، بدلاً من دولة مركزية موحدة، لكن هذا التوجه يُقابل اليوم بوحي متزايد بين الأقليات السورية بأهمية الوحدة الوطنية.

وسبق أن أدانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الغارات الجوية التي نفذتها إسرائيل خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 تموز/يوليو 2025، والتي استهدفت مناطق في دمشق والسويداء ودرعا، معتبرة أنها تمثل انتهاكاً خطيراً لسيادة سوريا وللقانون الدولي.

ودعت الشبكة إلى تحرك دولي عاجل لكبح الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، والعمل على ضمان احترام القانون الدولي ووقف استهداف المدنيين والبنية التحتية في سوريا، مؤكدة أن صمت المجتمع الدولي يشجع على استمرار سياسة الإفلات من العقاب.

كيف تأتي الضربات الإسرائيلية على سوريا بنتائج عكسية؟



• **الثورة- ترجمة هبه علي:**
أدت الاشتباكات الأخيرة في السويداء والتدخل العسكري الإسرائيلي اللاحق، إلى إعادة سوريا إلى واجهة السياسة الإقليمية مرة أخرى.

منذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول الماضي، أصبح أحد الأسئلة الأكثر إلحاحاً هو ما إذا كانت الإدارة السورية الجديدة ستكون قادرة على تعزيز قاعدتها وسط الانقسامات الأيديولوجية والسياسية العميقة في جميع أنحاء البلاد. ولكي نفهم التحول السياسي الحالي في سوريا، فمن الضروري أن ندرس كيف سيؤثر الصراع في السويداء وتدخل إسرائيل على تماسك قاعدة دعم الإدارة الجديدة. بدأ التصعيد الأخير في جنوب سوريا باشتباكات بين ميليشيات درزية وبدوية، مما دفع الجيش السوري إلى التدخل، ثم شنت إسرائيل غارات جوية في دمشق استهدفت منشآت عسكرية حيوية، بما في ذلك مقر الجيش، كما أبلغ عن قصف قرب المجمع الرئاسي.

بعد انسحاب القوات السورية من السويداء، استمرت الاشتباكات بين الجماعات الدرزية والبدوية، مما أدى إلى تعميق الانقسامات وإثارة مخاوف جدية بشأن سلامة المدنيين في المنطقة.

واكتسب الجيش السوري الجديد وحليفته الرئيسية تركيا، خبرة قتالية واسعة على مدى سنوات من الصراع، ولعبا معا دورا حاسما في الإطاحة بنظام الأسد وتقليص نفوذ إيران وروسيا في المنطقة.

إسرائيل، التي ترتكب مجازر في غزة منذ قرابة عامين، تراقب هذه التطورات عن كثب، ويبدو أنها عازمة على استغلال قادة الدروز لزيادة زعزعة استقرار سوريا، وهدفها الرئيسي هو منع ترسيخ الإدارة السورية الجديدة، التي تعتبرها تهديدا، لاسيما في ظل تعاون النظام الوثيق مع تركيا.

وتواجه الإدارة السورية الجديدة تساؤلات حول كيفية تحقيق التوحيد السياسي من خلال سد الفجوة بين التنوع الداخلي لمؤيديها.

السورية الجديدة، في ضوء التطورات الأخيرة، يبدو أن هؤلاء القادة يكتسبون نفوذا على شخصيات موالية لإسرائيل مثل حكمت الهجري، وإذا نجح اندماج الدروز فسيكون لذلك تداعيات كبيرة على عملية نزع سلاح القوات الكردية.

لقد دفع استهداف إسرائيل لدمشق العديد من مؤيدي الإدارة السورية الجديدة إلى إعطاء الأولوية للرد على التهديدات الخارجية، ومن شأن دمج الجماعات الدرزية في الإدارة المركزية بدمشق أن يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية للبلاد، ويعيد تشكيل ديناميكيات القوة الأوسع في جميع أنحاء سوريا.

المصدر- Middle EAST Eye

ويتجاوز هذا التحدي مهمة دمج جماعات مثل الأكراد- حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) و«قوات سوريا الديمقراطية» (SDF)- والدروز، فالإدارة السورية الجديدة تضم طيفا واسعا من الرؤى الأيديولوجية والسياسية التي يجب إشراكها بفعالية، عسكريا وسياسيا.

أثار استهداف إسرائيل لدمشق قلق جميع مؤيدي الإدارة السورية الجديدة، في حين سهل تعزيز التعاون على المستوى المحلي، كما تجلّى في العمليات القبلية الأخيرة، وتساهم هذه الديناميكيات في تسهيل الاندماج الداخلي لأنصار النظام. كما سعت الجماعات الدرزية أيضاً إلى التوسط عبر دمشق، حيث دعا بعض قادتها إلى نزع سلاحهم والاندماج في الإدارة

«أوتشا»: نزوح أكثر من 93 ألف شخص جراء الأحداث في السويداء

وأكدت الحاجة إلى المزيد من الإغاثة، مشيرة إلى أن الفرق في البلاد وفي مقر الأمم المتحدة مُجهزة للتحرك قدر الإمكان. ومنعت المجموعات المسلحة الخارجية عن القانون دخول قوافل المساعدات الإنسانية القادمة من دمشق إلى مدينة السويداء برفقة وفد حكومي يضم ثلاثة وزراء ومحافظ رغم تردي الأوضاع الإنسانية في المحافظة جراء الأحداث الأخيرة التي شهدتها، ولم تسمح إلا لعدد محدود من سيارات الهلال الأحمر العربي السوري بالعبور، رغم أن القافلة كانت تحمل إمدادات طبية ومساعدات إنسانية أساسية. ووفق إحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد بلغ عدد العائلات المهجرة الواصلة لمراكز الإيواء بمحافظة درعا حتى مساء أمس 2068 عائلة بعد وصول نحو 1500 مهجر جديد قادمين من مختلف بلدات السويداء ومنهم من عائلات من عشائر عرب مدينة شهباء.

وقال وزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح في حسابه على منصة «إكس» "حماية المدنيين تبقى في صدارة أولوياتنا الوطنية في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها محافظة السويداء"، مشيراً إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار الاستجابة الإنسانية التي تقودها غرفة العمليات المشتركة التي أطلقتها وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث، بالتنسيق مع وزارات الدولة والمؤسسات الخدمية والإنسانية.



الشركاء الإنسانيين والسلطات السورية لتسهيل زيارة مباشرة إلى السويداء لتقييم الاحتياجات وتقديم المزيد من المساعدة عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

ورحب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، توم فليتشر، بهذه الدفعة الأولى من المساعدات، باعتبارها خطوة أولى ملحة،

مدينة السويداء ومنطقة صلخد، مشيرة إلى أن الفرق تقوم بإيصال المواد الغذائية والمياه والإمدادات الطبية والوقود الضرورية للمتضررين.

وقال المكتب إن الأمم المتحدة تعمل مع شركائها لإعداد قافلة أخرى من الإمدادات لإرسالها عبر الهلال الأحمر العربي السوري ، موضحاً أنه في الوقت نفسه يعمل مع

• **الثورة-أسماء الفريح:**

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» بنزوح أكثر من 93 ألف شخص جراء الأحداث في محافظة السويداء، سواء داخلها أو باتجاه محافظتي درعا وريف دمشق المجاورتين.

ونقل مركز أنباء الأمم المتحدة عن المكتب الأممي قوله في آخر تحديث له إن المجتمعات المحلية في السويداء تستضيف معظم النازحين في 15 مركز استقبال على الأقل، فيما تم افتتاح حوالي 30 مأوى جماعيا في درعا.

وذكر المكتب نقلا عن الشركاء الميدانيين في جنوب سوريا أن هناك حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية في السويداء، مشيراً إلى أنه يتواصل مع جميع الأطراف المعنية على كل المستويات لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وحماية المتضررين. وأوضح مكتب أوتشا أن البنية التحتية للمياه في السويداء تضررت بشدة، مما أدى إلى انقطاع الخدمات لأكثر من أسبوع، كما أبلغ عن انقطاعات كبيرة في الكهرباء، بالإضافة إلى انقطاعات في إمدادات الغذاء وغيرها ، فيما أفادت تقارير بأن عددا من المستشفيات والمراكز الصحية خرجت عن الخدمة.

وأفاد بوصول أول قافلة مساعدات تابعة للهلال الأحمر العربي السوري الأحد إلى



الاضطرابات الداخلية وفصائح التجسس تكشف عن تصدعات في الهيكل الأمني الإيراني

• بقلم ضياء قدور - كاتب ومحلل سوري:

تتعارض تصريحات المسؤولين الإيرانيين وتكشف عن ارتباك عميق وضعف في مواجهة العمليات الاستخباراتية الأجنبية المتزايدة، إذ يواجه النظام الإيراني تحديات داخلية متصاعدة وضغوطاً خارجية متزايدة، حيث كشفت سلسلة من التصريحات المتضاربة لأعضاء البرلمان الإيراني عن ارتباك داخلي متفاقم وشعور بالضعف الأمني، وتعكس الخطاب العامة حالة من الفوضى المؤسسية العميقة، إلى جانب صراع متزايد حول كيفية التعامل مع التسلل الاستخباراتي الأجنبي المزعوم.

تناقضات في البرلمان

في تصريح لافت، دعا النائب وعضو الحرس الثوري إبراهيم آبنوش، العضو في لجنة الأمن القومي، إلى تطهير شامل لـ«المتسللين والعناصر غير المرغوب فيها» داخل المؤسسات الحكومية.

وتتردد تصريحاته مع تحذيرات متكررة من المرشد الأعلى علي خامنئي حول وجود عناصر معادية داخل النظام الإيراني، وهي فكرة طالما استخدمت لتبرير القمع على المعارضين وتطهير البيروقراطية.

لكن تصريحات آبنوش قوبلت بانتقاد صريح من نائب آخر، منان رئيسي، الذي تحدى إحدى الروايات الأساسية للنظام. وأقر رئيسي، استناداً إلى «معلومات استخباراتية موثوقة»، بأنه لا يوجد مهاجر أفغاني واحد ضمن شبكات التجسس الإسرائيلية العاملة في إيران، وهذا يناقض بشكل مباشر ادعاءات النظام المتكررة بأن الأفراد المولودين في الخارج، وخاصة اللاجئين الأفغان، يتم استخدامهم كجواسيس، وهي رواية تُستخدم غالباً لإثارة المشاعر المناهضة للأجانب وصرف الانتباه عن المشكلات الداخلية.

تصريح رئيسي ليس فقط اعترافاً نادراً علنياً، بل هو ضربة كبيرة لمصداقية النظام، حيث يكشف عن فشل حملاته الدعائية ومحاولاته لتحميل المهاجرين مسؤولية الثغرات الأمنية.

ظلال صراع 12 يونيو

تتمثل الأزمة الأعمق في خرق أمني أكثر إثارة للقلق، الهجوم الإسرائيلي المزعوم على اجتماع حساس للغاية للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، والذي يُزعم أنه وقع في 12 يونيو.

ووفقاً لمصادر رسمية وشبه رسمية، كان هذا الاجتماع الاستثنائي - الذي حضره رؤساء الفروع الثلاثة للحكومة، وقادة عسكريون، ووزراء كبار- هدفاً لضربة إسرائيلية قبل دقائق من إصابة صاروخ إسرائيلي لبرج زجاجي تابع لهيئة الإذاعة



والتلفزيون الإيرانية (IRIB).

تتزايد الأسئلة في وسائل الإعلام الإيرانية وبين أوساط النظام: كيف حصلت إسرائيل على معلومات دقيقة حول تاريخ وتوقيت ومكان الجلسة المغلقة؟ وكيف تمكنت من استهداف ستة مواقع رئيسية، بما في ذلك مسارات الإجلاء المحتملة؟

هذه الهموم لم تُطرح فقط من قبل المعارضين أو المحللين الأجانب، بل في وسائل الإعلام المرتبطة بالدولة مثل صحيفة هم ميهن، التي تساءلت عما إذا كان الهجوم يشير إلى عودة التجسس والاعتقالات عالية المخاطر التي كانت سائدة في أوائل الثمانينيات.

كما سلطت الصحيفة الضوء على الفجوة المتزايدة بين التقييمات العامة لمسؤولي النظام والواقع التشغيلي الذي كشفته القدرات الاستخباراتية الإسرائيلية، ما يشير إلى أن طهران قد تكون غير مدركة لمدى الخرق، أو غير راغبة في الاعتراف به علناً.

جرس إنذار

هيئة الإذاعة والتلفزيون السابق وحيد جليلي أول من اقترح أن اجتماع المجلس الأعلى للأمن القومي كان هدفاً. وجاءت تأكيدات لاحقة من مسؤولين بارزين مثل رئيس البرلمان السابق علي لاريجاني وقائد الحرس الثوري السابق محسن رضائي.

كما أشار رئيس النظام الإيراني، مسعود بزشكيان، إلى الهجوم خلال مقابلة مع الصحفي الأميركي تاجر كارلسون، واصفاً إياه بمحاولة إسرائيلية لاغتيال قيادات النظام العليا. اتضح لاحقاً أن الهدف النهائي كان جلسة طارئة للمجلس الأعلى للأمن القومي، والتي تضم أبرز الشخصيات في إيران: رؤساء الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكبار المسؤولين العسكريين والاستخباراتيين، وممثلين اثنين عينهما المرشد الأعلى مباشرة. ولو نجحت الضربة، لكانت قد شلت هيكل القيادة الوطنية الإيرانية.

الجيل الأميركي «Z» يسعى لتجنب الحروب ودعم الحلفاء

• الثورة -منهل إبراهيم:

شاركت الولايات المتحدة في العديد من التدخلات الأجنبية عبر تاريخها، وكانت هناك مدرستان فكريتان مهيمنتان في الولايات المتحدة حول السياسة الخارجية، وهما التدخل والانعزالية التي إما تشجع أو تثبط التدخل الأجنبي، العسكري والدبلوماسي والاقتصادي على التوالي.

وفي هذا السياق كشف استطلاع للرأي العام نظمته معهد كارينغي للسلام الدولي آراء ومواقف ما وصفه بالجيل «Z» حول أسلوب تعامل الإدارات الأميركية مع القضايا الدولية، ويمثل هذا الجيل أعمار الشباب الأميركي المولودين بين عامي 1997 و2012 والمؤهلين لشغل مناصب عليا بينها رئيس الولايات المتحدة، أكبر أفراد هذا الجيل سناً، مؤهلون بالفعل لشغل عضوية الكونغرس الأميركي.

«من المهم جداً» للولايات المتحدة الحفاظ على تفوقها التكنولوجي على الصين في الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

وتشير صحيفة الإندبندنت البريطانية إلى أن بعض التوترات، غالباً ما يتم تجاهلها في السياسة الخارجية الأميركية، وهذا يتمثل في كيفية إدارة الخلافات مع الأصدقاء والحلفاء، في اثنتين من أكبر الأزمات التي تواجه الولايات المتحدة في العالم اليوم، وهما الحرب في أوكرانيا والصراع في غزة، فإن السؤال يتمحور حول أفضل طريقة للتعامل مع شريك يعتمد على واشنطن ولكنه يقاوم ناصحها في بعض الأحيان، في كلتا الحالتين، استجابات إدارة الرئيس جو بايدن بطريقة صامتة وعفوية، وغالباً ما كان ذلك من دون إحراز أي نجاح يذكر. ومن عجيب المفارقات أن الإدارة التي جعلت التحالفات الأميركية محور سياستها الخارجية وجدت صعوبة بالغة في إدارة الخلافات التي تنشأ في تلك العلاقات.

ودعم العمل الأميركي في الجهود الدولية لمكافحة (بنسبة 9 نقاط مئوية)، ومع ذلك، كان الاختلاف الأبرز هو القلق الذي أعرب عنه ناخبو الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأصغر سناً بشأن هذه القضية، كان جيل «Z» من ناخبو ترامب أكثر ميلاً بشكل ملحوظ من الجمهوريين الأكبر سناً لاعتبار تغير المناخ مشكلة خطيرة ودعم المشاركة الأميركية في الجهود الدولية لمكافحةه.

وفيما يتعلق بالصين، كان جيل «Z» أقل ميلاً بنسبة 16 نقطة مئوية للقول إنه «من المهم جداً» للولايات المتحدة تجنب الصراع العسكري مقارنة بعامة الناس، وترى الدراسة انه قد يعود ذلك إلى اعتقادهم بأن المواجهة العسكرية مع الصين غير محتملة، أو لعدم قلقهم الشديد بشأن تداعيات المواجهة، كما كان جيل «Z» أقل قلقاً بشأن التفوق الأميركي على الصين مقارنة بعامة الناس، وأقل ميلاً بشكل ملحوظ للقول إنه

إنهاء تعظيم الفرد والديكور السلطوي دمشق خالية من رموز الأسد المخلوع خلال 15 يوماً



• الثورة - ثورة زينية:

في خطوة وصفها الكثيرون بأنها متأخرة.. لكن ضرورية لإنهاء تعظيم الفرد والديكور السلطوي، واعتبرها آخرون أنها تشكل جزءاً من تحول تدريجي في المشهد العام في البلاد نحو مسح رموز نظام الأسد البائد واستبدالها بهوية مدنية جديدة.

قرار رسمي

أصدرت محافظة دمشق قراراً رسمياً يقضي بإزالة الشعارات والرموز والصور والتمائيل المرتبطة بنظام الأسد المخلوع من الشوارع والساحات والمباني الحكومية خلال 15 يوماً، وألزامت المحال التجارية بتوحيد واجهاتها بلون أبيض كريمي وفق نموذج تجميلي معتمد، ضمن خطة لإعادة تأهيل المشهد البصري وتعزيز الهوية المدنية للعاصمة.

مهلة نصف شهر

وعن تفاصيل القرار أكد أحد المعنيين في محافظة دمشق لصحيفة الثورة- فضل عدم ذكر اسمه، أن القرار الذي أصدرته محافظة دمشق بالرقم 3477 يتضمن إلزام جميع الجهات الحكومية بإزالة كل من صور المخلوع بشار الأسد، وتماديل حافظ الأسد، والشعارات واللافتات الحزبية التي تمجد حزب البعث وكل ماله علاقة، كما يشمل أيضاً إزالة العبارات

التي تمجّد النظام المخلوع، أو قياداته، أو حربه على ما كانوا يصفون بالإرهاب، والتي كانت تُستخدم كغطاء لتثبيت السلطة، يضاف إليها الرموز العسكرية وغيرها المنتشرة في المباني والساحات العامة.

وبين أنه أعطى مهلة لا تتجاوز 15 يوماً للتنفيذ، تحت طائلة المساءلة الإدارية، لافتاً إلى أن الهدف من القرار تحسين المشهد البصري للعاصمة وتعزيز الهوية المدنية والابتعاد عن التقديس السياسي في الفضاء العام.

كما يتضمن القرار حسب المعني في المحافظة إلزام المحال التجارية بتوحيد واجهاتها باللون الأبيض الكريمي ضمن نموذج تصميمي محدد ومنع رفع أي شعارات أو صور شخصية غير معتمدة، إضافة للعمل على ترميم الأرصفة وإزالة التلوث البصري، وتجميل الساحات الكبرى مثل، ساحة الأمويين، وساحة العباسيين، وجسر الحرية.

هوية وطنية

الخبير في تخطيط المدن سامر أقيبب أكد لصحيفة الثورة أنه وبعد الإطاحة بنظام المخلوع في الثامن من شهر كانون الأول الماضي من العام 2024، بدأت سوريا مرحلة انتقالية حاسمة تضمنت تفكيك رموز النظام السابق، بما فيها كل ما يخص عائلته ومؤسسات حزب البعث في اتباع لمسار يهدف إلى بناء هوية وطنية جديدة تُعزز تنفيذ العدالة الانتقالية

وتفتح الباب لإعادة الإعمار السياسي والاجتماعي. وشدد على أن دمشق تحتاج للكثير من القرارات الصائبة كي تستعيد صورتها الجميلة بعد أن فقدت الكثير من القها وتشوه نسيجها العمراني، وبات التشوه البصري عنواناً ضخماً للكثير من معالمها وأحياءها ومناطقها التراثية والتاريخية.

فرض السيطرة النفسية

ربيع دهمان- أستاذ جامعي اعتبر أن هذه الخطوة تؤرخ إضافة إلى ما سبقها من خطوات لنهاية حقبة وانحسار رمزية نظام الأسد المخلوع، مؤكداً على ضرورة إزالة التشوه البصري على اختلاف أنواعه وصنوفه الذي نال من جمال العاصمة المجهولة الأقدم في تاريخ البشرية، إضافة إلى ما ارتكبه السياسات والاستراتيجيات السابقة لمحافظة دمشق من تعديت وانتهاكات بحق إرثها التاريخي والتراثي، ولعل المدينة القديمة يمكن استخدامها كشاهد بما وصلت إليه من تشويه وإهمال حتى اندثرت بعض معالمها الأثرية، ومنها سورها الشهير الذي لم يعد يملك من اسمه شيئاً، فيما لا تزال أخرى تصارع من أجل بقائها شاهداً حياً على حضارة دمشق التي بدأت منذ آلاف السنين.

دمشق اليوم حسب الأستاذ الجامعي دهمان تحتاج لجهود حقيقية مدعومة بخبرات وكوادر عالية المستوى من حيث التخطيط والأداء كي تستطيع أن تنهض بالمدينة من جديد.

أهالي مدينة حمص عطشى..

نادر البني لـ «الثورة»: مبادرات مجتمعية لتأمين مياه الشرب



لتشغيل الآبار الاحتياطية الموزعة على أحياء المدينة والمتوقفة عن العمل لأسباب مختلفة وصيانتها وإدخالها بالخدمة لزيادة كمية المياه التي تضح للمدينة.

ونوه بأن تلك المبادرات استطاعت مخاطبة المنظمات الدولية عن طريق وزارة الخارجية عبر المحافظة لتأمين الاحتياجات المطلوبة وتأمين الدعم فقامت بعض المنظمات بتأمين الطلب، ووزعت الأعمال فيما بينها لصيانة نحو 20 بئراً في أحياء المدينة، التي باشرت بالعمل وبدأت بشائر عملهم تظهر تبعاً.

وأكد أهمية تنفيذ الأعمال بأسرع وقت ممكن لتدارك أزمة مياه الشرب في المدينة، مشدداً أن على المؤسسة رفع الجاهزية ومراقبة صهاريج المياه منعا لحدوث انتشار الأمراض بسبب المياه الملوثة، مشيراً إلى أن مؤسسة المياه استجابت لذلك الأمر، وهي تعمل كخليفة نحل لتأمين مياه الشرب.

• الثورة - عبد الحميد غانم:

أكد الخبير في المياه والموارد المائية المهندس نادر البني أن حالة الجفاف انعكست على الوضع المائي لمدينة حمص، وقال في حديث لـ «الثورة»: إن المصادر التي تؤمن مياه الشرب انخفض إنتاجها لأكثر من النصف، ناهيك عن عدم وصولها لبعض الأحياء، وبعضها تصلها المياه مرة كل يومين وبكميات قليلة.

مضيفاً: إن هذا الوضع أثر على وصول المياه إلى الأهالي وإروائهم بالأحياء وازدياد الطلب على شراء المياه من الصهاريج لتأمين احتياجاتهم اليومية، مشيراً إلى أن هذا الوضع دفع بعض الشخصيات والجهات المجتمعية للمبادرة لتأمين مصادر جديدة لمياه الشرب.

وقال البني: لقد حاولت من خلال علاقتي مع بعض المنظمات الدولية المؤازرة لمؤسسة مياه الشرب بحمص بعد التشاور معها، لتأمين دعم من المنظمات الدولية

نقابة المهندسين

نهضة إعمار شاملة وفتح أبواب العودة للكفاءات السورية

• الثورة - ناديا سعود:

في إطار الجهود الوطنية المبذولة لإعادة بناء سوريا وتفعيل طاقات الكوادر المحلية والمغتربة، أكد نقيب المهندسين السوريين المهندس مالك حاج علي، في حديث خاص لـ «الثورة» أن النقابة شرعت منذ مطلع العام الجاري في تنفيذ حزمة من القوانين والبرامج التي تستهدف الاستفادة من خبرات المهندسين السوريين في الداخل والخارج، بما يساهم في دعم مرحلة إعادة الإعمار، وتطوير بيئة العمل الهندسي، وتعزيز البنية التحتية المهنية والتنظيمية للنقابة.



التعليم العالي، كما يجري التحضير لتوسيع التعاون مع جامعات بريطانية وأمريكية أخرى. وفي استعراضه لواقع التخصصات الهندسية في سورية، بين أن الإحصائيات تشير إلى تزايد واضح في اختصاصات الهندسة الكهربائية، الميكانيكية، المعلوماتية، والهندسة الطبية، مؤكداً حرص النقابة على تشجيع الطلبة على دخول تخصصات حديثة مثل الميكاترونكس والذكاء الصناعي، بما ينسجم مع متطلبات العصر وسوق العمل، حيث تعمل النقابة جاهدة على تعزيز حضور المهندس السوري في المحافل الهندسية الإقليمية والدولية، من خلال التنسيق الدائم مع اتحاد المهندسين العرب، وإبرام مذكرات تفاهم مع نقابات عربية، كان آخرها مع نقابة المهندسين الأردنيين، وشملت مجالات التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات.

خطة وطنية شاملة للإعمار

ضمن دورها في برنامج إعادة الإعمار الوطني، وضعت النقابة حسب نقيب المهندسين رؤية متكاملة قدمت لوزارة الأشغال العامة، وتشمل رؤية هندسية متكاملة للإعمار وبرامج تدريب وتأهيل مهني مستمر، وإقامة ندوة كبرى حول إعادة الإعمار، وبرنامج رفع قدرة المهندس السوري مهنيًا ومعرفيًا، إضافة للإصلاح الإداري والأتمتة الشاملة، لافتاً إلى أن المرحلة الحالية تشهد إصلاحاً إدارياً شاملاً داخل النقابة وفروعها وخزانة التقاعد، يتضمن: إعداد هيكلية إدارية محدثة، تطبيق أنظمة الحوكمة والإدارة الرشيدة، تحديث أنظمة التدقيق المالي، وإطلاق برنامج شامل للتحويل الرقمي وأتمتة خدمات النقابة. كما أعرب المهندس حاج علي عن ثقته أن التعاون بين النقابة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وفتح قنوات الاستثمار والتأهيل، سيسهم في خلق فرص عمل حقيقية للمهندسين السوريين، ويعزز دورهم في بناء سوريا المستقبل، مؤكداً أن النقابة ماضية في خطتها التطويرية والتنموية رغم التحديات، مستندة إلى كفاءة كوادرها واحتضانها لأكبر شريحة من المثقفين والمهنيين في البلاد.

وأوضح أن النقابة تعمل على تسهيل عودة المهندسين المغتربين، سواء في الدول العربية أم الأجنبية، إلى أرض الوطن، من خلال سلسلة خطوات فاعلة، أبرزها إعفاء من تعرضوا للتهجير والظلم من النظام السابق من الغرامات المتراكمة عليهم، إضافة إلى التواصل اليومي مع جمعيات وروابط المهندسين السوريين في الخارج، وتنظيم محاضرات علمية وتدريبية بالتعاون معهم، كما رفعت النقابة كتاباً رسمية إلى وزارتي الأشغال العامة والخارجية لطلب ترخيص وتنظيم عمل هذه الروابط بما يتماشى مع القوانين السورية. وفي هذا السياق، أشار م. حاج علي إلى أن المجلس المركزي للنقابة أقر في اجتماعه بتاريخ 2025/07/14 نظاماً جديداً لعمل الشركات والمكاتب الهندسية الاستشارية العربية والأجنبية داخل سورية، وتم رفعه إلى وزير الأشغال العامة والإسكان للمصادقة عليه.

لجنة استثمار عليا

وفي خطوة تهدف إلى تفعيل موارد النقابة وتحقيق استثمار فعال لأموالها، أعلن نقيب المهندسين عن إحداث «اللجنة العليا لإدارة الاستثمار»، وهي لجنة استشارية تعمل على: إحصاء وتقييم أملاك الفروع وخزانة التقاعد من أراضٍ ومقاسم قابلة للاستثمار. إجراء دراسات تقييم وجدوى اقتصادية للمشاريع الاستثمارية. طرح هذه المشاريع على المستثمرين وخصوصاً من أبناء الوطن في الخارج. بالإضافة لتقديم مقترحات مدروسة لمجالس النقابة وخزانة التقاعد لاتخاذ قرارات مبنية على دراسات دقيقة.

وأشار نقيب المهندسين أن النقابة تولي ملف التعليم الهندسي أولوية كبيرة، في ظل تجاوز عدد المهندسين المنتسبين 207 آلاف مهندس، إذ باشرت بالتعاون مع عمداء الكليات الهندسية في الجامعات الحكومية والخاصة لتطوير المناهج وتحديثها بما يتوافق مع المعايير العالمية. وفي هذا السياق، تم توقيع مذكرة تفاهم مع كلية كولومبيا الأمريكية عبر جامعة قرطبة التابعة للنقابة، ورفعت للاعتماد من وزارة

مشهد يومي من جرمانا.. يوحد السوريين ويردّ على الشائعات بالتآخي



شائعات تحاول تصوير الأوضاع في بعض المناطق على أنها متوترة، إلا أن الصورة الميدانية تقول العكس، في جرمانا، لا وجود لأي مؤشرات على القلق، بل أن هناك تكاتفاً يومياً، يظهر في أصغر التفاصيل، من بائع يرسل لزبونه كوب شاي مجاناً، إلى طفلين من عائلتين يلعبان أمام المطعم ببراءة. يقول مختار أحد الأحياء في جرمانا، فضل عدم ذكر اسمه، نحن نعرف منطقتنا وشعبنا، لا تخلو الأمور من وجود بعض الأخطاء إلا أن الوعي يداهمها غالباً، ودعا إلى عدم الانجرار وراء الأخبار الكاذبة، مؤكداً أن هناك نضج اجتماعي، وأي محاولة للتفرقة تنفضح بسرعة.

رسالة أمل وصمود

ما يحصل أمام عدد من المطاعم والمحال، ليس مجرد طوابير طعام، بل رسالة مفتوحة لمن يريد أن يفهم نبض الشارع السوري، أن الجميع متعايشون رغم الكثير من المنغصات ومحاولات التفرقة لدفعهم لتخريب السلم الأهلي. هذه المبادرات اليومية - سواء كانت مدفوعة بدافع العمل أم العيش أم حتى الصدفة - تحولت إلى ما يشبه الاحتفال الصامت بالتآخي، والرد الهادئ على كل من يريد تمزيق النسيج الاجتماعي السوري، وربما هذا هو أهم ما يميز جرمانا اليوم، أنها تقول من دون ضجيج: نحن هنا، معاً وسنبقى كذلك.

من الشارع.. الشعب يقول كلمته

أبو سامر، صاحب أحد المحال المجاورة، تحدث إلينا وهو يرتب البضائع أمام متجره، منذ سنين طويلة ونحن نعيش سوية هنا، كل يوم نستقبل أناساً من كل المناطق، لا يهمنا من أين هم، الأهم أن هناك احترام ومحبة، وعندما تظهر شائعة أو مشكلة، نرد عليها بالفعل ولبس بالكلام، فوجود الناس هنا مع بعضهم، هو أكبر دليل إنه لا أحد يستطيع أن يفرقنا.

بيسان (27 عاماً)، كانت عائدة من عملها وتنتظر طلبها من مطعم للوجبات السريعة قالت: أنا من سكان جرمانا من أيام الطفولة، وتربينا على جو المحبة والتنوع، كما أنني أشعر أن جرمانا تمثل سوريا المصغرة، فيها كل الألوان، والكل يعيش مع بعضه بسلام، لا نرد على ما نسمع من إشاعات أو محاولات تخويف، لأن الواقع يثبت العكس.

وفي حديث مع محمد شاب عشريني يعمل في توصيل الطلبات قال: أنا أعمل في مطعم وأتعامل يومياً مع العشرات من الأشخاص، كلهم يحبون بعضهم ويتعاونون، ويضيف: ربما الوضع الاقتصادي صعب، لكن المحبة مازالت موجودة، وكلنا شعب واحد.

دحض الشائعات بالفعل

في الأيام الأخيرة، نشطت على وسائل التواصل الاجتماعي

• الثورة - لينا شلهوب:

في قلب مدينة جرمانا.. وتحديداً على الشارع العام، ومن حي الروضة، يتكرر كل يوم مشهد بسيط في ظاهره، عميق في دلالاته، يتجمع الناس من مختلف الخلفيات لممارسة حياتهم اليومية، يشترون الطعام (سندويشات الشاورما والبطاطا)، وكذلك احتياجاتهم الغذائية، يتبادلون الأحاديث، يضحكون، وينصرفون إلى أشغالهم، لكن ما يلفت الانتباه أن هذا التجمع العفوي يأتي في ظل ظروف محزنة تمر بها البلاد، وعلى وقع شائعات تحاول النيل من نسيج المجتمع السوري، إلا أن رد الناس كان واضحاً.. الحياة مستمرة، والشعب واحد.

في هذا المكان، لا تسأل عن الطائفة أو الخلفية أو المنطقة التي ينتمي إليها الزبون أو صاحب العمل، فكل ما يهم هو اجتماعهم ودفء اللقاء، في لحظة ما، يصبح «الاعتيادي» حدثاً بحد ذاته، لأن في بلد كتب عليه أن يعيش سنوات من التحديات، الاعتيادي هو شكل من أشكال المقاومة، والتعايش هو أبلغ رد على الفتن.



الصناعة تبحث عن «شرارة».. فهل تشعلها القرارات؟

• الثورة - جاك وهبه:

عانت الصناعة السورية خلال السنوات الماضية من تراجع حاد في توفر مستلزمات الإنتاج، وسط تعقيدات كبيرة فرضها الحصار والعقوبات الاقتصادية، إلى جانب تدهور البنية التحتية وقطع العلاقات المصرفية مع الخارج.

دور محوري

وقبل عام 2011، كان القطاع الصناعي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد السوري، إذ بلغت مساهمته نحو 22 بالمئة من الناتج المحلي الصافي، بحسب تقرير نشرته وكالة «نورث برس» في عام 2022، ويشمل هذا الرقم الصناعات التحويلية والاستخراجية التي كانت تساهم بشكل فعال في الصادرات وتشغيل اليد العاملة. لكن مع بداية الأزمة وتوسع العقوبات الغربية، شهدت مساهمة القطاع الصناعي تراجعاً حاداً، فقد أشار تقرير صادر عن «مركز جيسور للدراسات» إلى أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من نحو 25 بالمئة في عام 2010 إلى أقل من 8 بالمئة بحلول عام 2014، ويعكس هذا الانخفاض الحاد التأثير الكبير للدمار في البنية التحتية، وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج، وغياب البيئة التشريعية والتمويلية الداعمة.

تحديات متراكمة

ويبرز هذا التراجع حجم التحديات أمام القطاع الصناعي، مما يستدعي تبني سياسات فعالة لإعادة تنشيطه كجزء من خطة التعافي الاقتصادي. وقد اضطر الصناعيون إلى البحث عن حلول بديلة، غالباً عبر وسطاء وسلاسل توريد معقدة، ما أدى إلى ارتفاع هائل في كلفة استيراد المواد الأولية مثل الحديد، النحاس، الألمنيوم، الكابلات، وحتى البرمجيات والأنظمة التقنية الضرورية لتشغيل خطوط الإنتاج الحديثة. هذه الصعوبات لم تنحصر فقط في تأمين المواد الخام، بل شملت أيضاً النقل، التأمين، التمويل، وانعدام أي دعم لوجستي من المصارف المحلية، وبينما يترقب السوق حالياً نتائج القرار الأخير المتعلق برفع العقوبات، يبقى السؤال مطروحاً: هل يمكن لهذا القرار أن يُنعش الصناعة السورية فعلاً؟ وهل ستتوفر مستلزمات الإنتاج بالسرعة والكلفة المناسبة؟

الوزارة خارج النقاش

في هذا الإطار، وجهت صحيفة الثورة بتاريخ 15 أيار 2025، استفسارات إلى وزارة الاقتصاد والصناعة عبر مكتبها الإعلامي حول توقعات الوزارة المرتبطة برفع العقوبات الاقتصادية، وانعكاسات ذلك على القطاع الصناعي السوري. الأسئلة كانت واضحة، وتمحورت حول قضايا حيوية تمس مستقبل الإنتاج



يستمر طويلاً ما لم يترافق مع تحسن حقيقي في الإنتاج والتوريد.

عودة المعامل تحتاج سنوات

وأوضح الكريم أن بعض السلع قد تستفيد سريعاً من رفع العقوبات، مثل المشتقات النفطية ومصادر الطاقة، كونها في صلب التوجه الدولي لتحسين الواقع المعيشي في سوريا، كما ستظهر آثار إيجابية على أسعار المواد الغذائية المخزنة بكميات كبيرة، إضافة إلى بعض مواد البناء التي ستستبدل بمنتجات أكثر طلباً ورفاهية في السوق. ورغم ذلك، شدد على أن الانفتاح على الأسواق العربية والدولية سيحتاج وقتاً، فالشركات السورية في الخارج بنت علاقاتها التجارية على أساس أن السوق السورية ستظل مغلقة، وبالتالي فإن إعادة توجيه نحو الداخل السوري يتطلب إعادة جدولة العقود وخطوط الإنتاج، ولفيت إلى أن دولاً مثل تركيا والسعودية قد تسعى إلى تنشيط الطرق البرية عبر سوريا، ما يمكن أن ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي. أما عودة المعامل بشكل فعلي، فأشار الكريم إلى أنها لن تحصل قبل مرور ثلاث إلى أربع سنوات على الأقل، رغم بعض المؤشرات على عودة النشاط الصناعي في المدن الصناعية الكبرى، مستفيدة من انخفاض كلفة اليد العاملة. واختتم حديثه بالتأكيد على أن المسار الاقتصادي في سوريا بحاجة إلى صبر، إذ لا يمكن توقع نتائج مباشرة أو فورية من أي تغيير سياسي أو قانوني، ما لم تُستكمل منظومة الإصلاحات والمؤسسات.

قادرة على تغطية العمليات التجارية الدولية. وأضاف: إن كلفة الاستيراد ستبقى مرتفعة على المدى القريب، رغم التفاؤل الشعبي، فسياسات حبس السيولة ما تزال تحد من قدرة التجار على تمويل عمليات الاستيراد، والبنوك السورية غير قادرة على تقديم التسهيلات بسبب عزلها عن المنظومة المصرفية الإقليمية والدولية، إلى جانب ذلك، تبقى سوريا بعيدة عن شبكات النقل العالمية، ما يرفع كلفة الشحن الخارجي والداخلي على حد سواء، وأشار إلى أن تخفيض الكلف - إن حصل - لن يكون قبل مرور ستة أشهر إلى عام على بدء تطبيق رفع العقوبات بشكل عملي.

تصريف المخزون

وأكد الكريم أن الانخفاض الحاصل في أسعار عدد من السلع في الأسواق السورية لا يعكس تحسناً حقيقياً في المؤشرات الاقتصادية، بل هو نتيجة مباشرة لتصريف المخزون المتراكم لدى كبار التجار، إذ يسعون إلى التخلص من البضائع المخزنة تحضيراً لإحلال سلع جديدة، متوقعين أن تسهل المرحلة المقبلة عمليات الاستيراد والتوريد. وبيّن أن هذا التصريف يجري عادة عبر تخفيضات تصل إلى 30 بالمئة، وهي النسبة التي تمثل هامش الربح الصافي، وفي بعض الحالات، وصلت التخفيضات إلى 45 بالمئة، ما يدل على أن التجار يتخلّون حتى عن جزء من الضرائب المفروضة أو يتحملون خسائر محدودة لتسريع حركة البضائع، ورأى أن هذا الانخفاض ظرفي، ولن

المحلي، تكاليف الاستيراد، وتوافر مستلزمات التصنيع، إلا أن الوزارة وحتى لحظة إعداد هذا التقرير لم تُبد أي تجاوب رغم أن هذا النوع من الاستفسارات يصبّ في صلب اهتمامات الصناعيين والمواطنين على حد سواء.

هذا التكتّم الإعلامي غير المبرر يثير تساؤلات حول مدى انفتاح المؤسسة على الحوار والنقاش العام، خصوصاً في مرحلة حرجية تحتاج إلى أعلى درجات الشفافية والتواصل مع الرأي العام. وفي ظل استمرار صمت وزارة الاقتصاد والصناعة، لجأت صحيفة الثورة إلى الاستماع لآراء الخبراء الاقتصاديين لتوضيح المشهد الصناعي المتوقع بعد رفع العقوبات، ومحاولة ملء الفراغ الإعلامي والتواصل مع الناتج عن هذا الغياب.

مستلزمات الإنتاج غائبة

في هذا السياق، أوضح المدير التنفيذي لمنصة «اقتصادي»، يونس الكريم، أن التحسن المحتمل لن يكون فورياً، بل يتطلب وقتاً وهيئة بيئة اقتصادية داعمة. وبين الكريم، في تصريح خاص لـ«الثورة»، أن أهم ما يحتاجه الاقتصاد السوري اليوم غير متوفر، وهو المواد الأساسية لتشغيل المصانع وإطلاق عملية إعادة الإعمار، مثل الحديد الخام، الألمنيوم، النحاس، الكابلات، والأنظمة الإلكترونية المتقدمة، وبيّن أن هذه المواد لن تدخل السوق بسهولة، حتى بعد رفع العقوبات، بسبب استمرار صعوبات تتعلق بالبنية التحتية المالية والتجارية، من غياب شركات مصرفية خارجية، إلى غياب شركات تأمين محلية

بعد تلميحات التعرف الجديدة خبير اقتصادي يقترح حلولاً لتحسين واقع الكهرباء



المناطق السكنية. ومن التوصيات الهامة المقترحة- حسب قوشجي، دعم الأسر الأكثر تضرراً مع إطلاق برامج مساعدات نقدية للأسر الفقيرة، لتغطية جزء من فاتورة الكهرباء، إضافة إلى توفير بدائل مثل توزيع مصابيح كهربائية موفرة للطاقة أو أجهزة كهربائية ذات كفاءة عالية. ويتابع كلامه: إن زيادة الشفافية ومشاركة المواطنين في القرار مع إجراء حوار مجتمعي حول سياسة التسعير الجديدة لضمان عدالتها هو من الخطوات الضرورية، إضافة إلى تحسين جودة الخدمة قبل رفع الأسعار، لضمان حصول المواطنين على مقابل عادل لما يدفعونه.

أزمة اقتصادية واجتماعية

الخبير الاقتصادي يرى أن أزمة فواتير الكهرباء في سوريا ليست مشكلة مالية فحسب، بل هي أزمة اقتصادية واجتماعية تحتاج إلى حلول متكاملة، لذلك وبحسب كلامه، فإنه يجب أن تشمل هذه الحلول إصلاح نظام الدعم وتحسين كفاءة الإنتاج مع تشجيع الطاقة البديلة وحماية الأسر الضعيفة، وإلا فإن العبء الاقتصادي سيزيد من معاناة المواطنين ويوسع دائرة الفقر. قوشجي ختم كلامه بالقول: «لا يمكن تحقيق استقرار اجتماعي من دون توفير خدمات أساسية بأسعار معقولة، وهذا يتطلب سياسات ذكية وشفافة». نعم، اليوم ثمة الكثير من التحديات والمهام على عاتق وزارة الطاقة ونأمل أن تثمر الاتفاقيات التي تم توقيعها لحل معضلة توفير الكهرباء في سوريا، وخاصة تلك الموقعة مؤخراً بين وزارتي الطاقة في سوريا وتركيا. ورغم التحديات الكبيرة، إلا أن تحسن واقع التيار الكهربائي، سينعكس معيشياً واقتصادياً على مختلف القطاعات، وتحديدًا المعامل والمصانع، بمعنى عودة دوران عجلة الإنتاج والتنمية، فالكهرباء تدخل بمختلف مناحي الحياة اليومية، لذلك ننتظر حلول قريبة ومستدامة.

التوصيات لحل أزمة الكهرباء، منها إصلاح سياسة الدعم مع تطبيق نظام تعرفية متدرجة بحيث تدفع الأسر محدودة الدخل أقل، بينما تتحمل الأسر ذات الاستهلاك المرتفع أو القطاعات التجارية تكاليف أعلى، إضافة إلى إبقاء الدعم الجزئي للأسر التي يقل دخلها عن حد معين، مع تقديم إعفاءات أو تقسيط للفواتير. ويقترح قوشجي أيضاً تحسين كفاءة إنتاج الكهرباء، وتقليل الهدر مع ترشيد استهلاك الوقود، وتحسين كفاءة محطات التوليد مع إصلاح شبكة التوزيع لتقليل الفاقد الكهربائي، والذي يصل إلى نسب عالية بسبب التلف والتهرب. ويدعو إلى تشجيع الاعتماد على الطاقة المتجددة عبر تقديم قروض ميسرة للأسر والشركات لتركيبة أنظمة الطاقة الشمسية، مع إعفاء مستلزمات الطاقة الشمسية من الرسوم الجمركية لتخفيض تكاليفها، وإنشاء مشاريع طاقة شمسية حكومية لتغذية

الكيلوواط الواحد تتراوح بين 17 إلى 18 سنتاً أميركياً (أكثر من 18,000 ليرة سورية)، ما يعني أن فاتورة أسرة تستهلك 300 كيلوواط شهرياً قد تتجاوز 500,000 ليرة، في المقابل فإن متوسط دخل الأسرة لا يتجاوز 350,000 ليرة شهرياً، مما يجعل هذه الفواتير غير مستدامة خاصة مع استمرار انقطاع التيار الكهربائي وضعف الخدمة. ويرى أن هناك عدداً من التحديات الرئيسية منها ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب نقص الوقود وعدم كفاءة الشبكة وضعف القدرة الشرائية للأسر، إذ لا يتناسب الدخل مع الأسعار الجديدة، إضافة إلى غياب البدائل مثل الطاقة المتجددة بسبب ارتفاع تكاليف تركيب أنظمة الطاقة الشمسية، ناهيك عن عدم وجود سياسات دعم فعالة لحماية الأسر محدودة الدخل.

توصيات

ويقترح الخبير الاقتصادي عدداً من

• الثورة - ميساء العلي:

لا تزال الوعود بتحسين التيار الكهربائي مجرد كلام وتصريحات، بل على العكس هنالك زيادة بساعات القطع في مدينة دمشق وريفها، وما زاد الطين بلة ترافق انقطاع التيار الكهربائي مع انقطاع المياه، إذ ينتظر المواطن توقيت وصل الكهرباء للحصول على المياه. في المقابل مبررات مسؤولي قطاع الكهرباء، ترجع الأمر لعدم توفر الفيول والغاز الذي تعمل عليه محطات الكهرباء.

تصريحات

وعلى الرغم من ذلك كانت التصريحات الصحفية من مدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء تقول: إن الوزارة تعمل على خطة سيبدأ العمل بها خلال فترة وجيزة لزيادة ساعات تشغيل الكهرباء في دمشق وريفها، لتغذية الشبكة بساعات يومية تصل إلى ما بين 8 إلى 10 ساعات، اليوم يتسع الحديث عن إعادة دراسة نظام التعرفية في القريب كي تتناسب مع واقع الكهرباء والمواطنين، فالتعرفة الحالية تكاد تكون صفرية- بحسب مدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء، وأنه لدينا تكاليف مرتفعة لإنتاج الطاقة الكهربائية. والسؤال.. كيف ستكون التعرفية الجديدة؟ وهل ستتناسب مع دخل الأسرة وتكاليف إنتاج الكهرباء؟.

تحديات

هذه التساؤلات رد عليها الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي في حديثه لـ«الثورة» عن أزمة فواتير الكهرباء مقترحاً بعض التوصيات للتخفيف من آثارها. وعليه، يقول قوشجي: إن سوريا تشهد أزمة حادة في قطاع الكهرباء، إذ أعلنت المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء أن تكلفة إنتاج



خبير مصري لـ «الثورة»:

رفع الحد الأدنى من الرواتب بناءً على مقارنة مبلغ الضريبة

• الثورة - وعد ديب:

ماذا بعد إصدار وزارة المالية التعميم الذي تمّ من خلاله رفع الحد الأدنى من الراتب المعفى من الضريبة من 279 ألف ليرة سورية إلى 837 ألف ليرة، أي أصبحت الرواتب الأقل من 837 ألف ليرة معفاة بشكل كامل من الضريبة؟

وبحسب مراقبين، فإن هذا التعميم لاقى استحساناً لدى الأوساط المجتمعية لما فيه من تأثير ولو بشكل طفيف على رفع المستوى المعيشي لدى موظفي القطاع العام من جهة، وعلى دوران عجلة الاقتصاد وخصوصاً بالتزامن مع الزيادة 200 بالمئة على الرواتب والأجور.

وتعليقاً على الإجراء قال الخبير المالي والمصرفي، زياد وهبي في تصريح خاص لصحيفة الثورة: إن هذا الأمر يتعلق فقط بالرواتب التي سيتم دفعها حتى نهاية العام الحالي، إذ سيسري بعدها، أي مع بداية عام 2026 القانون الجديد للضرائب قيد الإعداد، والذي سيجمل إعفاءات أكبر وأوسع على الأغلب، بناءً على ما تمّ التصريح به من قبل الجهات المعنية.

وتابع: لا شك أن رفع الحد الأدنى وخاصةً لأصحاب الدخل المحدود هو أمر جيد جداً، ومؤشر فعلي على تحسين دخل هذه الشريحة. ولكن- بحسب وهبي، عندما نأتي للتطبيق من أجل أن ندرس ما هو الأثر



الضريبة الحالية لا تؤثر كثيراً على فرق الراتب وبمعرفة الشرائح، يمكن أي تقارن مبلغ الضريبة قبل وبعد للفئات الخمس للموظفين، ومن هنا نرى الأثر الحقيقي فيما بعد على أرض الواقع.

هناك نظام ضريبي مختلف من حيث الشرائح، وبالتالي سيكون هناك أثر من نوع آخر يتوقع أن يكون للأفضل، وسيتم بناءً على وجود الشرائح. وبحسب الخبير وهبي، يمكن أن نقول: إن

الحقيقي لهذا القرار، فإن رفع الحد الأدنى يتم حسابها من حيث الإجابة على السؤال.. كم يدفع الموظف ضمن شريحة معينة قبل رفع الحد الأدنى وبعده للرواتب والأجور؟ وبيّن أن نهاية عام 2025 وبداية 2026

الأسواق مشبعة بالمنتجات والمشكلة في التصريف

• الثورة - و. د:

بين نائب رئيس غرفة تجارة دمشق السابق محمد الحلاق أن ثمة مشكلات متعددة تواجهه البلاد من ناحية التصدير.. وخاصةً الأردن كوننا نتكلم عن الدول الأقرب إلى سوريا، مشيراً إلى أن الكثير من المواد ذات المنتج السوري يمنع دخولها إلى الأردن، علماً أن أسواقنا مفتوحة لكل المنتجات المختلفة ومن جميع البلدان. وتابع: اليوم ونحن في مرحلة اقتصاد السوق الحر التنافسي من المفترض أن يسمح لدينا استيراد وتصدير أي منتج مناسب من دول الجوار وغيرها، ويختلف بعد ذلك موضوع الرسوم الجمركية في بعض المواد، إذ تم رفع الرسوم الجمركية عليها من أجل تخفيف المنافسة بينها وبين الصناعات المحلية.. منوهاً بوجود بعض الرسوم الجمركية غير المنطقية أو المقبولة، ويعود ذلك حسب خصوصية هذه المادة وحسب الرسوم الجمركية المحددة لدى الدولة المجاورة.



نقدية، سيتم من خلالها تحريك دوران الاقتصاد بتداول السلع، ما يعني تجارة حقيقية بوجود وفرة بالأسواق. ولكن- والكلام لحلاق، يوجد بعض السلع أسعارها تضخمية وخصوصاً القادمة من الخارج يرافقها ركود تضخمي واضح المعالم، يؤثر على اقتصاد البلد بشكل كبير وهذا ما نتأمل أن نتجاوزه في المرحلة القريبة القادمة.



الخارجة عن القانون، كل ذلك أضعف سوق العمل المحلية وأضعف القدرة الشرائية للمواطن، وخصوصاً أنه لا تزال فئة منهم لم يحصلوا على المنحة المالية الأخيرة، كما أثرت حركة تبادل السلع بسبب الاستيراد والتصدير على واقع الأسواق. وبيّن أن صرف الزيادة على الرواتب والأجور قريباً من شأنها ضخ سيولة

وبحسب الحلاق، إن استيراد كل شيء مسموح اليوم، إلا أن الأسواق بالفعل مشبعة بالمنتجات والمواد، لكن المشكلة الحقيقية في موضوع تصريف البضائع.. كما تواجهنا مشكلة تكمن فيما يسمى بـ «مورد العمل بالأسواق نتيجة موضوع الفروقات التجارية والإشكاليات التي رافقتها ناهيك عن التوترات الحاصلة في المنطقة الجنوبية نتيجة المجموعات

بين تشويه الحقائق وتضخيمها..

لماذا ينشر المرصد السوري الأكاذيب والفتن؟

• الثورة - تحقيق عبير القزاز:

يظهر مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن على الشاشات والمؤسسات الإعلامية، ويقدم إحصائيات عن «الانتهاكات» التي وقعت أثناء مختلف الأحداث التي تجري في سوريا منذ سنوات، أو هكذا يظهر لمن لا يحقق ولا يدقق بالأرقام والإحصائيات التي يصرح عنها. فبالنظر لهذه الإحصائيات لا بد من التحقيق والتدقيق بها، وخاصة عندما نسمع بالأرقام ونصدق ونقارن مع مرصد أو جهات أخرى، فالمرجح أن رامي عبد الرحمن و«مرصده» لا يستقي معلوماته من مصادر موثوقة - حسب نشطاء وصحفيين- وهناك الكثير من اللغط حول عمل «المرصد السوري لحقوق الإنسان» ومصادقته، إذ يتهمه كثيرون بأنه مرصد «لنشر الفتن والأكاذيب».

انتهاكات ضد المدنيين على شاشة تلفزيون الجديد، يظهر رامي عبد الرحمن، ليوضح الانتهاكات الحاصلة في أحداث السويداء، والانفلات الأمني والاقتتال الحاصل بين العشائر وأهل في قرى السويداء على خلفية خطف أحد التجار، الأمر الذي كان سبباً في إشعال الأحداث الجارية. ومن جديد تظهر الأرقام كالعادة، لا تتوافق مع الحقائق، ولا مع ما ينشره التلفزيون الرسمي، وذلك خلافاً لما كان عليه قبل التحرير، وخلال الثورة، إذ اعتمد «المرصد» التقليل من حجم المجازر التي كان نظام الأسد المخول يرتكبها لمدة 14 عاماً.

اتهامات باطلة

رواية رامي عبد الرحمن تتهم وزارة الدفاع بارتكاب جرائم بحق المدنيين، ويكذب تصريحات وزير الداخلية أسس خطاب، مشيراً إلى أن عناصر من الأمن قتلوا عدداً من المدنيين الذين لم يرتقوا في الاقتتال الحاصل بين العشائر والقبائل وبعض أهالي السويداء، إذ أوضح التقرير الذي بثته القناة أن هناك عشر ضحايا من القبائل، بينما كان أكثر الضحايا من أهالي السويداء، إذ بلغ عددهم 27 ضحية. وهنا بدأ عبد الرحمن يلقي باللوم على الدولة متمثلة بوزارتي الداخلية والدفاع، ويقول: إنها تذرت بحجة نداء المدنيين لدخول المدينة، ومؤكداً أن هذا يشبه ما كان يفعله نظام الأسد المخول، إذ قال: «عدد الخسائر البشرية 42 قتيلاً، وأكثر من 120 جريحاً».

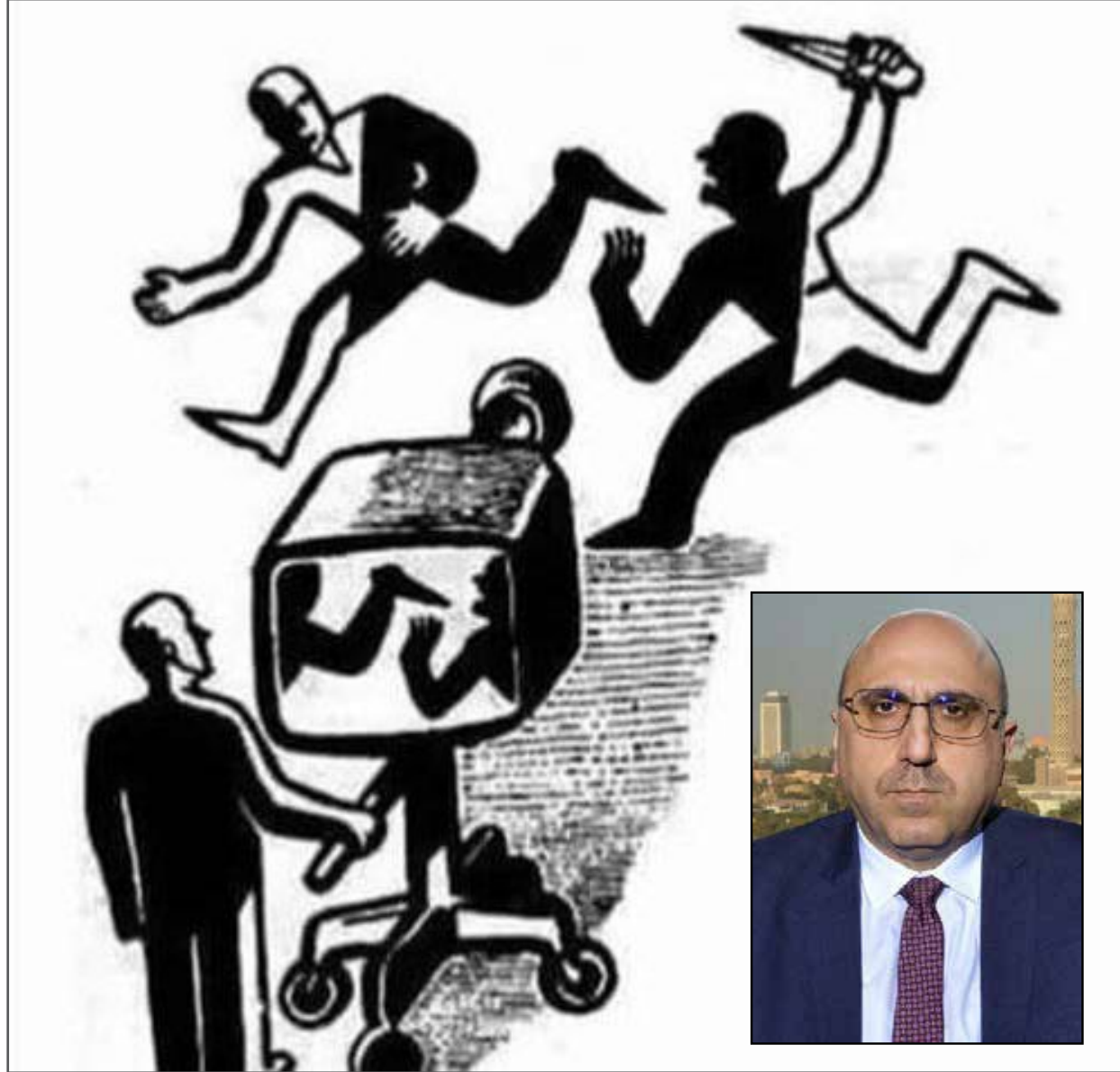
كلمة «فرجة»

لم يتوقف اتهام رامي عبد الرحمن عند تكذيب وزير الداخلية أسس خطاب، بل بعدما قالت له المذيعة: إن المقطع المرئي أرسل من قبل المرصد، وبين المجازر المرتكبة، قال: «نسمع في المقطع كلمة فرجة لأبناء البدو في السويداء، والعناصر لا تقول «فرجة».. ويتابع: أيضاً ترين في المقطع عنصراً يمسك برجل مسن، مكتوب على صدره عبارة وشعار كان يستخدم من قبل تنظيم داعش الإلهابي».

وفي أحداث الساحل التي حصلت في شهر آذار الماضي، أيضاً اتهم المرصد الدولة بانتهاكات واضحة ضد المدنيين، إذ نشر على صفحته الرسمية ما يشير لاتهامات بارتكابات متعددة من قبل الدولة والأمن، «وقال: إنه يخشى تحول هذه المقابر إلى بروجاندا يتم استغلالها لاحقاً لترويج سرديات تخدم أجندات سياسية وإنسانية، ويتهم من خلالها من يسمون فلول النظام بارتكاب جرائم حرب، الأمر الذي يهدد حقوق الضحايا وذويهم، ويطمس حقيقة ارتكاب مجازر جماعية بحق أبناء عزل.. وادعى أن قوات الأمن ووزارة الدفاع وقواتها الرديفة قامت بعمليات إعدام ميداني وتهجير قسري وحرقت منازل، مع غياب أي رادع قانوني».

من رامي عبد الرحمن؟

المرصد السوري يعرف عن نفسه بأنه منظمة حقوقية حرة مستقلة، تأسس في عام 2006، وكان يترأسه منذ ذلك الوقت الشخص نفسه، رامي عبد الرحمن، بينما اسمه أسامة علي سليمان مواليد 1971 من بانياس، وهو مقيم في بريطانيا، ويحمل جنسيتها منذ عام 2000. اللافت أن المرصد كان قد سبقته منظمة حقوقية أخرى في بريطانيا، وهي اللجنة السورية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان عام 1986، وفيما بعد حملت اسم اللجنة السورية لحقوق الإنسان 1997 التي ترأسها وليد



صناعة نظام الأسد المخول

ذكر المقال أن المرصد هو صناعة نظام الأسد المخول، كجهة رسمية للتغطية على جرائمه، والذي أراد تصديره كجهة موثوقة لوسائل الإعلام العالمية، والتي تستقي الأخبار والتوثيق منه. كما أوضحت تأكيدته وإصراره استخدام مصطلحات «انتهاكات جماعة المعارضة»، وكذبه باتهام «جبهة النصرة»، حينها، بقتل عائلة في ريف حمص، إذ تبين فيما بعد أن «الدفاع الوطني» التابع لنظام الأسد البائد هو من قتلهم.

وكشفت الصحيفة حينها عن الحملة المزيفة التي تعرض لها «عبد الرحمن» في بداية الثورة من قبل نظام الأسد المخول، وأكدت الاستغراب والتشكيك، وكيف يمكن لشخص واحد توفير كل هذه المصادر والمراسلين داخل النظام البائد والمناطق الثائرة عليه؟ ومن هنا لا بد من فهم الخلفيات والأهداف وراء كل تلك الإشكاليات والشكوك حول المرصد ورامي عبد الرحمن، مع عدم توجيه أي محاسبة من الجهات أو المنظمات الحقوقية للمرصد لكونه مرجعاً للمؤسسات الغربية والعربية.

ويتضح الخلل في الكثير من المعلومات الخاطئة وغير الحقيقية، التي وردت في كثير من المواد الصحفية والتقارير التي تبين عدم الموثوقية في عمل المرصد، الذي يعد جهة مسؤولة عن إشعال الفتن واللعب على الحيل والتضليل المتعمد، في مثل هذه الظروف التي تعترض الدولة، ومكونات الشعب السوري التي تواجه التفرقة وتنبذ كل ما يشير للتفريق بين أطراف الشعب الواحد.

سفور، والتي كانت ترى نظام الأسد المخول مذنباً فيما يحصل في سوريا، مع منظمات حقوقية أخرى كانت ترى أن الأسد المخول مذنباً أيضاً. لم يلق المرصد ورئيسه أي قبول أو تصديق وسط مؤيدي «الثورة السورية» أو المعارضة منذ عام 2011 على اختلاف التوجهات، ولم يحظ باهتمام المراقبين في الشأن السوري، إلا أنه روج لنفسه بأنه يوثق لانتهاكات نظام الأسد المخول في بداية الثورة، والآخر قام بشن حملة عليه وعلى المرصد، واتهمه بأنه يروج لجماعة إسلامية، ونشر أخباراً كاذبة مدفوعة بتمويل بريطاني، وتم إغلاق الموقع فعلاً، ولاحقاً تم بيان أن هذا ما هو إلا لعبة نفذها نظام الأسد المخول والمرصد.

معلومات تضرب المصادقية بالمقارنة بين الأمس واليوم يتبين أن المرصد لم يكن دقيقاً في معلوماته، عدا إمكانية تعمد إخفاء الكثير من الحقائق وتزييفها، وهذا ليس كلاماً واتهاماً، إنما حقائق وثقها المرصد وتبين خطؤها كلياً. فقبل سنوات، في مجزرة الكيماوي في غوطة دمشق، والتي ارتكبها نظام الأسد المخول، خلال ليلة واحدة في 2013/8/21 وثق المرصد السوري عدد الضحايا 183 ضحية فقط، بينما كان عددهم قد تجاوز 1500 أغلبهم من الأطفال والنساء.

أيضاً نشر موقع (آر تي) التركي في تقرير صحفي، أن المرصد لعب دوراً مهماً في نشر الأكاذيب والتضليل في عملية غصن الزيتون، واتهم المرصد من خلال التقرير بمحاولة زرع الفتن وتأجيج الغضب والدفاع عن تنظيم «PKK/PYD». ومنذ سنوات نشرت صحيفة «لوموند الفرنسية» مقالاً مطولاً شككت فيه بمصادقية رامي عبد الرحمن، موضحة أنه لا يخدم «الثورة السورية»، وذلك من خلال تقسيمه للثورة لألوان وأطياف ومسميات وتصنيفات مختلفة التوجهات.

«حرب الشائعات».. بين الفتنة ومسارات الخلاص

المحامي أحمد عبد الرحمن: هدفها التحريض الطائفي وإثارة الفوضى

• الثورة - فردوس دياب:

حرب الشائعات، من المستفيد منها.. وكيف نخمد نيران الفتنة قبل اشتعالها في جسد الوطن؟ كانت محور لقاء صحيفة الثورة مع المحامي الأستاذ أحمد عبد الرحمن- الباحث في الاختفاء القسري ومدرّب القانون الدولي الإنساني الذي استهل حديثه بالتأكيد على أن سوريا التي انتصرت على نظام مستبد لا تزال مستهدفة بأشكال مختلفة ولاسيما اليوم في المعركة الإعلامية التي تفرض سطوتها في كل الاتجاهات.

وذكر كيف أنه في الآونة الأخيرة، شهدت تصاعداً عبر جميع منصات التواصل، من خلال قيام مئات المواقع والصفحات مجهولة المصدر ببث الشائعات وتزوير الحقائق، التي تهدف لإشعال نار الفتنة الطائفية، وهذا ما لمسناه حالياً في أحداث السويداء، التي تزامنت مع حرب إعلامية شرسة مضلّة تركّزت على بث خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، من خلال نشر فيديوهات أو منشورات عبر وسائل التواصل تسيء لمكونات معينة بحق أخرى، أو من خلال استخدام منصات إعلامية تابعة لأطراف داخلية أو خارجية لنشر روايات مشحونة بالحقّد لتبرير العنف الطائفي.

وبين المحامي عبد الرحمن أن الحرب الإعلامية التي تستهدف السوريين تغذيها أطراف داخلية وخارجية لها أجنّات تخريبية، وتسعى لتقسيم أو لتوسيع نفوذها في سوريا عبر دعم مجموعات معينة على أساس طائفي أو مذهبي، يبرر للأطراف الخارجية مثل الكيان الإسرائيلي أن يقصف سوريا خدمة لمصالحه وليس لأي شيء آخر ما ساهم بتأجيج الاشتباكات بين أبناء المجتمع الواحد ودفع بعض السوريين لنعت الآخرين بالعمالة.

الوعي الوطني

وعن المستفيد من زرع الفتنة الطائفية في سوريا، أشار المحامي

عبد الرحمن، إلى أن أبرز المستفيدين من إثارة الفوضى كل الذين يريدون تقويض السلم الأهلي والانقضاض على مكتسبات الثورة، إلى جانب قوى إقليمية، إضافة لتجار الحروب والأزمات، وهناك أيضاً شبكات الفساد ومهربو المخدرات والأسلحة التي تستفيد من ظروف الانقسام والقتال والصراعات الطائفية، إذ تسهل عليها الحروب الأهلية والطائفية تهريب الأسلحة والمخدرات، ونهب الموارد، وفرض الاتّوات على المدنيين.

المحامي عبد الرحمن، تحدّث عن كيفية إخماد نيران الفتنة، وذلك من خلال نشر الوعي الوطني عبر تعليم القيم الإنسانية، كالنّساج، والتعايش، والمواطنة، والعدالة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة عبر مناهج تعليمية وإعلامية ترفض التمييز وتعزز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى نشر وتعزيز خطاب ديني ينبذ الغلو والكراهية ويدعو إلى الوحدة والتلاحم والتكاتف، كما أن تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وجعل الانتماء للوطن فوق أي انتماء طائفي أو عرقي، وأخيراً تسليط الضوء على المشتركات الثقافية والدينية والتاريخية بين مكونات الشعب السوري.

جسور المحبة

وعن دور الإعلام الوطني في مواجهة الخطابات المضلّة، بين

المحامي عبد الرحمن، أن ذلك يكون من خلال حظر أي محتويات تحرض على الطائفية، وإبراز قصص التعايش والنجاح المشترك بين مختلف أبناء المجتمع بألوانه الجميلة، وتفنيد الشائعات التي تؤجج الفتنة وتبث الفرقة، وضمان الحقوق للجميع من خلال قوانين عادلة



وتطبيق نزيه، ومعاقبة المحرّضين قانونياً، وبشكل حازم، من دون محاباة، وفتح قنوات تواصل وتنظيم لقاءات ومبادرات مشتركة تعزز الفهم المتبادل وتكسر الحواجز النفسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مكافحة الفقر والبطالة، لأن الاستغلال الطائفي ينمو في بيئات التهميش، وتوزيع عادل للموارد والخدمات لمنع شعور بعض المكونات بالظلم أو التهميش.

وختم المحامي الأستاذ أحمد عبد الرحمن حديثه بالدعوة الى نبذ كل الخلافات التي تفرق، والسمو فوق الانقسامات وبناء جسور المحبة بدلاً من جدران الفرقة، وجعل الاختلاف فرصة لفهم أعمق، ورسم لوحة جميلة للوطن فيها كل ألوان الطيف السوري، فالفتن والفوضى ليست عفوية، بل هي أجنّات مرسومة ومخطط لها جيداً كونها وسيلة للتقسيم والتغيير الديموغرافي والتهميش القسري، والضحية الأكبر دائماً هم أبناء الشعب السوري بكل مكوناته.

فالمستقبل الجميل لأطفالنا يجب أن نصنعه اليوم لطلالما مؤتمنين عليه، فالتاريخ لن يرحم أحد.



.. أداة لضرب الاستقرار وتفكيك النسيج الاجتماعي

العكس، التعامل بين الجيران من مختلف الأطياف كان في غاية الاحترام والتقدير، لم يحدث أي اعتداء أو خلاف، لكن الإشاعة انتشرت بسرعة بين الناس، وكأنها حقيقة مطلقة، وهذا يعكس خطورة الأمر، حين تُستخدم الطائفية كسلاح نفسي في بث الكراهية والتفرقة. «علي موظف، من سكان دمشق، يسرد واقعة انتشرت في الأيام الماضية حين رأى منشوراً يقول: إن مبنى الإذاعة والتلفزيون في ساحة الأمويين قد سقط بأيدي عناصر مسلحة منوطة للحكومة، وإن السيطرة الكاملة خرجت من يد الدولة، ضُدمت من هذا الخبر، خاصة أنني كنت في ذلك الوقت أُمّر بسيارتي مع عائلتي من قرب المبنى نفسه، ولم يكن هناك أي شيء غير اعتيادي، لا إطلاق نار ولا مسلحون ولا حتى توتر في المكان، مجرد إشاعة انتشرت لترويع الناس وتشويه صورة مؤسسات الدولة.

«سمر طالبة جامعية، أكدت كيف وصلتها رسالة على هاتفها من رقم غير معروف، يحذرنا من الذهاب إلى الجامعة في اليوم التالي، بسبب تهديد أمني خطير، بدأت الرسالة تنتشر في مجموعات الواتساب، وسادت حالة من الخوف بين الطالبات، ليتبين لاحقاً أن مصدر الرسالة هو حساب وهمي على تليغرام، يكرر إرسال تهديدات وهمية للطلاب.

«إن ما نعيشه اليوم من تسارع في نقل المعلومات يجعلنا عرضة أكثر من أي وقت مضى للتضليل والشائعات، خصوصاً عندما يكون الهدف منها زعزعة استقرار الوطن والتأثير على السلم المجتمعي.

الشائعة ليست مجرد خبر عابر، بل أداة خطيرة قد تُحدث انقساماً، وتدفع البعض لتصرفات غير محسوبة.. لهذا، تقع علينا جميعاً مسؤولية التحقق من صحة المعلومات قبل مشاركتها، وعدم الانجرار خلف العناوين العاطفية أو الأخبار التي تصدر عن حسابات مجهولة، كما يجب تعزيز الوعي الإعلامي لدى فئات المجتمع كافة، خاصة الشباب، لحمايتهم من الوقوع في فخ الأكاذيب الممنهجة.



قبل أن يتبين أنها مجرد أكاذيب مفرقة بهدف بث الرعب وزرع بذور الفتنة بين السوريين.

أم غسان - من سكان حي التضامن، دمشق، تروي تجربتها بمرارة وتقول: «كنت جالسة في منزلي حين اتصلت بي أختي من محافظة أخرى وهي مرعوبة، تسألني إن كنا قد بدأنا نغادر بيوتنا، لأنها قرأت على مواقع التواصل أن هناك منشورات تُوزع في حي التضامن تطالب السكان بالإخلاء الفوري.. أصابني الذهول! لم يحدث أي شيء من هذا على الإطلاق، لا منشورات، ولا تهديدات، ولا حتى وجود أمني مختلف عن العادة، كل ما في الأمر أن حساباً وهمياً نشر إشاعة خطيرة هدفها زرع الخوف، وقد تناقلها الناس دون تحقق.

«ومن ضاحية الشام، ريف دمشق، يروي يزن الشاب الجامعي، حادثة أخرى ويقول: في أحد الأيام استيقظنا على منشورات تقول: إن هناك من يتعرض للضرب فقط بسبب انتمائه الطائفي، وإن الوضع في ضاحية الشام متوتر جداً.

وكوني مقيماً هناك، لم ألحظ أي شيء من هذا القبيل.. بل على

• الثورة - سمر حمامة:

في ظل الظروف المعقدة التي مرّت بها سوريا خلال السنوات الأخيرة، لم تعد الحرب تقتصر على الرصاص والمعارك، بل تعدّتها إلى حرب من نوع آخر أشد خطورة وأبعد أثراً، إنها حرب الشائعات والمعلومات الكاذبة. فقد تحولت الشائعات إلى سلاح فعّال يستخدمه البعض للنيل من استقرار البلد وبث الفتنة بين أبنائه، وذلك عبر أدوات إعلامية مضلّة، ومنصات تواصل اجتماعي تملؤها الحسابات الوهمية التي تتغذى على التضليل وتضخيم الأحداث ونقل الأخبار مجهولة المصدر.

تسعى الشائعات في سوريا إلى خلق واقع مواز، يعجّ بالخوف والفتن الطائفية والأكاذيب التي لا أساس لها، وتُغلف هذه الأكاذيب غالباً بصيغة «وردنا الآن» أو «مصادر موثوقة»، ما يدفع البعض لتصديقها من دون تحرّر أو تحقق، خاصة مع سرعة تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد ساعدت الحسابات المجهولة على مواقع مثل: فيسبوك وتلغرام وتويتر في تضخيم هذه الأخبار، وتقديمها وكأنها وقائع مؤكدة، بينما في الحقيقة تكون مفرقة تماماً أو محوّرة ومجتزأة من سياقها الأصلي.

الشائعات لا تقتصر على قضايا سياسية أو أمنية، بل تمتد لتناول حياة الناس اليومية، وتؤثر في قراراتهم، وتربك المشهد العام وتخلق حالة من الهلع المجتمعي، ويتجلى ذلك في عدة أمثلة حقيقية وقعت مؤخراً، وأثارت جدلاً واسعاً بين المواطنين،



«دماء السوريين حرام»..

من خطابات الكراهية إلى ضفة الأمان والسلامة

• الثورة - غصون سليمان:

«دم السوري على السوري حرام»، يجب أن يكون هذا الشعار نور الهداية في النفوس والقلوب، للخروج من معصية الخطيئة بحق أنفسنا كسوريين أعزاء عشنا على هذه الأرض بألوانها وأطرافها الجميلة، وتنوعها الثقافي والاجتماعي. ولعل الأهم فيما نشهده من أحداث تنفطر لها قلوب السوريين جميعاً من دون استثناء، أن يعود الجميع إلى رشدهم ونعزز القيم والمفاهيم والثوابت التي ذكرها مشايخ الشام الأربعة في بياناتهم فيما يتعلق بالوضع في سوريا أكثر من مرة، وهذه ليست مجرد أفكار رئيسة عابرة للعواطف والمواقف الحرجة، بل ماركز عليه هؤلاء الكبار ومنهم، الشيخ أسامة عبد الكريم الرفاعي، الشيخ الدكتور محمد راتب النابلسي، الشيخ أحمد معاذ الخطيب، و شيخ القراء الشيخ محمد كريم راجح.

أطال الله بعمرهم.

علينا جميعاً كمواطنين أن نقتدي بما ذكره وحثوا عليه وفق منهج عمل، بحيث يكون السلوك القويم في الأقوال والأفعال تأكيداً.

ففي ميثاق العقد الاجتماعي والأخلاقي والديني، كان التحذير الأول في هذه الظروف القاهرة والصعبة التي تشهدها سوريا على جميع المستويات من قبل هؤلاء العلماء، أن لا

لثأر ولا للانتقام، لأن في ذلك ظلم كبير، وإرضاء للشيطان، وتغذية للفتنة التي إن حدث شر فيها لا أحد سيسلم منها.. فدماء السوريين ومالههم وعرضهم حرام، لاطالما الدولة وحدها المفوضة بأخذ الحقوق وإعادتها لأصحابها وليس الأفراد. المشايخ الكرام دعوا لأن نتحد جميعاً بكل مكوناتنا ونصفي القلوب ونفوت الفرصة على أعدائنا، التاريخ يشهد أننا كنا ومازلنا نعيش سوية وبكل حب واحترام، فلا يجعل أي أحد منا أو يساهم في جعل الشياطين تخرّب علينا عيشتنا. فكم هو جميل أن يكون الجميع، خاصة وقت الشدة، محضر خير بكل ما للكلمة من معنى بعيداً عن نشر أي شيء فيه فتنة وتحريض واستفزاز، خاصة وأننا جميعاً لنا نفس الحقوق والواجبات، وبالتالي لا ينقص من حقوقك أو يزيد بها أن تكون من طائفة ما.

عدم الانجرار

إن عدم الانجرار وراء الإشاعات هنا وهناك، أمر في غاية الأهمية، فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا أخطأ واحد أو أكثر، فهذا ليس ذنب طائفته، فالمخطئ هو فقط من يحاسب وليس طائفته.

ومن المبادئ الحسنة التي ركز عليها رجال الدين هي ضرورة الامتناع عن التفاعل مع أي منشور فيه تحريض وفتنة واستفزاز وتخوين لأن ذلك يقوي حساب صفحات الفتنة حتى لو تم شتمه.

لاشك أن عدو السوريين هو الجهل والظلم والفقر والطائفية والفساد الجريمة والثأر والانتقام والمظاهر المنفلتة، حسب ما يؤكد بيان المشايخ في فتاواهم، لأن معظم الفتن

يقف وراءها جيوش إلكترونية معادية للشعب السوري، وحسب تأكيدهم، علينا أن نقتدي جميعاً بأخلاق رسول سيد الخلق محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أعلى المراتب القانونية

الأستاذ المحامي هيثم عباس وتعقيباً على ما تم ذكره في هذا السياق أكد على أن جوهر ما طرحه علماء الدين من مشايخ الشام، هو كلام القانون بما فيه الدستور والذي يمثل أعلى المراتب القانونية، لافتاً إلى أن ما ورد في البيان جاء متوافقاً مع القانون تماماً، وقال: هنا يأتي دور القانون بشقيه التجريم والعقاب لمواجهة الخارجين على أحكامه. كما بين عباس أنه بكل بلد فيه قوانين صارمة حتى البلدان المتحضرة وفيها السلطة القضائية مستقلة وعادلة نجد مع ذلك أشخاص يقتلون أو يسرقون أو يخطفون، وهؤلاء الأشخاص يخرقون قواعد القانون على الرغم من علمهم بالنصوص والعقاب.

ولأجل ذلك نجد أن القانون تم وضعه لأجل هؤلاء الأشخاص وملاحقتهم والحكم عليهم ومعاقبتهم، وفي المقلب الآخر نجد أشخاصاً يطبقون القانون دون إطلاعهم على نصوصه انطلاقاً من قواعدهم الأخلاقية وتربيتهم وثقافتهم. وأشار عباس إلى أن البيان إضافة إلى ما تقدم في الحالة الثانية فإنه جاء انطلاقاً من مسؤوليتهم الوطنية والدينية تجاه أبناء مجتمعهم وبلدهم، واصفاً حرمة الدم السوري على السوري أنه يشكل دليل عمل للجنّة السلم الأهلي والعدالة الانتقالية، وأيضاً يشكل دليل عمل لنقل البلد من زوارب خطابات الكراهية إلى ضفة الأمان والسلامة.

نفث أي تعدُّ على أحد المقامات في جبل الشيخ.. فعاليات أهلية لـ «الثورة»: نهيب بالجميع نبذ الفتن

• الثورة - حسين صقر:

في ظل تزايد وانتشار الصفحات المثيرة للفتن على مواقع التواصل الاجتماعي، تناقل عدد كبير من هؤلاء خبراً مفاده «تنفيذ اعتداء على أحد المقامات الدينية التي يزورها أهالي قرى جبل الشيخ»، ونقل معه مجموعة من الصور التي تؤكد وجود اعتداء وقع فعلاً.

صحيفة الثورة تواصلت مع الشيخ عطية حمدان أحد أبناء قرية مزرعة بيت جن المجاورة لمقام الشيخ عبد الله، والذي قال: أول أمس ونحو الساعة الثانية ليلاً، سمعنا صوتاً مخيفاً وقويماً، استيقظنا على إثره، وعلى الفور حاولت الاتصال لأعرف ما حصل، وبعد إجراء عدة مكالمات، أبلغني أحدهم أنه تم إيذاء المقام المذكور، من دون معرفة من الفاعل، ولم أعرف حتى اليوم الثاني، إذ انكشفت الأمور، وتبين أن هناك أشخاصاً من خارج البلدة رأوا القذيفة أطلقت من تلة «حربون»، وأكرر أنني لم أر ذلك، بل أتحدث كناقيل، لأن الشهادة أمانة، ولا يجوز أن أتكلم عن شيء لم أره، وسمعت كما غيري.

واستنكر حمدان هذا الفعل، وقال: كائناً من كان الفاعل، فهو مخطئ ولا يجوز أن يفعله، وهو بالنتيجة تصرف ينم عن حماقة، وهو عمل مدان بكل معنى الكلمة، ونحن بغض النظر عن الذي قام

بالعمل، نرفض هذا السلوك، إذ لا يجوز التعدي على أصحاب القبور والأموات، فما بالك أن يكون شيخاً من أولياء الله الصالحين، وهذا المقام مهم لدى طائفة نحن نعزها ونجلها، وأكد حمدان امتعاضه من هذا العمل، لأن من قام به يريد الفتنة وإيقاع أهل منطقة جبل الشيخ في شرادهم. وأضاف: نسأل الله تعالى أن يجنبنا إيها، ونسأله تعالى السلام لأهلنا وناسنا جميعاً في مدينة السويداء وكل شبر من جغرافية الوطن.

وقال: أنا تحدثت عن موقف كعطية حمدان، بتربيته، بمنشأه، وفي بيتي وبما تعلمته من حفاظ على حسن الجوار، ولكن حجم الألم الذي داخلي يمنعني من التعبير أكثر، موضعاً منذ نحو عقدين يكرر بأنه لا يمكن لأي طائفة أن تلغي الأخرى، ولا يمكن لأي دولة أن تزيل أي طائفة، وهو أمر مستحيل. أكدت حرصها على سلامة دور العبادة من جهتها بعض الفعاليات في القرى المجاورة للمقام أكدت أن الأهالي هناك حريصون على سلامة وحرمة المقام ودور العبادة، ونفوا تنفيذ أي اعتداء من أبناء البلدة أو القرى المجاورة، وأكدوا أن قذيفة جاءت من خارج الحدود الإدارية لتلك القرى المحاذية للمناطق المحتلة ومجهولة المصدر أصابت المقام.

وأهابت الفعاليات بعدم الاستماع للأخبار الملفقة والكاذبة، مؤكدة حرصها على حفظ الأمن والأمان والتعايش الأهلي الذي عهده أبناء منطقة جبل الشيخ



بالكامل، وأوضح أن تاريخاً من العلاقات الأخوية والأهلية يجمع كل المكونات هناك، وأن همومهم مشتركة وكذلك أفراحهم وأحزانهم.

وأهاب هؤلاء بالجميع لتوخي الحذر، مؤكدين أن كل صفحة تعبر عن صوت أهله أو تمثلهم فعلياً، وأن بعض هذه الصفحات تُدار من جهات مجهولة، وذلك بهدف نشر الفتن أو المعلومات المغلوطة التي تضر بالنسيج الاجتماعي.

وطالبت الفعاليات إلى حد الرجاء من الجميع عدم متابعة أو دعم أي صفحة غير معروفة لهم ولا تمثل الانتماء الحقيقي للمجتمع السوري، متمنية أن يكون الجميع بدأً واحدة، وأن نتعامل بوعي ومسؤولية تجاه ما يُنشر ويتم تداوله على جميع المجموعات بوسائل التواصل الاجتماعي.



كلنا أهل.. لا تجعلوا الفتنة تحرقنا

• الثورة - غصون سليمان

حين تنسج الكلمات ربيعها الحقيقي، تبتهل الجغرافيا، ويعزف التاريخ ما لم تسطره الحروف في حبر الأيام.. فكما أن لرياح الشر والفتنة والتفرقة طواقم من أشكال مختلفة بفضاء العالم الافتراضي، تغدو نسائم الخير والمحبة، وما أكثرها باقة معطرة غافية بين أفئدة العقلاء في حنايا الوطن. فرغم التلثم في خطاب الكراهية عند البعض نجد بالمقابل خطاب الفصاحة عند العقلاء ممن جمعتهم الأرض واختبرتهم التجارب، رغم ويلات الحروب والمحن والأزمات المتلاحقة.

فمن صفحاتهم طافت كلمات الود لترسم خريطة وطن أبي أن يكون إلا واحداً موحداً بأنفس آبائهم، فحين يفوح عطر الكلام من صفحة جبل الشيخ بمعزوفة من وعي ولحن من إباء وأوركسترا تعكس الفسيفساء السورية، يكون لعذوبة اللحن مع هذه الحروف هزيمة لكل عراة الفكر والنظرة الضيقة. تقول القصيدة بلغة المجتمع الأصيل..

الأيام. التوعية تبدأ من البيت، ومن قيم الجيرة الطيبة.

التفاهم وقت الأزمات

أكدوا ويؤكدون مراراً أن التفاهم أكثر ما يثمر هو وقت الأزمات لأن الاختلاف طبيعي، لكن الاحترام واجب، وبالكلمة الطيبة تُطفأ نار الفتنة. هؤلاء الناس تجمعهم مروءة التكافل والتراحم، فالجار يعين جاره، والميسور يسند المحتاج، والكلمة الطيبة لا تكلف شيئاً، لكنها



تُنقذ قلوباً وأفئدة. أبناء هذه المناطق يدعون باستمرار وفي كل الظروف إلى حماية الأبناء من الجهل والتفرقة، من خلال تعليمهم، أن الخلاف لا يفسد الود، وأن كل من يسكن الجبل هو «أهل».. مع تأكيدهم الحفاظ على الأرض والطبيعة، ولطالما الجبل أمانة، فلا يجب أن تحرق غاباته، ولا يفرط في مياهه.. باعتبارهم خزائنه الحقيقيون. أهالي هذه المناطق المذكورة غيّرهم من أبناء الوطن شددوا على رفض الفتنة والفرقة حين ذكروا بالأذى الذي أحدثه من الطائفة أو الحزب أو الانتماء سبباً للبعد، بل جعله تنوعاً يزيد الجميع غنى وقوة.

فحق الجيرة عند هؤلاء لا يُقاس بالمكان فقط، بل بالموقف وقت الشدة.. جارك ليس فقط من يسكن بجوارك، بل هو شريكك في السكن، وفي المحن. منزلك، قريتك، مدينتك، محافظتك، وطنك، كل من حولك هم جيرانك في المسؤولية، وفي الشدائد يظهر الجار الأصيل. لنكن جميعاً أصلاء حين تضيق الأحوال، نحتاج التفاهم لا الخصام، التأخي لا التفرقة، وقلوباً تسند، لا أصوات تُدين. نعم.. لنكن جيراناً نعين بعضنا في الرخاء وأن نبقي كما كنا دائماً، جبلاً لا تهزه الرياح، وسنداً لا ينكسر، وقلوباً لا تعرف الكراهية.. ونشد على أيدي بعضنا في لحظات الشدة.

حصانة وطنية ضد الكراهية الرقمية

عندما يصبح القانون والدين والتربية جبهة واحدة

• الثورة - مها دياب:

في زمن تتسارع فيه التقنيات ويتوسع فيه تأثير المنصات الرقمية، بات الخطاب الإلكتروني يشكل قوة مؤثرة في تشكيل الرأي العام، سلباً وإيجاباً. وبين يدي هذه القوة تقع مسؤولية مجتمعية عظيمة أن نختار ما يبني لا ما يهدم، وأن نرفع من شأن الكلمة التي تصلح لا تلك التي تحرض، لأن التعايش بين مكونات المجتمع السوري ليس خياراً ظرفياً، بل هو شرط للاستقرار، وضمان للأمان والكرامة الجماعية.

ومن هنا، تتعاظم مسؤوليات القانون في حماية الحق، والدين في تهذيب النفس، والتربية في ترسيخ القيم، لمواجهة موجات التجيش الطائفي التي تهدد سلامنا الاجتماعي..

قانون يلاحق المحرضين

وفي هذا السياق يقول المحامي فراس حميدو لـ«الثورة»: إن ما جرى يمثل انفجاراً ممنهجاً في التحريض الطائفي، لا يمكن اعتباره مجرد تفاعل عشوائي، بل هو فعل مدروس يستهدف النسيج الاجتماعي السوري في لحظة دقيقة من تاريخ البلاد. ويؤكد أن التحليل القانوني لهذا النوع من الخطاب يكشف عن جريمة مكتملة الأركان وفقاً لقانون الجرائم الإلكترونية، خاصة حين يكون التحريض موجهاً ضد فئات دينية أو طائفية بهدف إثارة الفتنة أو زعزعة الاستقرار. فوجود أكثر من 100 ألف تغريدة مصدرها حسابات وهمية خارج سوريا يشير إلى نشاط منسق عابر للحدود، يرقى إلى مستوى الجريمة المنظمة، ويشدد على أن الاستهداف المباشر للأقليات الدينية لا يمس فقط هذه الفئات، بل يهدد وحدة المجتمع السوري بأكمله، ويعيد إنتاج آليات الكراهية التي عانى منها السوريون خلال سنوات الحرب الطويلة، ولا بد من تحرك قضائي عاجل لتوثيق هذه الانتهاكات ومساءلة من يقف وراءها.

كما أكد المحامي حميدو أنه بالإضافة للمحاسنة القانونية يجب إطلاق حملة وطنية شاملة لمواجهة خطاب الكراهية، تبدأ من المدارس والجامعات، وتصل إلى المنصات الإعلامية الرسمية والخاصة، بحيث يعاد ترسيخ قيم التعددية والاحترام المتبادل، ويرى أن الرد على هذه الحملات يجب أن لا يكون فقط بمحاسنة المحرضين، بل ببناء خطاب مضاد يعيد الاعتبار للهوية السورية الجامعة، ويفشل محاولات التفتيت التي تتغذى على الطائفية والانقسام.

ونوه بأن سوريا اليوم بحاجة إلى يقظة قانونية وأخلاقية، لأن الحرب الجديدة لم تعد تخاض بالسلاح، بل بالكلمات المسمومة التي تبث في الفضاء الرقمي، وتستهدف الضمير الجمعي قبل أن تستهدف الجغرافيا.. ومن هنا يكمن دور القانون ليس كأداة ردع فقط، بل كركيزة لإعادة بناء الثقة المجتمعية عبر حماية الحقوق وتجريم الكراهية.

دين يرفض الفتنة

وفي تصريح لخطيب جامع عين حور الشيخ حسين مرعي، قال: إن ما نشهده اليوم من حملات إلكترونية تحريضية لا يمت إلى الدين بصلة، بل هو إفساد في الأرض يراد به تمزيق وحدة المجتمع السوري وتحويل التنوع إلى صراع.

فالإسلام الذي نعتنقه لا يرضى بالكراهية، ولا يقبل أن تستخدم المنصات الرقمية لتأجيج الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، والتجيش الطائفي هو خيانة للأمانة الدينية والوطنية، لأن الكلمة في الإسلام مسؤولية، كما جاء في قوله تعالى: «ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد».

ويرى أن هؤلاء المحرضين لا يخدمون إلا أعداء الأمة، ويعملون على تفتيت ما تبقى من نسيجها الأخلاقي



الدراسية، مشددة على أهمية تدريب المعلمين على تعزيز التفكير النقدي والذكاء العاطفي، وتمكين الطلاب من التمييز بين الحقيقة والتضليل، من أجل أن تكون البيئة المدرسية حاضنة لقيم التعددية، وترسخ الانتماء الوطني، وتمنع تسلس الخطاب الإقصائي إلى عقل الطفل الذي قد يصبح مشروع انقسام في المستقبل إذا ترك بلا حصانة معرفية ونفسية.

وتؤكد العلي أن دور

الأسرة والمدرسة والمجتمع المدني متكامل في حماية الجيل الجديد من سموم الكراهية الرقمية، وأن البرامج اللا صفية تمثل مساحة استراتيجية لتعزيز الحوار، وتفكيك النزعات الطائفية، وزرع ثقافة التفاهم والقبول بالآخر، وتشدد على أن التربية لا تقتصر على الكتب والمناهج، بل تشمل أيضاً اللغة اليومية التي يسمعها

الطفل في المنزل وعلى

المنصات وفي الإعلام وفي محيطه.

وترى أن الطريق نحو تحصين المجتمع يبدأ من الطفل، الذي- إن تعلم احترام الآخر، والتمييز بين التضليل والحقيقة، ليصبح مستقبلاً مواطناً مسؤولاً يصعب التلاعب به أو دفعه نحو التطرف، وهنا يكمن جوهر المواجهة التربوية للتوجيه نحو بناء عقل ناقد، وقلب متسامح، وشخصية تؤمن أن التعددية لا تهدد أحداً، بل تغني الجميع.

مواجهة واعية

ختاماً.. نؤكد أن المناعة المجتمعية لا تبنى في وجه التجيش الطائفي بالاستنكار العابر، بل بتكاتف حقيقي بين القانون الذي يطارده أدوات التحريض، والدين الذي يسمو بالأخلاق ويوجه الخطاب نحو الحكمة، والتربية التي تزرع الوعي وتحصن الأجيال من السقوط في فخ الكراهية. فالمجتمعات التي تدرك خطورة التحريض لا تنتظر اندلاع الفتنة لترد، بل تبادر إلى إخمادها عبر تكوين ضمير جمعي يحترم التعدد، ويتعامل مع الاختلاف كثرء لا تهديد.. وسوريا بتاريخها في العيش المشترك، تملك القدرة على خلق خطاب وطني جديد ينقذ الكلمة من العبث، ويعيد لها مكانتها كجسر للمحبة والتلاقي، لا خندقاً للفرقة والانقسام.

والاجتماعي، وأن الرد لا يكون بالصمت، بل بخطاب ديني عقلاني يعيد الاعتبار لقيم التسامح، ويذكر الناس أن الاختلاف رحمة لا لعنة، وأن التعايش بين أبناء المجتمع الواحد هو واجب شرعي لا مجرد تسامح اجتماعي.

ويشدد الشيخ مرعي على أن سوريا كانت ولا تزال نموذجاً للعيش المشترك، وأن ما يبث من سموم طائفية عبر الحسابات الوهمية هو محاولة لتشويه هذا النموذج الذي عاش عليه السوريون لقرون، ومنابر الدين يجب أن تكون جسوراً للمحبة، وأن العلماء مطالبون بالقيام بدورهم في توعية الناس وتحذيرهم من الانجرار وراء الروايات المفبركة التي تستهدف طوائف بعينها.

وختم قوله بالتأكيد على أن واجب الخطاب الديني اليوم هو بناء حصانة اجتماعية قوامها الاحترام المتبادل، والوعي بمخاطر التحريض، والتذكير بأن الوطن لا يبنى بالكراهية، بل بالمحبة، والعدل، والنية الخالصة في الإصلاح، لأن مواجهة الفتنة الطائفية ليست مسؤولية فردية، بل تكليف ديني وأخلاقي جماعي.

تربية تحصن الأجيال

وفي هذا السياق ترى الموجهة التربوية وصال العلي أن التجيش الإلكتروني الطائفي يعد تهديداً مباشراً للسلام والأمان المجتمعي، ويجب مواجهته عبر منظومة تربوية متكاملة، لأن الخطاب التحريضي لا يمر من دون أثر، بل يرسخ انقسامات نفسية وسلوكية في نفوس الأطفال واليافعين، ليتحولوا من ضحايا إلى ناقلين للكراهية.

وتؤكد على أن التربية يجب أن تكون خط الدفاع الأول، من خلال إدماج مفاهيم العدالة والمواطنة والتنوع في المناهج



عمرو علي لـ «الثورة»:

«سلملك» يتعرض لواقع شريحة من النساء

• الثورة - فؤاد مسعد:

انتهت مؤخراً عمليات تصوير الفيلم الروائي القصير «سلملك» تأليف وإخراج عمرو علي، تمثيل كل من ريم كوسا وأحمد ميري، وإنتاج شركة صورة فيلمز. حول خصوصية الفيلم ومحوره الأساسي يتحدث المخرج عمرو علي لصحيفة الثورة، مؤكداً أنه يتعرض لواقع شريحة من النساء خلال المرحلة التي أعقبت سقوط النظام البائد، محاولاً تلمس مستقبلهن في ظل الضغوطات التي يتعرضن لها نتيجة موروثات اجتماعية وقناعات أيديولوجية، مشيراً إلى أن الفيلم ينطلق من الهم الخاص للبطلة باعتباره مُعادلاً لهنّ عام يُلقى بظلاله على حاضرننا ويُضاعف من صعوبة استشراف مستقبلنا.

حضور الفيلم القصير

وحول حضور الفيلم القصير على الساحة، ورغبة العديد من السينمائيين بإنجازه، رغم أن حظوظ عرضه شبه غائب عن الصالات، يقول: «بالفعل تعرض الفيلم القصير بشقيه الروائي والوثائقي خلال العقود الماضية للتغيب والتهميش في بلادنا، نتيجة سطوة الدراما التلفزيونية واحتكارها للمشهد الثقافي والفني، لكن مع تراجع الإنتاج التلفزيوني خلال سنوات الحرب وقلّة الإنتاجات السينمائية الطويلة عاد الفيلم القصير لتصدّر المشهد السينمائي في الدول العربية، بالتزامن مع طفرة المنصات الإلكترونية وتغيّر مزاج المشاهدة لدى الجمهور ونزقه، وميله إلى مشاهدة الأعمال القصيرة بالعموم.

ويتابع: «انطلاقاً من هذه الوقائع ازداد الاهتمام بالفيلم القصير وتوسّعت آفاق توزيعه وعرضه، والدليل أن معظم المنصات الكبرى باتت تُدرج قوائم الأفلام القصيرة ضمن محتوياتها، إضافة إلى ازدياد عدد المهرجانات التخصصية وتنامي الجمهور المتابع لها، ونتيجة لذلك يتوسّع ويزداد انتشاراً تأثير الفيلم يوماً بعد آخر».

وفيما يتعلق بتجربته يقول: «على الصعيد الشخصي جاء التوجّه للفيلم القصير نتاجاً طبيعياً لكل التغيرات

سابقة الذكر إضافة إلى قلّة فرص العمل بالنسبة لجيلنا من المخرجين الشباب في الدراما التلفزيونية، وأمسى الفيلم القصير المساحة الوحيدة المتاحة أمامنا نظراً لقلّة تكاليف إنتاجه وما يوفره من حرية في التجريب سواءً على الصعيد الفني أو حتى على صعيد اختبار أساليب إنتاج جديدة إضافة إلى قوة تأثيره وسرعة انتشاره وما يُحقّقه لصانعه من سمعة وحضور على مستوى المهرجانات السينمائية حول العالم، كما أن الفيلم القصير يتجرّد بطبيعته من القوالب المسبقة الجاهزة و يتحرّر من الشروط التي تفرضها طبيعة العمل التلفزيوني مما يجعله مساحة خصبة لاختبار المخرج لأدواته ولتطوير لغته السينمائية والارتقاء بها.

المهرجانات والانتشار المأمول

وعن الرصيد الذي تضيفه مشاركة الفيلم القصير في المهرجانات للمخرج، يؤكد أن المهرجانات السينمائية تُعتبر المقصد الأول للأفلام القصيرة، ويتابع قائلاً: «تُعَدّ هذه المشاركات دليلاً على تميّز الفيلم وصانعه، وهو ما يُحقّق بالتالي السمعة والانتشار المأمول، وهذا



ينطبق على المشاركة ضمن مسابقات المهرجانات الكبرى، مع الأخذ بعين الاعتبار ظهور عشرات وربما مئات المهرجانات المغمورة التي تفرض رسوماً مقابل المشاركة وتحدّأب على توزيع جوائزها كيفما اتفق مقابل تحصيل الاشتراكات، الأمر الذي ساهم في تقزيم مفهوم الفيلم القصير وأدى إلى ظهور عشرات الإنتاجات الرديئة التي أضرت بسمعة الفيلم القصير وحولته إلى مرادف للأفلام ضعيفة المستوى وفقيرة الإنتاج، وهذا مفهوم مغلوطة بالضرورة ولا يعبر بالحقيقة عن طبيعة الفيلم القصير، ويشير إلى أنه يبقى تاريخ المهرجان ومصادقته هما المعيار الحقيقي للتفريق بين الأفلام القصيرة وتمييز بعضها عن بعض، يقول: «آفاق عرض الفيلم القصير لا تقتصر على المشاركة في المهرجانات رغم أهميتها، فقد استطعت شخصياً على سبيل المثال توزيع معظم الأفلام القصيرة التي أنجزتها مع القطاع الخاص أو المؤسسة العامة للسينما عبر منصات إلكترونية كثيرة كما شقّ بعضها الآخر طريقه للعرض عبر الفضائيات المحلية».



سلملك

بركان للسينما



أعلنت جمعية بركان للسينما والفنون في المغرب عن فتح باب الترشيح أمام صناع الأفلام القصيرة للمشاركة في المسابقة الرسمية للدورة الأولى من مهرجان بركان للسينما، وتنتهي فترة تلقي المشاركات حتى العاشر من تشرين أول، وتقام الدورة تحت شعار «السينما في خدمة المجتمع» بين 13 و 16 من شهر تشرين ثاني القادم.

الرياض لموسيقا الأفلام



تقام الدورة الثانية من مهرجان الرياض لموسيقا الأفلام، بين 30 تموز و9 آب القادم، بمشاركة مؤلفين موسيقيين من مختلف أنحاء العالم. ويقدم المهرجان تجربة سمعية بصرية، تمزج بين عروض الأفلام الشهيرة والأداء الأوركستراي الحي.

تأجيل مهرجان مومباي

تم الإعلان عن تأجيل مهرجان مومباي السينمائي لهذا العام، إذ نشر الحساب الرسمي للمهرجان بياناً صادراً عن مديره، جاء فيه: «نود إبلاغكم أن نسخة 2025 من مهرجان مومباي السينمائي لن تقام، لأننا بصدد إعادة هيكلة المهرجان برؤية ديناميكية وفريق جديد»، مؤكداً أنهم يعملون لإعادة جدولته عبر مواعيد جديدة لعام 2026.

من مظاهرات الثورة السورية في باريس

السينمائية هالة العبد الله تعبر عن هموم السوريين وكفاحهم



• الثورة - أحمد صلال - باريس:

تتحرك المخرجة السورية هالة العبد الله، انطلاقاً من الحدث السوري، وتتخذ التاريخ والحاضر بمسارات موازية، تنمّاس مع نقد النظام المنصرم، وتستمد أفاصيها السينمائية من المآسي السورية، يمكن توظيفها في تشكيل الملامح السينمائية الأساسية، وتحديد ملامحها. وتعتبر من أهم المخرجين السوريين في فرنسا التي رسخت فيها لخدمة الثورة السورية. العبد الله التي أجبرت على المنفى الباريسي بعد اعتقال 14 شهراً، ليست وجهاً عابراً في وجوه العابرين في فرنسا، تقول: «لنتأمل خلال دقيقة واحدة ما يجري في سوريا، شعب ثائر ضد نظامه المجرم»، هذا الشعار الذي كانت ترفعه دائماً خلال عروض أفلامها في كبريات المهرجانات السينمائية في العالم، وخلال التظاهرات والنشاطات الثقافية والسياسية التي لها اليد الطولى بها.

الفيلم السينمائي الأول «أنا التي تحمل الزهور إلى قبرها، الحكاية عن المنفى، ركبته في سياقة لا يعوزها المرونة، قصص مختلفة عن نخب سورية غادرت الوطن قسراً مثلما يتناول الفيلم الفنان التشكيلي المعروف يوسف عبدلكي، الذي قضى 25 سنة في المنفى الباريسي، مع أن قصتيهما مختلفتين فإنهما يتشابهان مع بعض في الدوافع، المخرج عمر أميرالاي، والفنان التشكيلي يوسف عبدلكي، ولاسيما حين تتحدث عن سينما تكتسب قيمتها من خلال تناوباتها الزمنية بين الماضي والحاضر، بأشكال وأنماط مختلفة منها مفاهيم المنفى والوطن، إذ إن يوسف عبدلكي قضى حياته منقسمة بين باريس ودمشق.

فيلم «هيه! لا تنسى الكمون»، عن الأديب الراحل جميل حتمل، تتلاعب بالفيلم هالة العبد الله على حبال المنفى والرغبة والموت القسري، سواء كنا نذكر ذلك أم لا، نحن محبوسون في المنفى

نيران»، أحدثت حالة وجدانية مترافقة مع روعة كوادر صور عدسة العبد الله، ليقع الفعل المأمول من الاشتغال السينمائي. يظهر في الفيلم رسام الكاريكاتير العالمي علي فرزات ليروي بذائقة الثقافية البسيطة منقطعة النظير والمتأصلة، حالة قمع الحريات في سوريا، يظهر فرزات في الفيلم في وقت سابق على الهجوم البلطجي الذي طاله على أيدي شبيحة النظام المخلوع، ثم يظهر تالياً بعد الهجوم عليه، مثقف مبدع يعرف الحقيقة التي دفع ثمن البحث عنها، وهنا يكمن ذكاء العدسة، ليكون للواقع المأمول / الحرية، واقع فعلي معاش / التضحية.

تخلق هالة العبد الله، عالماً يشوبه الحلم، لكنه لا ينفصل عن الواقع إلا في لحظات تكثيف الرؤى، وكأنها ذروات أشبه باختراق جدار مادي إلى مساحة ما وراءية، أو ذروات ملفوفة بالعنف تنتج صدمة للمشاهد، فهي تتفاوت بين أن تكون في غاية الشعاعية أو في غاية القسوة، وكلاهما مكمل للآخر، هكذا يبدو عليه الحال في فيلمها الأخير «أميرلاي: الألم، الزمن، الصمت».

ولا تتمتع حتى بأبسط الحقوق، الألم الموت الفقد الوجد الغربة والوطن، ثيمات تجعل من السينما مفتوحة على سيرة حياة شخص، والفعل الثوري لا يغيب عن كوادر هذا الفيلم. وكان الفيلم صامداً وقاسياً عن الواقع السوري من خلال سيرة ذاتية لأحد ضحايا النظام البائد، العبد الله عبر الحركة والإزاحة تظهر أبعاد شخصية جديدة، شخصية ليس من السهل المساس بها سينمائياً، ولا تتجاهل جوانب أخرى من الشخصية عن عمد، معبرة عن انتماء وإخلاص شديد للبلد الأم، وهويتها وبيئتها الأصلية، والجدير بالذكر أن تلك الأفعال ترتبط بالموت بوصفه تجربة مؤلمة أو بوابة بين عالمين.

كما لو أننا نمسك كوبرا الأصوات تتعدد في عمارة العبد الله السينمائية في فيلمها «كما لو أننا نمسك كوبرا» والأزمة ليست استثناء على قاعدة التنوع، حيث كوادر التصوير تحاكي حقبة زمنية سابقة وأخرى تالية لثورات الربيع العربي، والأمكنة بدورها تلحق ركب هذا التنوع، حيث تنتقل كاميرا الفيلم بين دمشق والقاهرة، لتسرد العدسة قضايا كبرى تراود خواطر أصحاب الإبداع في البلدان العربية، ربما صوت سمر يزبك وهي تتلو فصول من روايتها «تقاطع

الإعلام يصدر الصورة ويكرّسها.. من يحاكم الفنان وصورته خارج الشاشة؟

فيرقص ويغني، يعلّق على السياسة ويروي تفاصيله الشخصية، ولذلك، فإن الجمهور بات يحكم على الفنان ليس فقط من خلال أدواره، بل من خلال «الشخصية» التي يصدرها عن نفسه، البعض قادر على الفصل بين ما هو فني وما هو شخصي، لكن كثيرين لا يستطيعون، وهنا تظهر الإشكالية: هل ما ينشره الفنان هو حقه في التعبير، أم مسؤولية تجاه جمهوره وثقافته؟ لا ينكر جوان ملا حق الفنان في التمرّد، بل يرى فيه ضرورة أحياناً، لكنه يضع له ضوابط أخلاقية وجمالية، فالفنان، في رأيه، يجب أن يكون واجهة حضارية لمجتمعه، لا أن يستخفّ بذائقة الناس أو يبتذل حضوره باسم الحرية، «هو حر، نعم، لكن عليه أن لا يشذ عن السكة»، يقول مؤكداً إن الخروج على التقاليد يجب أن يكون بطريقة ذكية، لا صادمة، تحافظ على احترام الناس من دون أن تنكر حرية الاختلاف، وهنا يبرز التوازن المطلوب، الفنان ليس خطيباً شعبياً، لكنه أيضاً ليس شخصاً عادياً تماماً، حضوره علني وصورته تمثل شريحة واسعة من الناس أو على الأقل تؤثر فيهم، ولذلك فإن «مسؤوليته ليست أخلاقية فقط، بل جمالية أيضاً»، كما يفهم من مجمل الطرح.

يختصر ملا ترتيب صناعة صورة الفنان كما يلي: «الفنان أولاً، فالأدوار التي يؤديها، ثم الجمهور الذي يقرر أن يحب أو يرفض، وأخيراً الإعلام، الذي يلتقط هذه العوامل الثلاثة ويعيد تقديمها بصيغة جماهيرية»، ويختم بالقول: «الإعلام لا يخلق الفنان، بل يلمّ ما يُنتج من خارجه، ويصّبه في عقولنا»، وحين نعرف هذا الترتيب، نفهم لماذا تُعاد بعض الصور حتى التكرار، وتُختزل شخصيات فنية كاملة في نمط واحد، الفنان يصدر نفسه، الدراما تُؤطره، الجمهور يختار، والإعلام يصوغ. هكذا، في دوامة الصورة، لا يمكن تبرئة أحد ولا اتهام أحد لوحده. الجميع شركاء: الفنان في اختياره، الدراما في كتابتها، الجمهور في استقباله، والإعلام في تضخيمه. والصورة النمطية، في النهاية، ليست قدراً، بل حالة يمكن تجاوزها فقط حين يريد الفنان أن يرى نفسه خارج الإطار.

«الهضامة»، لأنها رسّخت في وعي الجمهور عبر أدوارها الكوميديّة، وكذلك الراحلة حنان اللولو كانت تُربط بالحزن والتعاسة، لأنها وقفت بجانب مواقف مليئة بالأسى بعد سلسلة من ضحكات الكوميديا. هكذا، تصبح الدراما هي التي تصدر القالب، والإعلام يلتقطه ويعيد تدويره، ليعزّز ما هو موجود سلفاً، دون أن يجرؤ غالباً على كسره أو مساءلته.

الفنان يقف أمام مرآته السحرية

في عالم اليوم، لم يعد الفنان رهين المنصات التقليدية، فلكل فنان «منبره» الخاص، كما يقول الملأ، عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت نافذته المباشرة للجمهور، ومن خلالها، يصدر صورته بنفسه



• الثورة - حسين روماني

نافذة الفنان لم تعد في أدواره فحسب، ففي زمن تتكاثر فيه الشاشات أكثر من القصص يطل علينا من أبواب يومياته المفتوحة على خصوصيته، ذوقه، مزاجه، وحتى لعثامته العابرة، الصورة التي تُرسم له لم تعد تُصنع في الكواليس، بل على العلن، وسط جمهور لا يكتفي بالمشاهدة، بل يحاكم ويصنّف ويضع النقاط على الوجوه. ما من مهنة تتقلب صورتها بين التكريس والتسخيف مثل مهنة الفنان، هو في لحظة قد يغدو رمزاً وطنياً، وفي أخرى مادةً لسخرية فيسبوكية رائجة، وهذا التحول لا يجيء من فراغ، بل من تراكم معقد بين ما يختاره الفنان لنفسه، وما ترسمه له الدراما، وما يعيد الإعلام تدويره، ثم ما يصبّه الجمهور في وعائه النهائى الحب أو الرفض.

في المشهد الثقافي السوري، لا تزال صورة الفنان محط جدل وتأويل، تتنازعها أدواره الدرامية، حضوره الإعلامي، تفاعلاته على مواقع التواصل، وموقعه من القيم السائدة، غير أن ما يبدو كصورة «نمطية» لا يخلق من فراغ، بل هو نتاج مسارات متشابكة، تبدأ من النصوص، وتتمر بالكاميرا، لتستقر في أذهان الجمهور وتنعكس لاحقاً على الإعلام، الناقد الفني جوان ملا يرى أن الإعلام لا يخلق الصورة النمطية، بل يعيد إنتاجها وتكريسها، يقول لـ«الثورة»: «الإعلام لا يصدر الصورة، بل يكرّسها»، مشيراً إلى أن القوالب التي يظهر فيها الفنانون في المقابلات والحوارات لا تنشأ من فراغ، بل تنبع غالباً من أدوارهم نفسها، فالفنانة شكران مرتجى تُسأل غالباً عن

شعراء.. دعوة لنضع أسساً أولى لعقد وطني آمن يحفظ الجميع



بعد سنوات من العنف والدمار والتشرد، وبعد عقود من الاستبداد الذي صادر الحريات وكَمَم الأفواه، لا تزال سوريا تقف على مفترق طرق مصيري.. إما أن نؤسس لسلام داخلي حقيقي يقوم على المواطنة والعدالة، أو نواصل الانحدار في دوامات العنف والتمزق والانقسام. في هذا المنعطف، تبرز حقيقة لا مفر منها: السلم الأهلي ليس ترفاً، ولا شعاراً مؤقتاً، بل ضرورة وطنية وشرط وجود.. فبدونه، لا معنى لدولة، ولا أمن لمواطن، ولا مستقبل يُبنى. قد نختلف سياسياً أو فكرياً، لكن لا شيء يبرر تفكيك ما تبقى من النسيج السوري باسم تلك الخلافات، فكل دعوة تقصي أو تميز أو تُشرعن الفوضى على حساب الدولة، مهما كانت مغلفة بالشعارات، تسهم مباشرة في إضعاف سوريا وتقويض أساسها الوطني. السلم الأهلي لا يعني التستر على المظالم، بل يعني بناء عقد وطني جديد يُنهى الاستبداد من دون أن يزرع الفوضى، ويرفض القمع من دون أن يُبرّر التقسيم، ويُصالح بين مكونات الوطن.

ويشير العفديلي إلى دور المثقف السوري بوصفه ضمير الأمة وحامل الوعي، المثقف ليس من يُصَفّق للسلطة، ولا من يُبرّر الفوضى، بل من يُنير الطريق حين تعتم الأبصار، ويُعيد الاعتبار للكلمة كفعل مقاومة حضارية، لا كأداة تحريض أو تبرير للعنف. المثقف لا يصطف خلف بندقية، ولا خلف سلطة، بل يصطف خلف القيم. هو من يُذكرنا دائماً أن الحرية لا تعني الانفلات، وأن الكرامة لا تتحقق بالقوة، وأن العدالة لا تأتي على ظهر الدبابات أو بحماية الغرباء، بل تنبع من الداخل، من توافق أبناء الوطن على صيغة عيش مشترك تحفظ الكرامة وتضمن الحقوق.



المحسنين كاخضرار الغوطة وروح دمشق. أيها السوري انهض الآن واستل أعلامك المنذورة للعلم، وأنشد قصائدك الممهورة بالمحبة، لا وقت إلا للتسامح وإنعاش السلام والمحبة، فالمركب منحور بسوس الفتنة المشغول عليها في أقبية الظلام.. تعال نرتق معاً هذا الخرق تعال نقف في وجه السكاكين التي تحاول توسيعه واليائسين الذين لا ينفكون يرددون ان اتسع الخرق على الراقع نحن معاً نستطيع أن نرتق الخرق والجروح، نستطيع معاً أن نبني مركباً جديداً متيناً مرصعاً بالحب، مدعوماً بالعقل، مسوراً بالعلم والمعرفة والفكر.. خاتماً بالقول: نستطيع معاً أن نعيد الشمس لسوريا الاسم والمعنى، نستطيع معاً نستطيع يا أخي السوري.

**الحرية لا تعني الانفلات
والكرامة لا تتحقق بالقوة**

الشاعر عبد الكريم العفديلي بين أنه



في حضرة الموت والجوع والخطف والتشريد، في هذا الاقتتال العبثي بين الإخوة الكل خاسر والخاسر الأكبر هو الوطن، والرابحون والمستفيدون فقط هم الأعداء.

راجياً ومناشداً الحمية والنخوة والعقول أولاً: أيها الأهل من شمال سوريا المعطاء إلى جنوبها الكريم، ومن شرقها العذب الفرات إلى غربها الأخضر اليم، تخلصوا الآن من كل هذا القبح الذي رأيناه في الأيام والأشهر الماضية، وعقموا ألسنتكم وقلوبكم بماء الوطنية الصافية.. لا تتداولوا تسميات التقسيمات الطائفية التي لمعها أعداؤنا. السوريون أخوة.. فيا أيها السوري يا أخي المشرق الجواد كالقمح في الجزيرة وضاف الفرات أعانق فيك أخوتي السوريين الأتقياء الأصليين كثلج جبل الشيخ.. الأسخياء الراسخين ككروم الجبل ونيسان حوران، الظرفاء الطيبين على ضفاف العاصي، البسطاء العميقين يحاورون البحر، النجباء

• الثورة - رنا بدري سلوم:

العدو لا يكتفم مشاريعه ضد شعبنا، ولا يوجد أي التباس في نواياه المعلنة منذ عام 1949، ويعمل لتنفيذ برنامجه، فحين يذهب الجميع إلى النوم وتترك النوافذ مفتوحة وتبدأ CIA بالعمل بدأب واستمرار، فإن العدو يستيقظ، والقاعدة لديه «دعوا أعداءنا يقتلون أعداءنا»، كيف؟.. بتدمير المجتمعات من الداخل ونسف بنيتها المجتمعية، واستغلال التناقضات البنيوية وتكريسها وإشغال بؤر الحرائق الطائفية والمذهبية، وتكريس الفساد وأمراض المجتمع لتصبح مثل مرض نقص المناعة، وتخریب جدار المناعة الوطنية، إذ يتسلل إلى مكونات الجسد فيصعب على الكريات البيض التعرف عليها ومقاومتها، إذا كيف نستطيع أن نعيد دفئنا الاجتماعي برأي الأدباء؟ «الثورة» حاورت شاعرين يمثلان سوريا بتعافيهما، يكتبان عن السلم الأهلي والعيش المشترك بين مكونات المجتمع السوري تعزيزاً لثقافة الانتماء والتجذر والسيادة الوطنية.

لا وقت إلا للتسامح وإنعاش السلام

الشاعر جابر أبو حسين الطويل، يطالبنا جميعاً أنه الآن يجب أن تكسر الأقلام المحرّضة على العنف والكرهية، والآن يجب أن تقطع الألسنة المسمومة بخطاب التفرقة والإثنية والعرقية والطائفية، ويجب أن يتصدر القانون الذي يتوافق عليه الجميع وينصف الجميع ويحفظ كرامة الناس، لنحاول أن نضغط على جراحنا التي أصابت الإنسانية بمقتل فليصمت المطلبون والعاثون والمحرزون



«السلام الأهلي».. صوت العقل وإرادة الحياة في سوريا



• الثورة - عمار النعمة:

في ظلّ واقع مثقل بجراح الحرب، ينهض صَوْتُ الْعَقْل والوعي ليحمل راية السلام ويدعو إلى السلام الأهلي، كخطوة أولى نحو وطن حرّ يتسع للجميع، فليس من سبيل للاستقرار سوى كسر دائرة الطائفية والانغلاق، وفتح باب الحوار الصادق، الذي يُحقّق فيه الدم وتُعلو فيه كلمة الحق. المثقفون ليسوا مجرد حملة أقلام، بل هم ضمير الأمة، ومن واجبهم أن يكونوا صوتاً للحقيقة، وأن يحاربوا الفتنة بالوعي، ويمنحوا الأمل لحياة يعيشها السوري في ظل سيادة وطنية لا تُساوم، وحرّيات مصانة تليق بتاريخ عريق وشعب يستحق الحياة. سوريا ليست أرضاً وكفى، بل حضارة تستحق التكاثر لا الانقسام، السلام لا السلاح، الوعي لا الانفعال، فلنكن نحن أبناءها الحريصين على وحدتها، الساعين إلى إنهاء الفتنة، لنبني معاً دولة مدنية تليق بجراحنا وأحلامنا معاً.

صحيفة الثورة التقت عدداً من المثقفين السوريين الذين قدّموا رؤاهم حول ضرورة تعزيز ثقافة السلام، والسلام الأهلي والعيش المشترك.

السلام الأهلي ضرورة وجودية

الشاعرة مروة حلوة قالت: في ب تغليب لغة العقل والحكمة

الكاتب والشاعر حبيب الإبراهيم لفت إلى أن سوريا تتميز بغناها الثقافي والحضاري، من خلال تنوع مكوناتها البشرية والتي قدّمت على مرّ الأزمنة نموذجاً للعيش المشترك بين مواطنيها، وهذا جعلها متحفاً مفتوحاً للحضارة والتاريخ.. هذا التنوع منحها جمالاً أخاذاً لا يمكن لكائن من كان أن يلغي أو يعبث به، هذا التنوع يصبح أكثر بهاءً عندما يقوم على احترام الآخر كما هو، ونبذ التعصب والطائفية والتي هي أخطر سلاح للهدم والتفتيت والتشردم والتخلف.

وقال: إن رفض خطاب الطائفية والإقصاء يجب أن يكون في مقدمة أي عمل أو توجه للجميع مثقفين ومواطنين هدفهم الأول والأخير سوريا ووطن للجميع، تقوم على مبدأ المواطنة الحقة، المواطنة القائمة على التوازن بين الحقوق والواجبات وصولاً إلى مجتمع قوي متماسك، مجتمع حر معافى.. إن تغليب لغة العقل ونشر ثقافة المحبة والإخاء والسلام هي المفاتيح الأساسية لتحقيق السلام الأهلي وبناء دولة قوية تجمع أبناءها على أساس من العدالة والمساواة، فسوريا لكل السوريين بمختلف أطيافهم وهم قادرون على الانطلاق والعمل، وتدعيم سلمه الأهلي، وإعلاء صروح الوطن عندما يتسلحون بالوعي والعلم، ونبذ كل أشكال الاقتتال والتطرف والتعصب والابتعاد عن التحريض الطائفي وتطويق كل حالات التفرقة من خلال الحوار الوطني الشامل، الذي يجمع كل السوريين ويؤدي بكل تأكيد لمخرجات وطنية جامعة ولمصلحة الجميع.. (إن الفتنة أشدّ من القتل) لذلك على المثقفين وفي مختلف مواقعهم أن يقفوا في وجه من يريد النيل من أمن الوطن واستقراره بتبني كلمة الحق، الكلمة الطيبة، الكلمة

المؤثرة في المتلقي، وترسيخ الموقف الوطني البناء. إن بناء سوريا القوية، سوريا الموحدة والمتجددة، مسؤولية الجميع، من خلال التعاون والتعاضد والتكاتف، وتعزيز ثقافة المواطنة القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. بالرغم من كل الصعاب التي تعيشها سوريا فهي قادرة على تجاوز هذه الصعاب وتحطّي الأزمات، بوعي أبنائها وانتمائهم الوطني المتجذر في هذه الأرض الطيبة وتدعيم المجتمع وترسيخ قيم الحرية والعدل والمساواة. إن تحقيق السلام الأهلي في المجتمع يؤدي إلى انتشار الأمن والأمان، ويعزز من مكانة المواطن ودوره في عملية البناء وإعادة الإعمار، فاستقرار المجتمع وتماسك نسيجه الاجتماعي من أهم عوامل النهوض والتقدم والازدهار.

على الجميع وفي مقدمتهم طبقة المثقفين من أدباء وإعلاميين وصناع رأي الوقوف في وجه من يُطلق ويتبنى موجات التحريض على الثأر والانتقام والاقتتال وبث خطاب الكراهية الذي يؤدي إلى المزيد من الحزن والقهر والعذابات، ونشر خطاب المحبة والسلام والحكمة والحوار (اختلاف الرأي لا يفسد ولا يجب أن يفسد للود قضية). أمام السوريين خيار واحد، بل أوحده.. تغليب لغة العقل والحكمة للخروج من هذه المحنة بأقل الخسائر.. الحوار.. الحوار للوصول إلى نتائج إيجابية تحمي وتحصّن سوريا من كل الأخطار المحدقة وترسم مستقبلها المشرق، المستقبل الذي يليق بالسوريين صنّاع



الحضارة والتاريخ. لد مجروح بنزاع طويل وأثمان باهظة، صار السلام الأهلي ضرورة وجودية لنقاذ ما تبقى من النسيج الوطني، فقد آن أوان تغليب العقل على الغرائز، والحوار على السلاح، والوعي على التحريض الطائفي، فكل نقطة دم تُراق اليوم تؤخر مستقبلاً يستحقه السوريون.

الشعب السوري نال حقّه في الحرية، ويستحق أيضاً أن يمنح السلام فرصة حقيقية لينمو في الوعي قبل الواقع لتكون مصلحة الوطن فوق كل شيء، ويعود الاعتبار للسيادة الوطنية كمظلة للسوريين أجمعين.

لكنّ اللافت أن التمثيل الثقافي في خضمّ هذه التحوّلات مُغَيَّب تماماً، وكأنّ مهمّة المثقف أن يوثق الخراب فقط، لا أن يُسهّم في منعه.. إنّها نتيجة طبيعية لما زرعه «البعث» لعقود من تقييد سياسي للمثقف حوله من فاعل مؤثر إلى متلقٍ لإملاءات لا يملك حيالها إلا الحبر والمرارة.

حكم قضى بالكفاء المثقفين في المنافي، أو بارتهان بعضهم لجهات ممولة تعيد إنتاج عجزهم تحت شعارات التنوير الوهمي المُفرّغ من الموقف الحقيقي، أو باستمرار تهميشهم وتركهم لمصيرهم بتأدية وظيفتهم المحدودة في حراسة المشهد وحمل عبء توصيف الألم وتوثيق الخراب، من دون أفق للمشاركة في القرار، هذه الإزاحات المقصودة أسهمت في إفراغ الموقف العام للمثقف من صوته الأخلاقي والفكري. ومع ذلك لا يزال على المثقفين - أعني من بقي منهم حرّاً - أن يكونوا الصوت العاقل في زمن الصراخ، أن يُصرّوا على قول الحقيقة، وأن يكتبوا للضمير لا للممّول، للناس لا للأجندات المجهّزة من الخارج، لأن سوريا بكل تنوعها، تستحق أن ننقذها من فخّ الفتنة والانقسام، فالكلمة لم تعد مجرد موقف، قدر ما هي مقاومة للفتنة، وجسر عبور نحو سلام يستحقه السوريون جميعاً، لا يكفي أن يؤرّخوا الخراب أو يراقبوه، وإنما يجب أن يكونوا جزءاً من مشروع وطني يضع حياة الإنسان وكرامته في المقام الأول، ويحمي التنوع كثروة وطنية وليس كخطر وتهديد.

ليس مطلوباً من المثقفين أن يرفعوا السلاح، بل أن يرفعوا السقف الأخلاقي والمعرفي، وأن يتجاوزوا الحياء المزيف، والتوثيق المتحفّظ للواقع، ويعيدوا المعنى إلى الكلمات.. هكذا فقط يعود للثقافة معناها وللمثقف دوره في الحياة.



24
العدد 17890
الثلاثاء 27 محرم 1447 هـ
22 تموز 2025 م

قصة قصيرة

ألف ليرة



• قصة يامن صقر:

مرّت عشر سنوات، لكن لم ينس أبو جاد تقاسيم وجه ابنه أيمن، الذي كان عمره عام 2015 ستة عشر عاماً، كان في الصف العاشر لم ينس ذلك الإصرار على السفر خارج البلاد في عينيّه، ولا ذلك التصميم على العمل لمساعدة والديه لتغيير ظروف المعيشة القاسية. كان أيمن أكبر من عمره، لديه إحساس عال بالمسؤولية، يحمل هموم الأسرة مع والديه، لكنه رغم ذلك كان دائم الابتسام، خاصة حين تقع عيناه بعيني والديه. نعم كان في الصف العاشر حين قرر السفر إلى تركيا للعمل.. في تلك الليلة بقي يتجول في غرفته طوال الليل، يوزع نظراته بين جدرانها، يتأمل المصباح والنافذة والباب وخزانة الملابس، وثيابه المعلقة فيها.. كان موعد السفر في الساعة السادسة صباحاً لم يرغب والده بسفره، رغم أن شابين من أبناء عمومته، يكبرانّه بسنتين فقط، كانا مسافرين معه. وكان الهدف من السفر هو البحث عن عمل يوفر منه مالاً لمساعدة والديه وبقيّة أخوته. قبيل لحظة الوداع جمعت الدموع في عيني والديه، والأمل يحدوهم بأن الخوف سيتسرب إلى قلب أيمن ليبلغ فكرة السفر، لكن الإصرار جعله لا يحيد عن هدفه، لذلك تغلب على عواطفه. عانق والدته ثم والده وسط صوت مخنوق من دون أن ينظر في وجهيهما كي لا يضعف، أو ربما حتى لا تحمل ذاكرته صورة دموع والديه. استدار باتجاه الباب، وقبل أن يخرج أخرج من جيبه قطعة نقد من فئة الألف ليرة وقسمها إلى نصفين، وضع نصفها في جيبه، وأعطى النصف الثاني لوالده، وقال: احتفظ بهذا النصف يا أبي وادع لي لأعود ونجمعهما معاً بعد أن أحقق هدفني من هذا السفر.. باعدت بينهم المسافات ومضت السنوات العشر، وعاد الفتى الصغير في العام 2025 شاباً متملئاً، وفي أول لقاء مع والده، أخرج قطعة النقود، وقال مبتسماً، حان وقت جمع القطعتين، واغرورقت عيناها بدموع اللقاء.

مبدع من بلدي

محمد بشير زهدي

• الثورة:

ولد عالم الآثار السوري محمد بشير زهدي في دمشق، عام 1927، وتوفي فيها عام 2021.. نال إجازة في الحقوق، من جامعة دمشق، عام 1951.



ولكنه، منذ صغره كان شغوفاً بالآثار التاريخية والجماليات المرتبطة بالتراث، لذلك سافر إلى باريس وحصل على إجازة في الآداب من جامعة السوربون 1954، وشهادة في «تاريخ الفن في العصور الوسطى»، وشهادة في «تاريخ الفن الحديث علم الجمال وعلم الفن»، ودبلوم من معهد اللوفر في باريس «تاريخ الشرق القديم- علم المتاحف- تاريخ الفن».

منحته فرنسا وساماً برتبة ضابط، فيما منحه إيطاليا وساماً برتبة فارس، لقاء إسهاماته البحثية في الكشف عن جماليات تاريخ الشرق القديم، خاصة أنه على دراية واسعة باللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والإيطالية والألمانية.

درّس بجامعة دمشق في كليات الفنون الجميلة، والآداب، والهندسة المعمارية.

آلف قرابة عشرين كتاباً، وله أكثر من 150 بحثاً في تاريخ الفن وعلم الجمال.

ومن أهم كتبه: «الإمبراطور فيليب العربي» الذي أصبح إمبراطوراً على روما، ما بين عامي 242 و249 للميلاد، وكتاب: «حوران موطن الفعاليات الحضارية وأضخم المباني التاريخية»، وفيه يبيّن أن منطقة حوران هي المكان الأكثر تمازجاً بين الحضارة العربية والرومانية في سوريا.

ويعتبر زهدي من أهم الباحثين الذين وثقوا لتأثير الحضارة العربية بالحضارات الأخرى، وكان شديد الاهتمام بالبادية السورية التي تعرف ببداية الشام، وهي إحدى مواطن الانتشار العربي قديماً في سوريا، وقدم بحثاً في هذا الخصوص، بالتعاون مع المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، والصندوق الوطني البلجيكي.

ومن كتبه: «الفن السوري في العصر الهلنستي والروماني» و «علم الجمال والنقد» و«معلولا».. الخ.

اتصف الراحل الكبير باللطف والبساطة والبعد عن التكلف، لذلك كان محبوباً من الجميع.

إبداعات الأطفال

أصدقاء صفحة طفولة يزيّنون أسبوعياً بأناملهم وبنبضات قلوبهم وومضات عقولهم الصفحة برسوماتهم الجميلة وقصصهم الرائعة.



رغد حسن 14 سنة،
أبدعت برسمه
بالألوان الخشبية،
تنمي موهبة
الرسم من خلال
الدراسة بمعهد
متخصص.



رغد عيسى 15 سنة، أبدعت
بدمج رائع للألوان الخشبية..



لامار نزهة 13 سنة،
فنانة موهوبة أبدعت
في رسم الأنمي
ودمج الألوان بأسلوب
مميز، وتميزت برسم
المناظر الطبيعية
بالألوان الأكريليك
بإحساس جميل
ولمسة فنية لافتة.



غداً.. الأولمبي يلتقي نظيره العماني في ختام الدورة الرباعية

• الثورة - أنور الجرادات:

يرنو منتخبنا الوطني الأولمبي لكرة القدم تحت (23) عاماً، إلى الظفر بلقب دورة قبرغيزستان الدولية الرباعية، التي يستضيفها الاتحاد القبرغيزستاني، عندما يواجه يوم غد الأربعاء، نظيره العماني، عند الساعة الخامسة مساءً، على إستاد دولين عمرزاكوف ببيشكيك في قبرغيزستان. ويدخل منتخبنا اللقاء بمعنويات مرتفعة، وإصرار على مواصلة مسلسل نتائج المقبولة في البطولة، والأداء المتطور الذي قدمه نجومه الشباب، الذي ترجمه بالفوز على المنتخب المستضيف القبرغيزستاني، وتعادله في ثاني الجولات أمام المنتخب البحريني، وسط إشادة من المتابعين لأجواء البطولة. ويطمح الجهاز الفني للمنتخب، بقيادة المدير الفني ماهر بحري، إلى إكمال البداية الموفقة في أول مهمة يشرف عليها منذ توليه الإشراف على المنتخب الأولمبي قبل أيام قليلة، إذ قدّم البحري منتخباً مميزاً، استمرراً لعمل المدرب السابق عماد خانكان، يضم نخبة من لاعبي أندية، رغم غياب عدد من اللاعبين المهمين المتواجدين حالياً في الدوريات الأوروبية، وهو ما سيساهم في تعزيز قوة الفريق في المراحل المقبلة، خاصة أن البطولة تعد محطة تحضيرية للمنتخب الأولمبي، للمشاركة في تصفيات نهائيات أمم آسيا دون (23) عاماً الشهر المقبل، حيث يلعب منتخبنا إلى جانب منتخبات طاجيكستان والفلبين ونيبال، وتقام التصفيات خلال الفترة (3-9) الشهر المقبل. وأكمل المنتخب تحضيراته للمباراة من خلال الحصة التدريبية التي أجراها مساء أمس بمشاركة جميع اللاعبين، واشتملت الحصة التدريبية على الجانب الفني، وتطبيق عدد من الجمل التكتيكية، واختيار التشكيلة المناسبة لمواجهة المنتخب العماني، الذي يتسلح بعاملي حيوية لاعبيه وكادره الفني الخبير، إذ قدّم مستويات فنية مميزة خلال البطولة، فضلاً عن امتلاكه مجموعة من اللاعبين المميزين، حيث يسعى لتأكيد تفوقه في البطولة، من خلال تحقيق اللقب.

ورصد مدرب منتخبنا ماهر بحري نقاط القوة والضعف لدى المنتخب العماني، حيث يعمل على استغلالها بشكل جيد، ومن المتوقع أن يحافظ على خياراته الأساسية في التشكيل، كما في مبارياته السابقة، ويعتمد المنتخب على تنويع خياراته في الوصول إلى مرمى المنتخب العماني، من خلال البناء من الخلف تارة، ولعب الكرات الطويلة تارة أخرى، إذ أظهرت المباريات الماضية جماعية مميزة بين لاعبي المنتخب في تبادل الكرات، والتركيز على الأطراف من خلال تألق حسن دهان الذي يلعب دوراً محورياً في ربط خطوط المنتخب، كما اطمأن من خلال الحارس مكسيم صراف، وأمامه علي الرينة وخالد الحجة وحسن محمود على الجانب الدفاعي، من خلال تشييد جدار قوي أمام هجمات المنافسين. يشار فقط إلى أن منتخبنا الوطني الأولمبي يتصدر ترتيب جدول المنتخبات، بسبب تسجيله عدداً أكبر من الأهداف، من عُمان، حيث سجل منتخبنا ثلاثة أهداف، بينما عُمان سجلت هدفين فقط.



استقالة مفاجئة لإدارة حطين!

• الثورة - فخر الصاحب:

تقدمت إدارة نادي حطين، باستقالة جماعية مفاجئة، إلى مديرية الرياضة والشباب في اللاذقية، بعد أن قدّم فريقها الكروي واجهة النادي، موسماً مميزاً، ختمه في صدارة مرحلة البلدي أوف في الدوري، واحتلاله المركز الثالث للدوري الممتاز، والذي يؤهله لتمثيل سوريا في البطولة الآسيوية الثالثة، التحدي الآسيوي، وفي أسباب الاستقالة، كما جاء في البيان الذي نشره نادي حطين على موقعه الرسمي على الفيسبوك، أنها لأسباب مالية، إذ ليس بمقدور الإدارة الحالية تحملها أو حلها، لاسيما أن الفريق مقبل على تمثيل خارجي آسيوي، كما ذكرنا. يذكر أن فريق حطين سيلقي في بطولة التحدي الآسيوي، نادي عبيدش آنا من قبرغيزستان، في الثاني عشر من الشهر القادم، وفي حال تجاوزه للفريق القبرغيزي، سينتقل إلى دور المجموعات، حيث إن استطاع بلوغ هذا الدور سينال مئة ألف دولار.



منتخبنا السلوي

لِلناشئين يخسر لقاءه الثاني

• الثورة - هراير جوانيان:

فُني منتخبنا الوطني لكرة السلة، للناشئين دون (16) عاماً، بخسارة قاسية في الجولة الثانية من بطولة غرب آسيا، المقامة في الأردن، وذلك أمام إيران (81-86) في المباراة التي أجريت بينهما في صالة الأمير حمزة، وقد أنهى منتخبنا النصف الأول لمصلحته (33-28) حيث خسر الربع الأول (7-17) وتقدم في الربع الثاني (26-11) وكان منعرج اللقاء في الربع الثالث، عندما تفوق المنتخب الإيراني (25-38) ورغم تقدم منتخبنا في الربع الرابع (23-20) إلا أن النتيجة النهائية آلت للمنتخب الإيراني بفارق خمس نقاط، وكان منتخبنا قد فاز في المباراة الأولى على الأردن (83-66) فيما خسر المنتخب الإيراني أمام نظيره اللبناني (70-84). وفي المباراة الثانية ضمن الجولة الثانية فازت لبنان على الأردن (88-68). سجل لمنتخبنا: تيم دسوقي (27 نقطة، أمير سرميني (22)، يحيى قصاص (10)، مجد الباش (10)، أنطوان حداد (6)، ليث العزاوي (3)، زين تاجا (3). ونجح منتخبنا بتسجيل ست ثلاثيات، من أصل (28) تسديدة، وفي الرميات الحرة سجل (13) مرة، من (24) تسديدة. ومع نهاية الجولة الثانية تتصدر لبنان الترتيب بأربع نقاط، يليها منتخب إيران ومنتخبنا بثلاث نقاط، وأخيراً الأردن بنقطتين. وفي الجولة الثالثة والأخيرة، غداً الثلاثاء يلعب منتخبنا مع لبنان في الخامسة مساءً، وإيران مع الأردن الساعة السابعة والنصف، ويوم الخميس المقبل يلعب أول الترتيب مع الثاني في المباراة النهائية، وثالث الترتيب مع رابع الترتيب، لتحديد المركزين الثالث والرابع، يذكر أن الأول والثاني لبطولة غرب آسيا سيتأهلا إلى بطولة آسيا الثامنة المقررة في منغوليا العام الحالي.



الاتحاد الآسيوي للجودو.. الاستفادة من الخبرات والدعم قادم

سارت كما تحدثنا، فهي جيدة، وتبشر بالخير، وهناك بطولات عربية وقارية ودولية، ويجب التدرج بالمشاركة، لتحقيق نتائج مميزة، عربياً أولاً، ومن بعدها الدولية، وصولاً للهدف المنشود، بالصعود للمنصات العالمية الأولمبية، وأتمنى للاتحاد التوفيق والنجاح. من جهته مندوب الاتحاد الآسيوي فرانسوا سعادة قال: تربطنا بالاتحاد السوري للجودو علاقات قوية، وكان لدى الاتحاد أبطال آسيويون ودوليون، وكان مستواهم جيداً جداً، لكن نتيجة للأوضاع التي عصفت بالبلاد في الفترة الماضية، تعطلت وتوقفت الأنشطة الرياضية، في الكثير من الأماكن والمدن، فكان هناك تراجع نسبي للعبة والنتائج، ورغم ذلك كان هناك اتصالات بيننا وبين اتحاد الجودو وتبادل وتعاون. وأضاف فرانسوا: الانتخابات شاهدها الجميع، وكان هناك عتب، وخرج البعض من الانتخابات، إلا أنها بالنهاية تمت، وتم



فيها، وسيكون دعم الاتحاد الدولي بتجهيز هذه المدارس، من بسط وبدلات للتدريب، وأيضاً مدرب مأجور (مدفوع أجرته من الاتحاد الدولي) لكل مدرسة، ولمدة سنتين، وبعد ذلك يتولى اتحادكم تكاليف المدرب والبطولات بعد عملية التأسيس التي ذكرناها. وختم المندوب الدولي: الأمور إذا

سأهتم بالموضوع وسأتابعه لتحقيق الهدف، وكشف خالد بركات عن الدعم المباشر الذي سيتلقاه الاتحاد الجديد للجودو: لدى الاتحاد الدولي برنامج المدارس، الذي يهدف لنشر اللعبة، وبناء جيل جديد للجودو ودعمه، فمثلاً لديكم عشر محافظات من المحافظات الكبيرة، أو التي سيتم افتتاح مدارس للجودو

• الثورة - زياد الشعابين:

أبدي مندوب الاتحاد الدولي والآسيوي للجودو، الأردني خالد بركات، واللبناني فرانسوا سعادة، رغبتهما في أن يحافظ اتحاد الجودو السوري الجديد، الذي انتخب قبل أيام قليلة، على الخبرات القديمة، وعدم إقصاء أو إهمال أحد، من أجل عودة رياضة الجودو لمكانها الطبيعي، والاستفادة من الدعم الذي سيقدم له في الفترة القادمة. واعتبر مندوب الاتحاد الدولي للجودو خالد بركات، أن الانتخاب الذي حصل، لاختيار قيادة جديدة للجودو السوري مؤشر إيجابي، وكان عبارة عن بداية جيدة وجديدة للرياضة السورية عموماً، وللجودو بشكل خاص، حيث جرت الانتخابات على خير، رغم وجود بعض التجاوزات، لكن اللجنة الأولمبية السورية، ووزارة الرياضة والشباب، أوصحتنا أنه سيتم الاستفادة من الخبرات القديمة، ولن يكون هناك إقصاء لأحد، لبدء الانطلاق من هذا الاتحاد، وهو اتحاد شاب، ولديه الطموح. وعن الدعم المنتظر من الاتحاد الدولي أوضح بركات: كان هناك مشاكل كثيرة في الفترة الماضية، فمثلاً خبرات الحكام منذ (25) عاماً، لم يستفد منها، ولم ترتق للمستوى المطلوب، وقد طلبت من الحكام تسجيل أسمائهم مهما كان عددهم، وإرسال الطلب عن طريق الاتحاد الجديد للجودو، للاتحاد الدولي، وللجنة الحكام كي يوافقوا على الطلب، أو أن يكون هناك استثناء لموضوع السن، وأنا

دورة تأهيل فنية لبناء الأجسام في حلب

• الثورة - علاء حسن:



في إطار جهودها المتواصلة، لتأهيل الكوادر الرياضية، ورغد لعبة بناء الأجسام بالخبرات الجديدة، نظمت مديرية الرياضة والشباب في حلب، دورة تأهيلية لمدربي وحكام بناء الأجسام، بمشاركة (112) دارساً ودارسة، وذلك بالتعاون مع مكتب ألعاب القوة، واللجنة الفنية في المحافظة، وبحضور عضو الاتحاد المؤقت للعبة الدكتور مصطفى كرمان.

وشمل برنامج الدورة، محاضرات نظرية وعملية، تناولت علوم التشريح والبيوميكانيك، ومدخل إلى أساسيات التحكيم، إضافة إلى علم التغذية وبرامج التدريب، واختتمت الدورة بامتحان كتابي خضع له المتدربون الجدد لتقييم مكتسباتهم، كما تم خلال الفعالية توزيع شهادات النجاح للدورة السابقة، من قبل رئيس مكتب ألعاب القوة محمد نور شمسة، ورئيس اللجنة الفنية عمار كرشو، الذي نال إشادة خاصة لجهوده الكبيرة في تنظيم الدورة وإنجاحها.

وفي سياق متصل، تستعد لجنة بناء الأجسام واللياقة البدنية، لإطلاق بطولة حلب للتحدي، لفئات الأطفال والشابات والسيدات، والتي ستطلق يوم السبت القادم، ضمن المستوى الفضي.

وتعد هذه البطولة محطة تحضيرية مهمة لانتقاء منتخب حلب الذي سيمثل المحافظة في بطولة الجمهورية المقبلة، المزمع إقامتها في دمشق بتاريخ (6) آب القادم، وتعكس هذه الأنشطة حرص الاتحاد والجهات الرياضية في محافظة حلب، على تطوير الكوادر الفنية، وتوسيع قاعدة اللعبة بين فئات المجتمع المختلفة.

لقاء شطرنجي بين إدلب و سلمية

• الثورة - مالك صقر:

بههدف تبادل الخبرات والمعلومات والمسائل الشطرنجية، استضاف نادي سلمية الرياضي، فريق إدلب للشطرنج للفئات العمرية من (8) سنوات، إلى (14) عاماً، بحضور أمين سر اللجنة الفنية بإدلب، ومدرّب الفريق محمد بنشي، البطولة أقيمت بطريقة النظام السويسري من (5) جولات (الشطرنج السريع) شارك فيها (25) لاعباً ولاعبة من الفريقين، وكانت جيدة المستوى الفني، وشهدت منافسة قوية ولمحات أخّاذة، وجاءت النتائج على النحو التالي: 1- أكرم قاسم، 2- مظهر الشعراني، 3- آية حسينو، 4- أيهم قاسم، 5- جاد فطوم، 6- محمد علي درويش، 7- نائل محمد، 8- علاء جمول.

وقال محمد بنشي بعد اللقاء: ترك هذا اللقاء الشطرنجي الجميل انطباعاً إيجابياً لدينا، وسررنا كثيراً لهذه الزيارة الجميلة والمهمة، واستفاد لاعبونا من خبرات لاعبي ولاعبات نادي سلمية الرياضي، أبطال الجمهورية، وسنكرر اللقاءات عدة مرات التي ستعكس إيجاباً على الفريقين، وشعر لاعبونا بالسعادة والسرور وأحسوا بالفائدة من هذه البطولة، ونشكر إدارة نادي سلمية على هذه الاستضافة الجميلة، بقي أن نذكر بطاقتي التحكيم المؤلف من: علي الخطيب - محمد بنشي - أحمد قاسم - يزن سيفو.



آرسنال في صيف «2025».. صفقات جديدة وآمال متجددة



نجد أن آرسنال يمرّ في مرحلة حيوية لموسم انتقالات صيفي حاسم، بعد أن ضخ ما يقارب (120) مليون جنيه إسترليني، في صفقات نوعية خلال تموز (2025) مع ترقيب لإتمام صفقتي فيكتور، وموسيكرا، اللتين من شأنهما إغلاق ملف، جوهره ترميم الهجوم والدفاع. كما تدل تحركات آرسنال على إستراتيجية مدروسة، لتعزيز الخطوط الأساسية بلا فراغات، وضخ دماء جديدة وقوية، مع مساهمة قيادية من لاعبين أصحاب خبرة وبالمجمل، يبدو آرسنال جاهزاً للعودة إلى المنافسة الحقيقية على ألقاب الموسم المقبل، وهذه الاستثمارات الضخمة، تعكس طموح الإدارة بقيادة ميكيل أرتيتا، الذي عبّر عن سعادته بالتعاقدات الجديدة، لتحقيق نتائج إيجابية، ترضي جماهير الغانرز العاشقة للنادي.

الانضمام الرسمي للفريق، كما انضم للفريق الحارس الإسباني المخضرم كيبا، القادم من تشيلسي، بقيمة (5,8) ملايين يورو. أما صفقة الموسم فستكون، في حال نجح آرسنال في إتمامها، بتعاقد مع الهدف السويدي، لنادي سبورتنغ لشبونة، جيوكيرس، مقابل (55) مليون جنيه إسترليني، مع إضافات.

أبرز المغادرين

بالمقابل، غادر عدد من اللاعبين، منهم: كيران تيرني إلى سيلتيك، جورجينو إلى فلامنغو، توماس بارتري إلى تايكهيرو، نونو تافاريس إلى لاتسيو، ماركنيوس إلى كروزيرو، توميا سو تم فسخ عقده، كما أبدى النادي استعداداً للتخلي عن لاعبين مثل: ريبس نيلسون، تروسارد، فابيو فييرا، لدعم ميزانية الانتقالات. وبفراة التقلات السابقة،

الانتقالات الصيفية

أعلن نادي آرسنال، عن تعاقدته الرسمي مع لاعب الوسط الإنكليزي نوني مادويكي (23) عاماً بعد أيام قليلة من نجاح اللاعب، في التتويج بلقب كأس العالم للأندية بقميص تشيلسي، في صفقة قدرت قيمتها (70,38) مليون دولار. كما انضم للنادي، لاعب الوسط الدانماركي كريستيان نورغارد (31) عاماً، قادمًا من برنيتفورد مقابل (11,5) مليون يورو. كما تعاقد آرسنال مع لاعب الوسط الإسباني، مارتين زوبيمندي (26) عاماً، من ريال سوسيداد، مقابل (65) مليون يورو، ويعتبر إضافة قوية لخط وسط المدافعين. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق، مع اللاعب كريستيان موسكيرا مدافع من فالنسيا بقيمة (13) مليون يورو، وقد سافر إلى لندن لإكمال الإجراءات النهائية، قبل

• الثورة - شيرين الغاشي:

يستعد نادي آرسنال الإنكليزي لموسم حافل بالتحديات، حيث يسعى منذ عدة مواسم لإنهاء حالة الانتظار الطويلة التي تمنعه عن إحراز لقب الدوري الممتاز، بعد ثلاثة مواسم متتالية كوصيف. وتعتبر سوق انتقالات صيف (2025) مرحلة جديدة لآرسنال، لتعزيز صفوفه وتحقيق طموحات جماهيره، حيث قام بخطوة إستراتيجية تهدف إلى تحسين الأداء والتنافس على الألقاب، من خلال استقطاب لاعبين موهوبين، ورحيل بعض العناصر، لتقوية خطوط الفريق، لاسيما خط الوسط، مما يعكس طموحاته الكبيرة في بناء فريق قوي ومستقر للمستقبل.



كيف تتقاسم الأندية الكبرى أموال رعاية كرة القدم

مومباي سيتي (الهند)، مونتيفيديو سيتي (أوروغواي)، باليرمو (إيطاليا)، بوليفار (بوليفيا)، باهيا (البرازيل)، وإيستاك تروا (فرنسا).

ولا يزال ريال مدريد يحتفظ بصدارة الترتيب من حيث إيرادات الرعاية، بإجمال سنوي يبلغ (260) مليون يورو، وقد ارتدى النادي الملكي شعار أديداس منذ عام (1998) وجدد عقده معها في عام (2019) بصفقة طويلة الأمد تمتد حتى (2028) أما برشلونة، فيحل ثالثاً إلى جانب مانشستر يونايتد، بحيث يحقق النادي الكتالوني دخلاً سنوياً قدره (122) مليون يورو، من شراكته مع نايك، بالإضافة إلى (70) مليون يورو من سبوتيفاي، و(8) ملايين يورو من شركة أمبلايت.

هذا الاتفاق، سيرتدي مانشستر سيتي القميص الذي يحمل شعار شركة بوما لمدة تصل إلى (16) موسماً. ووفقاً للتقديرات، تحقق قمصان مانشستر سيتي دخلاً سنوياً يُقدّر بنحو (210,5) ملايين يورو، ما يضعه في المركز الثاني على مستوى القارة خلف ريال مدريد، الذي يتصدر التصنيف بإيرادات تبلغ (260) مليون يورو سنوياً. العقد الجديد مع بوما لا يقتصر على الفريق الأول فحسب، بل يشمل أيضاً جميع فرق النادي، بما في ذلك فريق السيدات وفريق الشباب، كما يشمل الرعاية الشاملة لجميع الأندية التابعة لمجموعة (سيتي لكرة القدم)، والتي تضم: جيرونا (إسبانيا)، ملبورن سيتي (أستراليا)، لوميل (بلجيكا)،

• الثورة - هراير جوانيان:

نجح مانشستر سيتي الإنكليزي، في الحصول على دفعة مالية قوية، تعزز مشروعه الرياضي الطموح، بعد توقيعه هذا الأسبوع عقد رعاية جديد مع شركة بوما الألمانية، يمتد حتى عام (2035) هذا العقد، الذي يُقدّر بـ (115) مليون دولار سنوياً، سيضمن للنادي الإنكليزي دخلاً ثابتاً يُعد من بين الأعلى في عالم كرة القدم. وعلى رغم أن هذا العقد لا يضعه في الصدارة، إذ لا يزال متأخراً عن ريال مدريد وبرشلونة الإسبانيين، فإن جماهير مانشستر سيتي تشع بالفخر لتواجد ناديهم ضمن الأندية الثلاثة الكبرى عالمياً على مستوى إيرادات الرعاية، وبموجب



فارس طوقان.. إزميل يخلد جمال سوريا بين حجر وذاكرة

• الثورة - رانيا حكمت صقر:

شغفه بالتفاصيل والزخارف المعمارية الشرقية والأندلسية واللاتينية يزيد من عمق أعماله ويمنحها روحاً متميزة تجمع بين التراث والحداثة.

إنه الفنان فارس طوقان الذي تحدث له «الثورة» عن تأثير فن النحت بحياته منذ الطفولة، وكيف تحول هذا الشغف إلى التزام ومسار حياة.. يقول: «كنت دائماً مأخوذاً بجمال التفاصيل، وخاصة في العمارة القديمة والنقوش والزخارف الشرقية والأوروبية، واكتشفت مع مرور الوقت أن الحجر ليس مجرد مادة صماء، بل كيان يمكن الحديث معه وتشكيله ليحمل رسالة، قصة، أو حتى هوية أمة».

وعن التقنية التي استخدمها، يؤكد أنه اختار النحت البارز كتقنية أساسية، وهي فن نحت الأشكال لتبرز بشكل طفيف عن سطح خلفية مسطحة، ما يسمح باللعب بالضوء والظل لخلق عمقٍ دراماتيكي، ويوضح أنه يعمل بشكلٍ رئيسي مع الحجر الطبيعي والرخام.

لا يكتفي طوقان بالأدوات التقليدية، بل يدمج ببراعة بين التقنيات اليدوية الكلاسيكية الدقيقة «كالاستخدام الماهر للإزميل والمطرقة» والأدوات الحديثة التي تساعد في مراحل معينة من التشكيل أو التنعيم، من دون أن تغطي على الروح اليدوية الحرفية للعمل.. ويتميز أسلوبه بالتركيز على التفاصيل مستلهماً

الزخارف المعمارية الغنية سواءً الأندلسية أو الشرقية أو الأوروبية، ويرى أن «الجمال يكمن في العمق لا في السطح»، وهذا ما يسعى لتحقيقه في كل نحتة.

ويضيف قائلاً: «النحت بالنسبة إليّ ليس فقط فناً بصرياً، بل هو فعل مقاومة ووجود، ومن خلاله أعبر عن ذاكرة المكان، عن التاريخ والصمود، عن الإنسان في جوهره.

وأعتبره وسيلة لحفظ الذاكرة البصرية والثقافي، وأطمح أن أترك بصمتي الخاصة في الفن السوري المعاصر، من خلال تقديم أعمال تنبض بالهوية وتعكس وجدان الإنسان السوري وتاريخه بروح جديدة ولمسة معاصرة».

ويشير إلى أنه يعمل على بناء أرشيف بصري يوثق من خلاله ما قدمه من منحوتات ومشاريع فنية، ويضيف في الختام: «رسالتني من خلال هذا الفن

الإضاءة على الجمال السوري، وتقديمه بلغة معاصرة من دون أن أفقد جذوري أو هويتي، أطمح أن أكون صوتاً بصرياً يعبر عن الإنسان السوري، وحضارته التي تستحق أن تبقى حية في الذاكرة والواقع».



هبة ضوا.. «المكرمية» من الشغف إلى مشروع حياة

• الثورة - عبير علي:

«المكرمية» هو فن العقد الذي يعتمد على ربط الخيوط ببعضها باليد فقط، بهذا التعريف بدأت هبة ضوا حديثها لصحيفة الثورة عن حرفة «المكرمية» التي تعلمتها بشكل ذاتي، ثم طوّرتها منطلقاً من شغفها وحبها لعملها، لتحوّلها إلى مشروع حياتها.

تشير ضوا، التي تختار التحف المميزة في عملها، إلى أن هذا الفن يعتمد على جودة

الخيوط بشكل كبير، فكلما كانت الخيوط بجودة عالية كانت اللوحة الفنية بتفاصيل أجمل. وعن الخيوط المستخدمة ذكرت، «القطن والبولستر والنايلون»، أما شكل الخيوط فنوعان إما مجدولة أو مبرومة.

فن المكرمية

وفق ما ذكرت يحتاج الصبر والإتقان، ويعتمد الدقة في قص الخيوط من البداية، وهنا تكمن

صعوبة العمل حسب رأيها، إذ تتطلب الدقة والإتقان معاً في حساب أطوال القطعة قبل قص الخيوط لتحصل على الطول المطلوب، وبالتالي يجب الاهتمام بسماكة وطول الخيط للحصول على النتيجة المطلوبة والمرضية. وأشارت إلى أنها تقوم بتصوير القطعة بذهنها، وحساب الأطوال وقص الخيوط وتركيبها على المكان المخصص، والبدء بعملية العقد.

ولعل الممتع بالنسبة إليها، أنها ترى تفاصيل القطعة على الواقع أجمل بكثير من صورتها التي رسمتها بمخيلتها، موضحة أن تطور فن المكرمية مع الوقت أصبح يشمل العديد من التقنيات والأنماط المختلفة، منوهة بأن استخدام أغصان الأشجار لحياكة لوحة المكرمية، يعطيها جمالية عالية، فالخشب يضيف روحاً للوحة، ويمكن استخدام خرز خشبي أو بلاستيكي أو معدني، وفي لوحات معينة تقوم بإضافة عبارات معينة من الخشب أو المعدن.

وأكدت أنها كلما أنجزت قطعة جديدة شعرت بسعادة أكبر، معبرة عن شعورها بالفرح عند سماع آراء الآخرين عن عملها كونها أصبحت محترفة لهذه المهنة، كما أنها بدأت تشترك بالبازار لتصريف المنتج.



★ أمين التحرير
ناصر منذر - عادل عبد الله

دمشق - دوار كفرسوسة فاكس: 2150428 - ص.ب: 2448 - هاتف: 2150510 - 2151062 - 2138534 - 2138535
للإعلان: المؤسسة العربية للإعلان بدمشق ومكاتبها في المحافظات / هاتف: 2225219

★ مدير التحرير
هنّي الحمدان

★ رئيس التحرير
نور الدين الإسماعيل